



حمد الشقيري

٥١

دفاعاً عن

# فلسطين والجزائر

سورات المكتب التجاري  
بيروت





٢٨٤٠

دار الفاروق

# 34147

SRC  
DS

دفاعاً عن فلسطين والحزب

126.7  
558

1962 مكتبة كلية بير زيت

PAL

٤٤٦٧

المكتب التجاوي  
للطباعة والتوزيع والنشر



215  
196  
116  
أحمد الشقيري

SPC

DS

1267

558

1962

PAL

دفاعاً عن

فلسطين  
والجزائر

[مكتبة كلية بيرزيت]

٤٤٦٧

تعريب

نجي حيدر





الطبعة الاولى  
كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢



## تقدّم للعرب

هذا هو الكتاب الثاني للاستاذ احمد الشقيري . اقدمه الى قراء العربية ، بعد الكتاب الاول « قضايا عربية » ، وقد جمعت فيها الخطب التي القاها في الدورة الاخيرة للأمم المتحدة ، بجمعيتها العامة ، ولجنتها السياسية الخاصة ، والتي تناول فيها الدفاع عن قضية فلسطين في الندوة الدولية . والاستاذ الشقيري ، غني عن التعريف ، فهو ابن فلسطين البار ، وخطيبها المفوّه ، ومحاميها اللامع . وقد ولّته حكومة المملكة العربية السعودية ، رئاسة وفدنا الدائم في الأمم المتحدة ، فارتفع بتوليّه هذا المنصب ، صوت فلسطين مدوياً على المنبر الدولي ، لينقل الى العالم الممثل في امم المتحدة ، فداحة ما لحق بفلسطين من نكبة ، وما اصاب شعبها الكريم من ويلات ومصائب ، كانت ثمرة التآمر الدولي ، ووليدة الاستعمار ، الذي شاء ان يخلق له في الوطن العربي ، نقطة ارتكاز ، ممثلة في اسرائيل ، يحقق عن طريقها مآربه وينفذ اهدافه وأغراضه .

وقد رافق الاستاذ الشقيري قضية فلسطين وعاش في خضم كفاحها فلا بدع والحالة هذه ، اذا ما تدفق في خطبه التي يلقيها في الندوة الدولية دفاعاً عن فلسطين ، تدفق السيل العرم . تحفزه العاطفة ، ويدفعه الولاء للوطن الذي سلب ، والارض التي اغتصبت ، والشعب الذي نكب في اعز ما ينكب به انسان ، ويستفزه هول الجريمة التي اقترفت على ارض فلسطين . تحت سمع الضمير الدولي وبصره ، وبتأييده وإشرافه .



وفي مجموعة الخطب الجديدة هذه ، التي انقلها الى العربية ، جزالة لفظ ، وبلاغة قول ، وسلامة منطق ، وقوة حجة ، وواسع اطلاع ، ومعرفة شاملة ، بأساليب النقاش والحوار في الجامعة الدولية . وقد حاولت جهد الطاقة عند تعريبها ان اضفي عليها ، شيئاً من روعة اسلوب الشقيري ، وجزالة لفظه ، وسلامة بيانه ، وكلي أمل ان اكون قد وفقت بعض التوفيق في اداء هذه المهمة الشاقة .

ولقد اقام الاستاذ الشقيري بالحجج التاريخية التي استند اليها ، وبالاقتباسات والوثائق . وبطريقة الاستقراء والاستنتاج المنطقي . الدليل الذي لا يدحض ، على ان الاستعمار ، بيت فلسطين هذه النية . قبل ان تدنس اقدامه ارضها الطاهرة بحتم واجيال ، فرعى الصهيونية وتعهدا ، وناصرها . الى ان حان الحين ، وجاءت الحرب الكونية الاولى . وتوافرت الفرص للاستعمار لتحقيق خطئه ، فأطلق بلفور وعده المشؤوم ، الذي كان اول مسمار يدق في نعش الضمير الانساني . الذي لقي حتفه في كارثة فلسطين .

وقدم الشقيري الارقام والحقائق التي تثبت بالبرهان الذي لا يقبل النقص ، ان جريمة التقسيم التي ارتكبتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . تحت ضغط الاستعمار ودوله ، تتنافى مع مقومات العقل ومقولات المنطق ، وتتعارض مع كل عدالة وانصاف ، وتختلف مع كل واقع .

وقد اضيفت في نهاية الكتاب . الى خطاب الاستاذ الشقيري عن فلسطين ، خطابين احدهما عن الاستعمار ، وثانيهما عن الجزائر ، ذلك لان الصهيونية هي نبتة الاستعمار ولان قضيتي فلسطين والجزائر . فرعان من اصل واحد هو الاستعمار .

وكلي أمل ان اكون قد وفقت في نقل هذا البيان الساحر الى لغة الضاد ، فأكون بذلك ، قد وفيت بعض الواجب علي لقضية فلسطين ، التي هي قضية كل عربي مؤمن .

٢٥ - ٩ - ١٩٦١

خيري حماد

## وفاءً عن فلسطين

أشار سيادة الاستاذ احمد الشقيري رئيس الوفد العربي السعودي في الأمم المتحدة الى قضية فلسطين في خطابه الرئيسي الذي ألقاه في الجمعية العامة في اليوم الثلاثين من ايلول عام ١٩٦٠ . وعاد سيادته فتحدث في هذه القضية ثلاث مرات . فقد استخدم في المرة الاولى حقه في دحض المزاعم التي اوردتها غولدا ماير ووزير خارجية اسرائيل في الخطاب الذي ألقته في ١١ تشرين الاول عام ١٩٦٠ . وعاد فألقى خطابه الرئيسي في هذا الموضوع في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في ١٤ تشرين الثاني . ثم اصدر سيادته بياناً اوضح فيه جميع النقاط التي اوردتها في خطابه في اللجنة .

وفيما يلي نص الجزء المتعلق بفلسطين ، من خطاب الاستاذ الشقيري في المناقشة العامة .





## مشكلة شعب ووطن

ارجو ان تسمح لي با سيدي الرئيس ، بالالتفات الآن الى قضية اخرى من قضايا العدالة وتقرير المصير . انها مشكلة شعب يناضل لاستعادة حياته القومية ، لكي يعيش كريماً في وطنه . يمارس حقه الذي لا يمارى في تقرير مصيره . أما الوطن فلسطين ، وأما الشعب . فأهله الشرعيون وتعرض هذه الدورة يا سيدي الرئيس ، فرصة ممتازة وملحة لبسط موقف العرب من قضية فلسطين بسطاً وافياً شافياً ، في منتهى الصراحة ، والى آخر حد من حدود الحسم ، واني اتطوع لاداء هذه الرسالة لاسباب عدة . اول هذه الاسباب ، ان هذه الدورة ، فريدة في نوعها ، تضم عدداً كبيراً من رؤساء الحكومات ، واني لارى أن من مصلحة السلام نفسه ، ان تعرض هذه القضية المتعلقة بشعب فلسطين ، عليهم ، عرضاً كاملاً . فما زال سوء التصوير يلف بالقضية الفلسطينية ويحيط بها ، ولن تمل القوى الصهيونية من قلب الحقائق وعكسها .

وثاني هذه الاسباب ، ان قبول عدد من الدول ، اعضاء في الأمم المتحدة ، قد جاء الى هذه المنظمة بعدد جديد من الأمم التي طرحت عنها قيود الاستعمار . وستضم الامم المتحدة عملاً قريب في عضويتها نحواً من مائة دولة ، فيتضاعف بذلك عدد اعضائها الاصليين .



وستغدو الأمم المتحدة ، هيئة جديدة ، تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي كانت قائمة في عام ١٩٤٥ ، ذلك لأنها ستصبح منيعة على ضغط الكتل الدولية ، محصنة من سياسات الدول الكبرى واصطراعتها . ولم يعد للأمم المتحدة التي سطرت في سجل التاريخ كارثة فلسطين ، وجود اليوم . وغدت امامنا الآن منظمة دولية ليست على استعداد فحسب لاحقاق الحق ، بل لاصلاح جرائم الماضي واجحافه ايضاً .

اما السبب الثالث ، يا سيدي الرئيس ، الذي يدعو الى عرض القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى استمرار عنصر المأساة فيها ، فهو مائل في البيان الذي القاه من على هذا المنبر سيادة الدكتور نكروما ، رئيس جمهورية غانا .

فهذا البيان الذي تفضل به الرئيس نكروما ، يا سيدي الرئيس ، قد جعل من الواجب ان تعرض القضية المعقدة في المشكلة الفلسطينية . عرضاً واضحاً على هذه الجمعية العامة ، وعلى الرأي العام العالمي . والدكتور نكروما ، بطل وطني عظيم ، وتتطلب انطباعاته عن مشكلة فلسطين بياناً صريحاً عن الموضوع ، بياناً يقوم على الحقائق المجردة ، ويعنى عناية فائقة بما في القضية من عدالة وقوة ووزن .

ولن امضى بعيداً يا سيدي الرئيس ، في التنقيب عن الوثائق المتعلقة بتاريخ المشكلة . ولا اود ان اتحدث اليكم ، عما في وعد بلفور الذي صدر في عام ١٩١٧ من اللاشريعة ، وهو الوعد الذي تعهدت فيه بريطانيا بأن تعرض على اليهود بلداً لا تملكها هي ولا يملكونها هم ، لا بحق متوارث ، ولا بحق مكتسب . وكذلك ليست لدي رغبة في التحدث اليكم بنفس الطريقة عن الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢ . وهذا الانتداب الذي خططت له عصابة الأمم ، لكي يكون بمثابة وصاية مقدسة في الحضارة العالمية ، لاعداد شعب فلسطين لينال استقلاله . كما فعل اشقاؤه في البلاد العربية الأخرى كلبنان وسوريا والعراق والاردن ، الذين نالوا سيادتهم

واستقلالهم . ولن احاول كذلك ، ان اضع حكومة المملكة المتحدة موضع الاتهام ، وان اتجه الى السير هارولد ماكميلان ، بسؤال مخرج بل وصائب في الصميم ، اسأله فيه عن دولة فلسطين المستقلة ، التي عهدت عصبة الأمم الى بريطانيا العظمى بوصفها الدولة المنتدبة بمهمة خلقها وإيجادها . ولا أود كذلك ، التقدم بالحجة التي لا يمكن ان تنقض او تدحض ، والتي تقول ان الأمم المتحدة لم تكن تملك في عام ١٩٤٧ ، الحق في تقسيم بلاد على الرغم من مشيئة اهلها ، كما انها لا تملك اليوم الحق ايضاً او الصلاحية في تقسيم الكونغو او غيرها من البلاد . ولن اعود بكم كذلك الى القرارات الخمسة والسبعين التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى اليوم والتي تعالج النواحي المختلفة من القضية الفلسطينية . ولا اريد ايضاً ان اثير القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ، والتي تحث على عودة اللاجئين ، وهي قرارات ما زالت اسرائيل . ترفض تنفيذها حتى اليوم .

ولن اضع امامكم كذلك ، ملفاً كاملاً من التقارير التي رفعها الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة ، ولجنة التوفيق الدولية لفلسطين ، وكلها تحسر النقاب عن تحدي اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، ورفضها التزامها ، وهو تحد مصحوب بالنكران للجميل والعصيان المتصلب .

سأتجاهل كل هذا التاريخ يا سيدي الرئيس في الوقت الحاضر ، واحصر حديثي في حقيقة اساسية واحدة تبسط القضية كلها . وهي حقيقة آمل ان تفرض نفسها على عقل الدكتور نكروما وفواده ، بوصفه بطلاً يقود شعباً باسلاً .

واني لاؤكد كلمة الشعب ، لأن هذه الكلمة في رأيي ليست مجرد تعبير . انها ليست مجرد اصطلاح ، بل هي مفهوم حياتي ، أو مفهوم لوجود انساني . انها التجسيد الارفع بل ولعله الاكثر قداسة للمجتمع الانساني . وقد اكدت كلمة الشعب ايضاً ، وعلى وجه الدقة والتحديد ، لأن قضية فلسطين مشكلة شعب . شعب بأسره يصرخ طالباً الحياة بكرامة

في وطنه ، تماماً كما يعيش شعب غانا بكرامة في وطنه ، متمتعاً بمباحج هذا العيش ، في ظل قيادة بطله الرئيس نكروما .

دعنا يا سيدي الرئيس ، نطرح جانباً جميع القرارات والوثائق مع انها كلها تؤيد قضيتنا ، ولنتناس ايضاً شرعة الأمم المتحدة ، مع ان مبادئها تقف صريحة الى جانبنا ، ولنتخل كذلك عن جميع ما يمليه القانون وتمليه العدالة والديمقراطية ، مع ان جميع هذه الاملاءات تدعم كلها قضيتنا . فلندع كل هذا ولنتحدث فقط ، في تعابير انسانية ، يستطيع حتى الرجل العادي ، رجل الشارع ، ان يفهمها ويستوعبها ، ويهضمها بسهولة .

هناك قضية شعب ، عاش في بلاده اجيالاً واجيالاً ، تعود الى اقصى ما يعيه التاريخ . ان فلسطين هي بلاده ، تماماً كما أن غانا هي بلاد شعبها ، او كما ان أي وطن هو بلاد الشعب الذي يعيش فيه ، والذي يتعلق بحبه ، ويعبده بمشاعره ، ويقدمه بتضحياته .

وقد عاش هذا الشعب ، شعب فلسطين ، حياته كلها في وطنه . وبني هذا الشعب مساجده وكنائسه وكنسه ، واقام مدنه وقراه . وجمع هذا الشعب ثروات طائلة ، وحشد كنوزاً من الممتلكات . وكان يستنشق فوق اديم بلاده ، نسيم آماله ومطامحه . فخلد اجداده ، وبكى على هزائمه ، وانشد اغانيه ، والى تربته الطاهرة نقل اجساد آبائه واجداده وكل احبائه ، ليوارىها اديمه . ولقد صنع هذا الشعب ، بكلمة اخرى تاريخه ، عندما كانت بلاد اخرى لم تظهر بعد في سجلات التاريخ البشري .

وهذا الشعب ، شعب فلسطين ، يا سيدي الرئيس ، يعيش الآن حياة النفي والتشريد ، وقد انقضت عليه الآن حقبة او تزيد ، يعيش بعيد عن مساكته ، فقد سلب كل ما يملك ، وهو فوق هذا كله ، يشهد الألوف بعد الألوف من المهاجرين اليهود ، يحتلون بيوته ، ويغتصبون مزارعه ، ويسلبون مدنه وقراه . ويضعون ايديهم على ما لا يعد ولا يحصى من ممتلكاته ،



التي جمعها جيلاً بعد جيل بكده وعرقه وعمله .

وإذا اردنا مواجهة حقائق الوضع ايها السادة ، فهذا هو الوضع الحقيقي اولاً وأخيراً . انه الوضع المحزن الذي يجب ان يسيطر على عقولنا وقلوبنا . ولن يكون في مكتة اي انسان يا سيدي الرئيس ، يتمتع بضمير حي ، وبالحد الأدنى من مشاعر الاخوة البشرية ، ان ينكر على شعب فلسطين حقه في العودة ، أجل العودة الى بيوته ، ليعيش فيها فوق اديم وطنه . ولقد عانى الكثيرون منكم ايها السادة ، حياة اللجوء ، والنفي السياسي ، فعشتم بعيدين عن اوطانكم ، تتحرقون حينياً وشوقاً للعودة الى دياركم . وهكذا فأنتم تعرفون ما تعنيه كلمة اللجوء ، أو حياة المنفى . انها تعني الحزن في ذروته واقصى مداه . بل انها لتعني اليأس والقنوط في متنهاهما . وهي كذلك تعني الكراهية ، بل الحق في هذه الكراهية . انها تعني الحرب ، بل الحق في الحرب ، دفاعاً عن الوطن وكل ما يمثله الوطن من معان .

وليست القضية مجرد بحث عن الوسائل لضمان عدم هجوم الدول العربية على اسرائيل أو هجوم اسرائيل على العرب كما اقترح الرئيس نكروما . انها في الاساس مشكلة تتعلق بشعب فلسطين وحده . ومن الحق ان يقال ان الدول العربية متحدة في تأييدها لقضية فلسطين ، ولكن الفريق الاساسي في هذا الموضوع هو شعب فلسطين نفسه .

فالفلسطينيون هم اصحاب الحق في ان يقرروا ما يشاءون لأنفسهم . وليس هذا الشعب ، مجرد قطيع من الاغنام ، يمكن تجاهله بمثل هذه السهولة ، كما ان ليس بالامكان تغافل وجوده القومي على هذا النحو من البساطة . فشعب فلسطين ، شعب عربي عريق ، اسهم إسهاماً عظيماً في الحضارة العالمية . وكجزء من اليقظة العربية بدأ هذا الشعب حركته الوطنية ، منذ أمد طويل ، وقبل ان تستطيع الكثيرات من الدول المثلة في هذه المنظمة ، الوقوف على اقدامها . ولقد حارب هذا الشعب البريطانيين

بمسالة وفروسية طيلة ثلاثين عاماً مناضلاً في سبيل استقلاله  
وبعث هذا الشعب بوفوده الى لندن والى عصبة الأمم في جنيف للاعراب  
عن مطالحه القومية . وكان هذا الشعب ممثلاً في الأمم المتحدة . وقد وجّه  
الكثير من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بصدد قضية  
فلسطين الى هذا الشعب . وكان هذا اعترافاً بوجوده كشعب ، اذ ان  
وجوده القومي لم يكن في يوم من الايام موضع نكران او تساؤل .

هذه هي يا سيدي الرئيس ، قضية شعب فلسطين في بساطتها  
الطاهرة العذراء ، وفي واقعها الحقيقي . انها قضية شعب ، وحق هذا  
هذا الشعب في وطنه ، واني لآمل ان لا يجرؤ احد من فوق هذا المنبر ،  
فينكر على هذا الشعب وجوده ، وينكر عليه حقه الذي لا يزول بل حقه  
الذي لا يضيعه تقادم الزمن في وطنه . واذا كنا لا نستطيع قول الحق ،  
فمن الخير ان لا نقول شيئاً البتة .

ولكنني لا اريد على اية حال ، ان اترك الموضوع ، دون التطلع  
الى الناحية الثانية من الصورة ، أو ما ارادوا لها ان تكون هذه الناحية  
الثانية .

فكثيراً ما سمعنا الحججة تعرض بأن اسرائيل دولة ذات سيادة ، وان  
من حقها ان تقبل من تشاء وترفض من تشاء . انها مغالطة فاضحة .

فلقد وجد شعب فلسطين قبل ان توجد اسرائيل ، وليس ثمة أي حق  
من حقوق السيادة يستطيع ان يحول بين شعب ووطنه . فحرمان الشعب  
من وطنه ليس أمراً من امور السيادة ، وانما هو عمل من أعمال قطاع  
الطرق .

ومن الحجج التي تعرض عادة ايضاً ، ان أمن اسرائيل لا يسمح بعودة  
عدد كبير من اللاجئين العرب . واود ان اقول ايضاً ، ان هذه الحججة  
مضحكة ، بل كافرة . فليس من حق اية دولة ان تضمن امنها عن طريق  
طرد الشعب من البلاد . والدولة التي لا تستطيع تأمين أمنها إلا بحرمان

الشعب من حقه ، ليست جديرة بالبقاء ، ولا يمكن لها ان تملك وضع  
السيادة . انها دولة لا تستحق ان تكون دولة .

وجميع هذه الحجج وما شابهها ضعيفة مهلهلة ، بحيث تتساقط الى  
الحضيض فور التطلع اليها . وليس هناك أي شيء في ميثاق الأمم المتحدة ،  
او في نصوص القانون الدولي العريق ، ولا في سجلات السوابق في تاريخ  
الجنس البشري ، يرر حرمان شعب ، أجل شعب كامل من وطنه .  
واننا لندرجو من الرئيس نكروما ، وهو المعروف بسعة اطلاعه على الشؤون  
الدولية ، ان يذكر لنا سابقة واحدة ، اجل سابقة واحدة ، تؤيد مثل  
هذا الوضع .

واقترح تقديم الضمانات لمنع الهجوم بين الدول العربية واسرائيل ،  
اقترح يبدو للوهلة الاولى معقولاً وجذاباً ، ولكن هذه الجاذبية تقتصر  
على اولئك الذين لا يعرفون او الذين يريدون ويصرون على ان لا يعرفوا .  
لكنهم اذا بدأوا في المعرفة ، ادركوا فوراً جسامة المشكلة ، وسبروا اغوارها ،  
واحسوا بما فيها من إثارات ، وشعروا بما تنطوي عليه من اضطراب .  
ولن يستطيع الانسان الحكم عليها حكماً صحيحاً وعادلاً ، الا عند ما  
يحس بها في اعماقه . ولتأخذ الآن مثلاً واحداً ، دون ان نتحرى كثيراً  
عمّا في هذا المثل من خصائص واستنادات .

ولقد اشار الرئيس ايزنهاور في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة ،  
بكلمات مؤثرة الى قيام الاتحاد السوفياتي باعتقال اثنين من ملاحى الطائرة  
الأميركية التي اسقطت في شهر تموز الماضي . وقد تحدث الرئيس ايزنهاور  
عن هذه الحادثة بوصفها احدى المشاكل التي « ترزعج » الولايات المتحدة  
الاميركية وشعوب العالم كلها .

حقاً انها مفارقة تستحق منا التفكير والتأمل . فاذا كان اعتقال طيارين  
يسبب للولايات المتحدة كل هذا القلق والازعاج ، ويحمل رئيسها ايزنهاور  
على اثاره القضية في الأمم المتحدة ، أولاً يكون من المعقول والحالة هذه



ان تضطرب المشاعر العربية وتثور وتتألم ، عندما ترى شعباً بأسره ، من لحمها ودمها ، يعيش حياة النفي والتشريد ، في بؤس وشقاء ، وألم وعزلة . ثم يأتي بعد ذلك من يقول لنا ان علينا ان نواجه الوقائع السياسية للوضع . وهكذا يا سيدي الرئيس ، قبل الحديث عن عدم الهجوم ، دعونا نهاجم المشكلة في صميمها الى ان نصل الى جذورها . دعونا نتحدث بوضوح . ولنستخدم عقولنا بطريقة صحيحة ، ونفكر تفكيراً واعياً . فليس في وسع احد ان يطلب الينا مجرد الاعتراف بالواقع السياسي دون تمحيص ودون تقدير مرن . وكل ما اخشاه ان يكون تقدير الواقع السياسي ، تعبيراً استعماريّاً . انه في الحقيقة فلسفة استعمارية تسلت الى عقولنا دون يقظة او انتباه .

وعلينا ان لا تضللنا مثل هذه الحكم التي تسقط من حسابها عدالة القضية المعروضة . فالعدوان يمكن ان يكون واقعاً سياسياً . وفي وسع التنكر لميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الانسان وللحريات الاساسية ان يقيم واقعاً سياسياً . والاستعمار والتوسع ينبتان بعد تأصلهما واقعاً سياسياً ، وكثيراً ما أقاما مثل هذا الواقع .

فهل نرضى بالعدوان ونستكين الى التنكر والحرق ، ونحني هاماتنا الى الاستعمار؟ ليس في وسعنا مطلقاً ان نقبل وضعاً ، جاء ثمرة الظلم والاجحاف . وليس في مكنتنا ان نقبل بوضع هو نتيجة العدوان او التنكر الصارخ للحقوق الفطرية ، التي وهبها الله للانسان . انه موقف يصعب جداً على المرء قبوله والدفاع عنه .

علينا ان نحذر جميع الدول الصغرى ، بأن الواجب يفرض عليها الحرص والحذر . اجل عليها ان تكون واعية لثلاث ضحية للواقع السياسي . فنحن الدول الصغرى ، لانعيش ونبقى ، بقوتنا ، وانما باعتمادنا على حقنا . اننا نقوم على العدل لا على الانتهازية او المصلحة . اذن فعلينا ان لا نتنازل عن حق من حقوقنا ، ولا نهزم المبادئ التي تسبب وجودنا . انه عالم

يقوم على الاعاجيب والمفاجئات . ففي وسع كل دولة صغيرة ، اية دولة صغيرة ، ان تغدو فريسة للعدوان . وقد يتعرض استقلالها للخطر ، وتهدد سلامة اراضيها .

فكيف يمكن لنا ان نقاوم وضعاً مثل هذا ، اذا كان يطلب الينا الاعتراف بالواقع . ولقد صاغ الاستعمار والتوسع الامبراطوري عدداً من التعابير والحجج للدفاع عن مركزيهما . وبين هذه الحجج « علينا ان نعرف بالواقع السياسي » . وكثيراً ما تلجأ الدول المستعمرة الى مثل هذا الخط للدفاع عن انفسها ومصالحها . وهي تجد في مثل هذا الشعار الملجأ الذي تنقي به عندما تصح نيتها ، على عدم تحقيق العدل او ازالة الحيف . انها عادة تأصلت عند الدول الاستعمارية ، وعلينا ان لا نحاول تقليد عاداتها . علينا ان لا نتحدث بلغتها . ونحن الدول الصغيرة ، التي اقسمت للدفاع عن قضية الحرية ، علينا ان لا نخضع العدالة ونسخرها مثل هذه الشعارات . ومثل هذا الخطر ، بالنسبة الى القضية الفلسطينية يقوم يا سيدي الرئيس في البيانات التي ألقاها من على منبر آخر غير منبرنا ، كل من نائب الرئيس نيكسون والشيخ كندي ، وهما المرشحان لرئاسة الجمهورية الاميركية . فعلى الرغم من اختلاف نيكسون وكندي ، في العديد من قضايا السياسة الدولية ، فإنهما فاها بتعهدات علنية الى اسرائيل ، تتشابه في معناها . والخلاف الوحيد بينهما يقوم في اللهجة والدرجة ليس الا . ولهذا فسيان عندنا ، من فاز منهما بالرئاسة ، ذلك لاننا نعتبر هذه العهود ، حجر الزاوية في السياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين . ولا تكشف هذه العهود في الحقيقة عن أي جديد ذي قيمة <sup>الله</sup> سوى ان الولايات المتحدة ، لم تفد من التجارب المرة التي اوصلتها اليها سياستها في فلسطين ، وهي سياسة عرضتها لمشاعر العدااء في العالم العربي كله ، وستؤدي حتماً اذا استمرت الى اضرار وخيمة لا يمكن اصلاحها .

فلقد اعلن كندي ونيكسون ، يا سيدي الرئيس ، ان كل من يفلح



منهما في احتلال البيت الابيض ، لن يتردد في تأييد اسرائيل . ولقد اكدا  
ان قناة السويس يجب ان تفتح امام الملاحه الاسرائيلية . وقد اطريا جهود  
اسرائيل في كافة ميادين الحياة من سياسية واقتصادية . وتحدثا عن الصناعة  
المزدهرة ، والزراعة الناجحة ، والصحراء اليانعة . إلى آخر ما في جعبة  
الدعاية الاسرائيلية من مزاعم . وعندما يستمع المرء الى كل هذه الاقوال ،  
يا سيدي الرئيس ، هناك ما يحمله على الاعتقاد ، بأن نيكسون وكندي ،  
يخوضان معركة الانتخابات الاسرائيلية ، لرئاسة اسرائيل ، لا لرئاسة  
الولايات المتحدة الاميركية .

ويبدو من هذه البيانات ، يا سيدي الرئيس ، وكأن كل العالم هو اسرائيل ،  
وكان اسرائيل هي كل العالم .

ولا تعني الشعوب العربية بملايينها الثمانين ، وبقواها المادية والروحية  
الضخمة . وبمركزها الاستراتيجي الذي تحتله في شبه قارتها ، شيئاً للولايات  
المتحدة . وقد اكتفى نائب الرئيس نيكسون ومنافسه ، بالاعلان ، ان  
اسرائيل ، قد وجدت هناك لتبقى ، وهذا كل شيء ، بل فيه ما يكفي  
واكثر من الكفاية . ولم يجد هذان الرجلان ، لحظة واحدة ، ان من اللائق  
بهما ان يعلنوا ايضاً ان شعب فلسطين ، قد وجد هناك ليبقى ايضاً ، وان  
يبقى في وطنه . ومع ذلك فنحن نرى لزاماً علينا ، ان نسأل ، ماذا يعنيه  
هذا القول ، ان اسرائيل وجدت هناك لتبقى ؟ فهل يعني هذا القول ان  
اسرائيل وجدت لتبقى ، ولتغتصب اراضي العرب وممتلكاتهم ، ولتغري  
ملايين اليهود في العالم على الهجرة الى بلاد لم يعرفوها في حياتهم ؟ وهل  
يعني ان اسرائيل وجدت لتبقى لترتكب العدوان اثر العدوان ، والتوسع  
اثر التوسع في جميع الاتجاهات ؟ ان هذا هو ما يعنيه هذا القول بالنسبة  
الى اسرائيل . فاسرائيل وقد غدا البرنامج الصهيوني جزءاً لا يتجزأ من  
سياستها الاساسية ، مكرسة نفسها للعدوان ، واقفة وجودها على التوسع .  
ولقد كان قيام اسرائيل في الحقيقة ثمرة العدوان والتوسع .



ومع ذلك ، فقد يسأل الانسان نفسه ، ترى ما هو الحل ؟ وما هو  
المخرج من هذه الورطة ؟

انه لسؤال رشيد يستحق رداً شريفاً وفي منتهى الجلد والرصانة . وانا  
اقول في منتهى الجلد والرصانة لأن القضية قد تعني السلام أو الحرب ،  
لا للشرق الاوسط وحده ، بل للعالم في مجموعه . واذا اردنا الدليل على  
ذلك ، فيكفي ان نتذكر حرب اسرائيل في عام ١٩٥٦ ، التي كادت تضع  
العالم بأسره على شفير الحرب . اذن ما هو الحل يا ترى ؟

واذا كنا يا سيدي الرئيس ، نريد ان نجعل من الوضع الراهن نقطة  
البداية فليس لدي ما اقترحه من حلول . أجل لن يكون هناك أي حل ،  
ولندع الأمور تسير في طريقها ، والاحداث تجري الى مصيرها المحتوم ،  
أما اذا اردنا هنا ان نخلق السلام القائم على العدل ، كما قال الرئيس ايزنهاور  
في بيانه القوي ، فان هذا الحل يفرض نفسه بنفسه على الأمم المتحدة .  
ان مفتاح الحل يقوم في موضوع العودة . اجل يجب ان يعود اللاجئون  
الى وطنهم . وهذا هو الحق الفطري الذي لا يتطرق اليه شك والذي اعترف  
به الجمعية العامة وأكدته في جميع قراراتها التي اتخذتها في كل دورة من  
دوراتها .

وعلينا ان نذكر من الناحية الاخرى ، ان ثمة ألوفاً وألوفاً من اليهود ،  
يقيمون الآن في اسرائيل ، قد اكتشفوا انهم ذهبوا ضحية الخداع . انهم  
ليسوا في وطنهم ، لأن فلسطين ليست وطناً لهم ، وقد اثبتت اسرائيل  
لهم انها لا تعدو ان تكون مجرد سراب خادع .

وقد بدأ اليهود في اسرائيل اخيراً يكتشفون الحقيقة بأنفسهم . وقد  
توصل اليهودي في اسرائيل عن طريق غريزته وتجاربه ، الى استخلاص  
عدد من النتائج . فقد تبين ان هذه التجربة في خلق اسرائيل على الرغم  
مما رافقها من زخرف وروث ، ليست إلا تجربة فاشلة . فاسرائيل مفتقرة  
لى مقومات الحياة ، وليس في وسعها ان تعيش الى ابد الأبدين بالمساعدات

الخارجية والمنح والهبات. ويستحيل على اسرائيل ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ان تكيف نفسها لتنسجم مع اطار الشرق الاوسط بمجموعه . فاسرائيل التي لا تعدو ان تكون تسلاًً جماعياً غريباً ، ليست بالدولة الآسيوية ، ولا بالافريقية ، إلا بقدر ما يكون الاجانب الغرباء الذين وضعوا اقدامهم على ارض افريقيا او آسيا مع مجيء الاستعمار ، من الاسويين والافريقيين . ولم تعترف الدول العربية باسرائيل ولن تعترف بها . وهذا حق من حقوق سيادتها تمارسه . ولن يقوم بينها وبين اسرائيل أي تعامل من أي نوع كان . وقد ادى خلق اسرائيل الى مضاعفة الشرور التي كانت تحاول تجنبها عشرات المرات . انها تجربة فاشلة في مجموعها . هذه هي الطريقة التي يفكر فيها الاسرائيلي العادي . وهو محق في هذا التفكير كلبية . لقد غدا تواقاً الى العودة الى وطنه الذي جاء منه . انه يريد العودة ايضاً . ولا تمثل له اسرائيل الا حياة النفي والتشريد . وهذه هي الاستنتاجات التي توصل اليها . وقد هجر اسرائيل في السنوات القليلة الأخيرة ما يربو على المائة والسبعين الفاً . واذا كان لهذا الرقم ان يبرهن على شيء ، فإنه يقيم الدليل على ان نحواً من مائة وسبعين الفاً من اليهود قد وصلوا الى هذه النتائج ، وان هذا الرقم آخذ في الازدياد باتجاه العودة ، العودة الى خارج اسرائيل .

واذا ما وضعنا هذه الحقيقة نصب اعيننا ، يا سيدي الرئيس ، ظهرت لنا الاوضاع وقد اتجهت اتجاهها الطبيعي المنتظر ، فاذا سمح ليهود اسرائيل ، بحرية الخروج من فلسطين ، عاد الوضع فيها الى طبيعته . ولن يبقى في البلاد آنذاك الا اليهود الذين هم من مواطنيها الشرعيين ، لا من الغرباء . وآنذاك يصبح المجال فسيحاً للتعايش السلمي . ونحن نوكد عبارة التعايش السلمي ، اذ لا يمكن قيام مثل هذا التعايش مع الصهيونية . فمن المستحيل ان يقوم تعايش سلمي مع العدوان والرغبة في التوسع ، اذ ان هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه إلا عندما يكون الوجود مشروعاً وقانونياً .

اذ هل يمكن لانسان ان يتعايش مع معتد؟ ومشكلة فلسطين ليست قضية صراع عقائدي . فالوطن هو المعرض للخطر ، وهذا بيت القصيد في المشكلة . وعندما يتعرض وجود شعب أي منكم للخطر ، فلن يكون هناك تفكير في التعايش السلمي ، اذ ان الدفاع عن النفس يغدو النزعة المسيطرة والغالبة . وبعد العودة ، يستطيع شعب فلسطين الشرعي ، من عربيه ويهوده ، ان يبدأ حياة تقوم على التعايش السلمي . وبالفعل ، عاش العرب واليهود قبل الصهيونية في تعايش سلمي ، امداً طويلاً قبل ان يصبح هذا المبدأ تعبيراً سياسياً ، أو حتى قبل ان يصبح مفهوماً سياسياً .

وبمثل هذه الطريقة وحدها ، يا سيدي الرئيس ، يمكن ان تعود الاوضاع الى نصابها الطبيعي . وعندما يقرر شعب فلسطين ، من عربيه ويهوده ، ان يعيش بسلام في بلاده ، يستطيع ان يقيم دولة فلسطين المستقلة ، التي تستحق آنذاك ان تحتل مقعدها في الأمم المتحدة ، بوصفها دولة لا تمثل غرباء . بل مواطنين شرعيين لبلادها ، فيهم المسلمون وفيهم المسيحيون واليهود . وستغدو الارض المقدسة ، التي تبجلها الديانات العظمى الثلاث ، من جديد ارضاً للسلام ، اذ انها الارض التي منحت العالم رسالة السلام . واسمح لي يا سيدي الرئيس ، ان اعود الآن بمنتهى اليقظة والحذر ، الى المشكلة الضخمة التي تقف في طريق كل مشكلة دولية مهما كان حجمها . وانا لا اود الاطالة ، فهي مشكلة الوضع الدولي بصورة عامة ، التي نود ان نتقدم بصددتها باقتراح محدد .

وكنت قد اعزمت معالجة هذه المشكلة في نهاية خطابي ، اذ في مثل هذه الدائرة الشريرة التي تبقي على الوضع الدولي في موقف الاحتناق والحصر ، تغدو النهاية والبداية سيان ، وفي اية نقطة من نقاط هذه الدائرة ، وكل ما يحتاجه المرء هو ان يقدم على اقتحامها .

وحتى لو آثرت يا سيدي الرئيس تنكب جانب التشاؤم الذي لا لزوم له ، فان الوضع الدولي الراهن يبدو لي مولداً للتوتر والشكوك والقلق .



قها قد وصلنا الى سنتنا الخامسة عشرة بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية ،  
وما زالت الآمال والأمانى في قيام سلام عالمي بعيدة عن التحقيق .

ومن الحق ان يقال ، اننا لسنا في غمرة الحرب ، ولكن من المؤلم  
كل الألم ايضاً ، اننا لسنا في حالة سلام . فالعالم يعيش في ظل شبوح هدنة  
مسلحة ، كثيراً ما تنفجر نيرانها هنا وهناك ، وبين الحين والآخر .

ولم يحقق العالم أي تقدم في قضايا منع الاسلحة النووية ونزع السلاح ،  
باستثناء هذا العدد الضخم من كتابات تضم الخطط والخطط المقابلة ،  
والحجج ودحضها ، والسباب اثر السباب .

وما زالت يا سيدي الرئيس المشاكل السياسية القابلة للانفجار في  
العالم . تقف دون حل ايضاً . وما فتئت مشاكل ألمانيا ، وبرلين ، والشرق  
الاقصى ، والشرق الاوسط ، تزداد ضخامة وتعقيداً .

وأماننا في الوقت الحاضر ، مشاكل اخرى . فقد زج بافريقيا في نطاق  
الحرب الباردة . وقد سمعنا من فوق هذا المنبر ، اقوالاً عن اخطار الحرب  
الناجمة عن اساءة التقدير .

وهذه الاوضاع كلها يا سيدي الرئيس مما لا تستطيع شعوب العالم  
ان تقف منها موقف التسامح . فعلى الرغم من النجاح الذي حققته الأمم  
المتحدة في بعض المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية ، إلا انها فشلت  
في القضية الاساسية التي هي قضية الحرب او السلام .

وقد تمزقت الامم المتحدة في هذا الصراع بين الشرق والغرب . وليس  
في امكان اصوات الاكثرية او الاقلية ان تقرر قضية الحرب أو السلام .  
وعلينا ان نبحث عن جهاز آخر ، في اطار جديد ، يمكن له ان يقرر  
هذه القضية الساعرة اللاهبة .

ومن المؤكد ان مؤتمرات الذروة هي السبيل يا سيدي الرئيس ، ولكن  
ترى أية ذروة ؟ وأي نوع من الذروة نحتاج اليه .

ولقد عقد في الماضي اجتماع للذروة ادى الى روحية جنيف التي

سرعان ما تبخّرت واختفت قبل ان يصل الكبار الاربعة الى اوطانهم .  
وجاءت اجتماعات « كامب دافيد » بين ايزنهاور وخروشيف بعد ذلك ،  
فكانت ودية وكانت ممتعة للغاية ، ولكن الاحداث التالية برهنت على  
ان داوود المحارب في التوراة ، لم يشأ ان يترك معسكره « كامب دافيد »  
يعيش في سلام وهدوء .

وجاء مؤتمر الذروة في باريس بعد ذلك . فابقظ الآمال التي علقت  
عليه ، ولكنه عاد من جديد ، فانتهى قبل ان يبدأ . ولا أرى جدوى  
من بحث الاسباب التي ادت الى ذلك . فلقد مضى ما مضى من الوقت  
الحاضر ، واذا كنا سنصدر احكاماً ، فإن هذه الاحكام لن تجدينا نفعاً  
في شيء .

وقد اخذت فكرة مؤتمر جديد للذروة تسيطر مرة ثانية ولا سيما  
بعد ان جاء الى ندوة الأمم المتحدة هذا العدد الضخم من القادة . انهم  
هنا في نيويورك .

ونحن نويد عقد مؤتمر للذروة . ولكن بأي طريق ؟

اني اوجه هذا السؤال ، لأن طريقة عقد المؤتمر كانت السبب الرئيسي  
في فشل المؤتمرات السابقة ، وستكون سبباً كذلك في كل مؤتمرات لاحقة  
اذا ما واصلنا اتباعها .

ولقد كان ينظر الى مؤتمرات الذروة حتى الآن ، يا سيدي الرئيس  
في شكل واحد لا يضم إلا الدول الاربعة الكبرى وهي الاتحاد السوفياتي  
والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا . ان مثل هذه التشكيلة فاشلة ،  
فلقد فشلت في الماضي ، وسيكون نصيبها الفشل في المستقبل ايضاً . انها  
لن تؤدي الى أية نتيجة ، بل اني لاجروء فأقول ، انها ستؤدي الى خيبة  
أمل ، في استمرارها ودوامها ، فليس في امكان الاربعة الكبار ، وهم  
على ما هم عليه ، ان يتفقوا . فثلاثة منهم يجلسون الى ناحية من المائدة  
كأغلبية ، وهم يشعرون بمركب العظمة . أما الرابع فيجلس الى الطرف

الآخر ، كأقلية وقد أحس بمركب النقص ايضاً . فكيف يمكن لنا ان نأمل في اتفاق الكبار الاربعة والحالة هذه ؟ ان الوقت لم يعد صالحاً للمعجزات او لاعمال السحر . وليس في امكان الاربعة الكبار ان يتفوقوا وهم في هذا الوضع الضيق المحصور من الانقسام .

فالغريبون الكبار الثلاثة ليسوا في الحقيقة الا الولايات المتحدة ، والولايات المتحدة وحدها . انها حقيقة صارخة لا جدوى من انكارها ، ولا عار في قبولها . وليس في وسع المملكة المتحدة وفرنسا ان تقولوا الكثير عندما تكون الولايات المتحدة في مؤتمر الذروة . وفي وسع الماردن الجبارين ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، ان يتحدثا الى بعضهما بمنتهى السلطة والصلاحيه ، ممثلين ، لعالمين متعارضين في صورة مسرحية . ولكن يجب ان لا يظلم الماردان الجباران وحدهما ، طالما ان فرصة الاتفاق ضعيفة ، بل وضعيفة للغاية . علينا ان نتطلع الى قوة ثالثة . فقضية الحرب او السلام الجوهرية ليست احتكاراً للاقوياء والجبابرة . فهناك دول اخرى يكون لإسهامها شأن عظيم ، والعالم بحاجة اليه .

فالى جانب ايزنهاور وخروشيف ، يجب ان يكون في مؤتمر الذروة بعض القادة الآخرين الذين برزوا لا كأبطال وطنيين فحسب ، بل كشخصيات دولية ، كرسوا انفسهم لقضية العدالة والسلام . ونحن نقترح ان تضم مؤتمرات الذروة مثل هؤلاء القادة الذين بشروا بسياسة الحياد الايجابي وطبقوها . ولن اقترح في هذه اللحظة الراهنة اية اسماء ، فاسماؤهم اشهر من ان تذكر ، ولكن علينا في هذه المرحلة ، ان نركز جهودنا على اقناع الجمعية العامة بهذا الاقتراح . وعندما نصل مرحلة الاختيار ، فلن يصعب على الجمعية العامة ان تختار . انها ليست مشكلة على أي حال . وانضمام زعماء سياسة الحياد الايجابي الى الرئيس ايزنهاور ورئيس الوزراء خروشىيف في مؤتمر الذروة ، لن يؤدي الى اتباع طريقة ووجهة نظر جديدتين فحسب ، بل سيكون ايضاً قوة منسقة وعاملة على الاستقرار



والوساطة . قادرة على تسوية الخلافات بين الشرق والغرب ، لمصلحة السلام ،  
المقرون بالعدالة .

مثل هذه الذروة يا سيدي الرئيس ، ذروة موزونة إنها تمثل العالم  
مصغراً . ومثل هذه الذروة يا سيدي الرئيس ، ترمز الى صفحة جديدة  
في تاريخ العلاقات الدولية .

أجل ، يا سيدي الرئيس ، في وسعنا ان نصل الى حقبة جديدة ،  
حقبة تاريخية نأمل في ان تؤدي بالجنس البشري الى الطريق العسيرة الموصلة  
الى السلام ، والسلام للاحياء . وللذين لم يولدوا بعد . السلام للجيل الحاضر  
ولجميع الاجيال القادمة . فليوفقنا الله في هذا السبيل .



## اسرائيل والاستعمار فرعان من أصل واحد

« هذا رد الاستاذ الشقيري على خطاب وزيرة خارجية اسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة » .

أظهر الخطاب الذي ألقته مندوبة اسرائيل بالأمم ان اصطلاح « حق الرد » ، تعبير اكثر تواضعاً من ان يلجأ اليه انسان ، وانه اشد التهايباً من ان يستخدمه احد . فنحن نمارس حق الرد للاجابة على تصوير مشوه للوقائع ، أو لمناقشة حجة ، أو لتصحيح خطأ ، أو لابطال دليل ، ولكن عندما يكون الخطاب في مجموعه كذباً وافتراءً ، أو تشويهاً متعمداً للحقائق ، أو قلباً كلياً للواقع ، فإن تعبير « حق الرد » يغدو آنذاك ، غير كافٍ لمواجهة مثل هذا الموقف . وعلينا في مثل هذه الحالة ان نبحث عن تعبير آخر ، وعن علاج جديد ، وهذا ما يقتضيه البيان الذي ألقته مندوبة اسرائيل فهو لا يتطلب حقاً في الرد وانما يتطلب حقاً في الشطب والازالة من سجلات الأمم المتحدة كلها ، هذا اذا توخينا لسجلاتنا النظام والكرامة .

وما أقوله الآن ليس بالبيان غير المدروس أو الاعلان عن اغراق في المبالغة اللفظية . ولنشرع الآن في البيان الاسرائيلي ، فنفتده مغالطة لآخرى . فلقد اثارت السيدة القادمة من اسرائيل في عرضها لقضيتها ،



موضوع الحرب في فلسطين . وزعمت السيدة ماير ، ان سبعة جيوش عربية قد زحفت عبر حدود فلسطين ، وقد اعلنت هدفها الرامي الى تحطيم اسرائيل بقراها ومدنها وسكانها . ولا اريد العودة الى سجلات التاريخ ووثائقه . فهذه قصة مؤلمة ، يحطم سردها هنا الفؤاد بعد خمس عشرة سنة من المآسي والكوارث ، بل انها لمأساة اقتلعت شعباً بكامله من جذوره في وطنه .

ولا ريب في ان السيدة ماير محقة في تأكيدها بأن اللاجئين ذهبوا ضحية الحرب . فمن الحق ان يقال ، ان حرباً كانت تشب في فلسطين ، وان اللاجئين هم ضحاياها ، ولكن اسرائيل هي التي اشعلت اوار هذه الحرب . انها حرب شرعتها اسرائيل بحملة من الارهاب في عام ١٩٤٠ ، وانتهت بها الى خلق اسرائيل في عام ١٩٤٨ . ولم تكن الجيوش الاسرائيلية غير مسلحة في الواقع ، كما زعمت السيدة ماير ، معبرة عن زعمها بجمل فيها كل البلاغة . فلقد كانت مسلحة اكمل تسليح ، وانطوت اساليبها على السلب والنهب والتدمير والابادة .

والآن دعوني اسرع الى الحقائق ، التي لم تروها المصادر العربية بل رواها جهاز رسمي مستقل ، وانا اشير في قولي هذا الى اللجنة الانكلو - امريكية ، التي ارسلت الى فلسطين لتتحرى الوضع المتردي فيها ولتنتقل مشاهداتها عن هذا الموضوع . ترى ماذا كانت الوقائع التي توصلت اليها اللجنة يا سيدة ماير ؟ انني اترك الرد اليك ، اذا كان في وسعك ان تردى . ان هذه الوقائع دحض صارخ لبيان السيدة القادمة من اسرائيل . فلقد وجدت اللجنة الانكلو - امريكية ما يلي :

« ان فلسطين اليوم معسكر تدججه الاسلحة ، وقد بعثت فيه حركة الهجرة اليهودية غير المشروعة على نطاق واسع . ومنظمة الهاغانا ، وهي القوة الاسرائيلية العسكرية أو الجيش اليهودي تعد اكثر من ستين الف رجل ، كلهم مسلحون اتم تسليح ، وكانت هذه المنظمة تحصل على اسلحتها

منذ عدة سنوات . »

فهذا الجيش الذي زعمت السيدة ماير انه غير مسلح في الواقع ، كان في الحقيقة غير مسلح ، لا بالسلاح ، بل غير مسلح بشرائع الحرب وانظمتها وتقاليدھا الصحيحة . لقد كانت مهمته ان ينشر الفزع والدمار والنار ، وان يرتكب اعمالاً ، بعيدة عن القانون في البلاد المقدسة . ولم يوفر هذا الجيش من فظائعه بلدة عربية او قرية عربية ، على الرغم من ان هذه البلدان والقرى كانت مكشوفة وعزلاء . وقد ارتكب هذا الجيش اعمالاً وحشية دون تمييز بين الرجال والنساء ، والصغار والكبار . وقد سردت اللجنة الانكو - امريكية جميع هذه الحوادث المرعبة في صورة معبرة . ولن أقرأ على مسامعكم الآن تفاصيلها ووقائعها . ولكن اسمحوا لي ان اتلو على اسماعكم فقط عناوين هذه الاعمال التي اجترمتها القوات اليهودية في فلسطين « سرقات ضخمة للأسلحة والمتفجرات تقوم بها الهاغانا » واني لأرجو منكم ان تذكروا ان الهاغانا هي الكلمة العبرية للجيش الاسرائيلي ، « التحرش بكاتدرائية القديس جورج في القدس في محاولة لاغتيال المندوب السامي » ، « الهجوم على دائرة المهاجرة في فلسطين » ، « نسف رئاسة الشرطة بالقنابل » ، « تدمير مكاتب دائرة ضريبة الدخل » ، « قتل الشرطة البريطانيين » ، « الهجوم على على دار الاذاعة » ، « نسف دوائر الحكومة » ، « محاولة قتل المندوب السامي وعقيلته » ، « اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط » ، « الهجوم على ابنة الشرطة » ، « مهاجمة سكك حديد فلسطين » ، « قتل الجنود البريطانيين قتلاً متعمداً » ، « خطف الضباط » ، « نسف فندق الملك داوود وقتل تسعين شخصاً واصابة عشرات بجراح » ، « نسف شاحنة للشرطة » ، « القتل بالجملة بالمتفجرات في حيفا » ، « خطف قاضٍ من قاعة المحكمة » ، « الهجوم على مصافي النفط » ، « مهاجمة عيادة للصليب الاحمر » ، « اخراج القطارات عن السكة



الحديدية» ، «الهجوم على مدن العرب وقراهم» ، «ارسال رسائل ملأى بالمتفجرات الى المستر تشرشل والمستر اتلي ، والمستر بيفن والمستر هيرت موريسون وغيرهم من الزعماء البريطانيين» ، «نسف سيارة اسعاف عسكرية» ، «احراق دار عربية لسينما» ، «قذف الاحياء العربية بالقنابل» ، «زرع الالغام في مركز الترفيه البحري» ، «نسف فندق سميراميس العربي في القدس» ، «مهاجمة القرى العربية» ، «دحرجة البراميل الملأى بالمتفجرات على الاحياء العربية» ، «نسف ابنية المحاكم» ، «خطف قنصل بريطاني وصحفي ومصرعهما» .

هذه عناوين مقتضبة لهذه الحوادث البربرية والمتوحشة التي اقترفتها القوات الاسرائيلية اليهودية في فلسطين ، ثم تأتي السيدة القادمة من اسرائيل ، فتزعم ان اسرائيل كانت الحمل الوديع الذي لا حول له ولا طول ، والاعزل من السلاح ، والعاجز عن الدفاع . ويا لاسرائيل من حَمَل وديع حقاً . ولكن السيدة القادمة من اسرائيل ، تعتمد النسيان كما ارى . وهي تنسى حتى التصريحات التي يطلقها رئيس وزرائها السيد بن غوريون ، عن قضية الحرب . ففي ايام الحرب الكونية الثانية ، وعندما كانت المملكة المتحدة مشتبكة في صراع موت او حياة ، كان السيد بن غوريون ، هو الذي اعلن الحرب على الشكل الآتي ، وهذه هي عين الكلمات التي استعملها رئيس وزراء السيدة القادمة من اسرائيل اذ قال : «سنخوض حربنا وكأن ليست هناك حرب عالمية» .

وقد وضع اعلان المستر بن غوريون الحرب موضع التنفيذ . فلقد شنت القوات الصهيونية الحرب في فلسطين . عندما انتهت الحرب الكونية الثانية ، اعلنت قيادة الجيش اليهودي ما نصه : «ان يوم النصر للعالم يعني يوم بدء الغزو لقواتنا» . واعلن القائد الاعلى للحلفاء في الشرق الاوسط في بيان رسمي اصدره «ان القوات الصهيونية في فلسطين ، تعرقل بصورة مباشرة مجهود بريطانيا الحربي ، وتساعد اعداءها» .



وهذه هي القوات العسكرية الاسرائيلية الغزلاء ، التي تحدث عنها السيدة القادمة من اسرائيل الى هذه الجمعية العامة . وقد تفترض السيدة مايير ، ان هذه العمليات العسكرية الصهيونية تمت الى تاريخ ماض بعيد . لكن هذا الافتراض لا ينم عن الذكاء على كل حال .

والحقيقة ان هذه الحرب من العدوان والفرع والارهاب ، قد بدأت في عام ١٩٣٩ ، واستمرت طيلة ايام الحرب الكونية الثانية ، واستطالت حتى عام ١٩٤٨ ، لتبلغ ذروتها في ظهور اسرائيل ، وفي اغتصاب الوطن العربي ، وهجرة شعبه ، أما تدخل الجيوش العربية الذي اشارت اليه السيدة مايير ، فلم يكن يستهدف الا حصر الحرب ، الحرب النازية التي شنتها اسرائيل . واني استعمل كلمة « نازية » تذكراً للسيدة القادمة من اسرائيل .

وعندما اغتالت القوات الصهيونية اللورد موين ، وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط ، في تشرين الثاني عام ١٩٤٤ ، وجه المسر تشرشل الى مجلس العموم البريطاني العبارات التالية :

« واذا قدر لاحلامنا عن الصهيونية ان تنتهي في دخان مسدسات القتلة ، واذا قدر لجهودنا من اجل مستقبلها ، ان تثمر طرازاً جديداً من قطاع الطرق الذين يليقون بألمانيا النازية ، فإن الكثيرين من امثالي ، يتحتم عليهم ان يعيدوا النظر في موقفهم الذي حافظوا عليه باستمرار واصرار ، مدة طويلة في الماضي . فمن الواجب وقف هذه الاعمال الشريرة ، ومن الواجب القضاء على المسؤولين عنها اصلاً وفرعاً . »

وقد تحدثت السيدة مايير بحماس وغضب زائدين عن الفظائع التي ارتكبتها النازيون في ألمانيا ضد اليهود . ونحن بدورنا نستنكر هذه الفظائع النازية . وترتعد اوصالنا المأ من مجرد تذكر هذه الضحايا البريئة من اخواننا في الانسانية ، من ملايين اليهود الذين ذبحتهم ألمانيا النازية . ولكن العمل النازي ، قد ادى الى رد فعل نازي مشابه . ولقد انتهت ألمانيا النازية في

المانيا لتبعث في اسرائيل في الشرق الاوسط . ويكفي ان تشرشل قد ادانها ونطق بالحكم . وكما ان السلام في اوروبا قد اقتضى استسلام النازية ، فكذلك يتطلب سلام الشرق الاوسط والعالم في مجموعه ، حتمية استسلام النازية الصهيونية في الشرق الاوسط .

ولم يكن تشرشل وحده هو الذي ادان اسرائيل ، ونطق بحكمه عليها . فلقد استنكر المستر توينبي اعظم مؤرخي العصر ، الفظائع النازية الاسرائيلية ، اذ قال :

« تمثلت الاعمال الشريرة التي ارتكبتها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين والتي يمكن مضاهاتها بالجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود في ذبح الرجال والنساء والاطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان عام ١٩٤٨ ، وهي الاعمال التي أسفرت عن هروب السكان العرب في اعداد كبيرة من مقاطعاتهم الواقعة في متناول القوات اليهودية المسلحة .... » .

ولا ريب في ان هذا القول الصادر عن المستر توينبي يدحض ايضاً دحضاً لا رحمة فيه ، التأكيد الصادر عن السيدة غولدا ماير والقائل بأن اللاجئيين قد تركوا ديارهم تلبية لنداء الزعماء العرب . يا له من زعم مضحك سخيف . انها وقائع تاريخية اقتبستها من مؤرخ بارز ، واذا كنا سنعود الى التاريخ لاستشارته ، فان هذه المشورة يجب ان تصدر عن توينبي لا عن السيدة ماير .

واسمحوا لي ان اعيد الى ذاكرة السيدة ماير مجموعة اخرى من الحقائق والبيانات . فعندما كانت امنا المتحدة هذه تبحث في عام ١٩٤٨ في مختلف القرارات المتعلقة بفلسطين ، لم تكن الجيوش العربية هي التي تحدت الأمم المتحدة بل كان السيد بن غوريون نفسه هو الذي تحداها . ولم يكن تحدي السيد بن غوريون في شكل بيان سياسي ، بل كان تحدياً حربياً صارخاً . فلقد وجه في خطاب القاه في اللجنة المركزية لعمال اسرائيل الكلمة التالية الى الأمم المتحدة :

.. انها قوة السلاح « وأعود فأكرر « انها قوة السلاح ، لا القرارات الرسمية ، هي التي سببت في القضية » .

هذه هي الطريقة التي تحدثت فيها اسرائيل الى الجمعية العامة عند مناقشتها قضية فلسطين . فلقد أذرت الأمم المتحدة ، بأن قوة السلاح لا قراراتها ، هي التي سببت بالقضية . وهكذا لم تعن قرارات الجمعية العامة للسيد بن غوريون شيئاً ، وانما كان اهم ما يعنيه هو قوة السلاح . واني لا اعرف من نصدق . هل نصدق وزيرة الخارجية في خطابها الذي وجهته الى الجمعية العامة اليوم ، أو نصدق رئيس وزرائها في الإنذار الذي وجهه الى الامم المتحدة ؟ فهل نصدق وزيرة الخارجية او رئيس الوزراء ؟ اني لأجرو فأقول انه تشويه رئيسي للحقيقة ، خارج على تقاليد هذه المنظمة .

ولم يكن خلق اسرائيل في الحقيقة التنفيذ السلمي لقرار الأمم المتحدة . فاسرائيل هي ثمرة القوة ، القوة المتوحشة ، انها نتاج الحرب ، الحرب العدوانية . وعندما كان مستقبل فلسطين ، موضع الاستقصاء الدولي ، أعلنت القيادة الاسرائيلية ، القيادة العليا للقوات الاسرائيلية استعدادها لفرض الحل الصهيوني على رؤوس الحراب وبقوة السلاح . وها انا اقتبس عين الكلمات التي استعملتها القيادة الاسرائيلية :

« ليس ثمة من شك في ان القوة الاسرائيلية متفوقة في تنظيمها وتدريبها وخططها ومعداتها . واذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني ، ولكنكم عاجزون عن فرضه او غير راغبين في ذلك ، فلا تتدخلوا من فضلكم ، وسنضمن نحن تنفيذه »

انها لغة القوة ، تصدر عن القيادة العسكرية ، قيادة اسرائيل العسكرية . وعندما اجتمعت الأمم المتحدة ايضاً في ليك سكسيس . وكل من كان منكم في ليك سكسيس ، يؤيد قولي ، وكانت الجمعية العامة تدرس مشروعاً للوصاية على فلسطين قدمته الولايات المتحدة ، ليستعاض به عن التقسيم ، وجهت القيادة الاسرائيلية الى الأمم المتحدة الانذار التالي :





«تقيم المعارك التي خضناها دليلاً إضافياً لدبلوماسي ليك سكيس  
الذين يتولون الآن دراسة المشروع الأمريكي . على ان الخطوة الحاسمة ،  
ستقع في فلسطين نفسها» .

وفي وسعي المضي الى ما لانهية في اقتباس اقوال السلطات الاسرائيلية .  
ولكن ما تلوته على مسامعكم حتى الآن كاف لاقتناع الجمعية الموقرة ،  
بأن التهمة التي وجهت الى العرب ، ليست الا اسطورة خرافية . ويكفي  
ان يعرف المرء انها اسطورة اسرائيلية .

ومهما يكن نوع هذه الاسطورة ، فان البيان الاسرائيلي الذي تلي  
بالأمس ، قد اثبت نفس التهمة التي كنا نوجهها الى اسرائيل منذ سنوات  
عدة .

فلقد كنا نؤكد دائماً ان اسرائيل ليست الا تجسيدا للاستعمار والمطامع  
التوسعية . وقد تمكن يهود فلسطين عن طريق الهجرة اليهودية في ظل  
الحرب البريطانية من ان يصبحوا سبعمائة وخمسين ألفاً في عام ١٩٤٨  
بعد ان كانوا خمسين ألفاً في عام ١٩١٩ . وليست هذه الهجرة الا تسلاً  
غريباً لأناس لم يعرفوا البلاد قط ، ولم يملكو شيئاً فيها ، لاهم ولا اجدادهم ،  
هذا اذا استطاعوا الرجوع في اصولهم الى ثلاثة آلاف عام . وكإيضاح بسيط  
لما أقول دعوني أوكد لكم ان اياً من اعضاء الوفد الاسرائيلي الذين يجلسون  
في هذه الجمعية الآن ، وبينهم بالطبع ، السيدة القادمة من اسرائيل .  
ليسوا من مواطني فلسطين ولم يكونوا في يوم من الايام من اهلها . ومع  
ذلك فهم يجدون الجرأة الكافية ، لينكروا على اهل فلسطين حقهم في  
العودة الى وطنهم ، ووطن آبائهم واجدادهم منذ اقدم عصور التاريخ .  
وقد تحدثت السيدة القادمة من اسرائيل ايضاً بلغة الاستعمار والتوسع .  
عندما ارادت شرح الوضع القائم في فلسطين ، ذكرت السيدة ماير  
في خطابها ما يلي : .....

« ... كانت الصخور والصحاري والمستنقعات والملاريا والتراخوما

هي الظواهر المميزة للبلاد قبل مجيئنا إليها .... .

واود ان الفت انتباه الزملاء من أعضاء الوفود الافريقية والاسيوية الى هذه الفقرة المتتبسة من خطاب مندوبة اسرائيل . انها لغة التوسع الاستعماري والفلسفة التي يقوم عليها الاستعمار . فماذا كانت الدول الاستعمارية تقول في افريقيا وآسيا؟ كانت تقول عين ما قالته الآن السيدة القادمة من اسرائيل . ولقد زعمت الدول الاستعمارية انها جاءت الى آسيا وافريقيا لتحويل الصحاري الى جنان ، ولتجفيف المستنقعات ، ومكافحة الملاريا ، والصراع ضد التراخوما ، اجل انها نفس الكلمات التي صدرت عن السيدة القادمة من اسرائيل ، وهذا التشابه ليس وليد صدفة عارضة . فاسرائيل والاستعمار فرعان من اصل واحد . ولذا فان حكم المنطق والعقل ، يقضي بأن تلقى اسرائيل عين المصير الذي يلقيه الاستعمار . وها نحن نشهد الاستعمار يسير في طريق الزوال والذبول والتراجع ، ولا بد ان نشهد اسرائيل تسير في عين الطريق وليست هناك من قوة على وجه الارض تستطيع وقف هزيمة الاستعمار ، وكل ما خلقه الاستعمار .

ومع ذلك ، فإن لهذا الاستعمار الاسرائيلي طبيعة فريدة في نوعها . فلقد زعمت السيدة ماير ان هذا الاستعمار ينبثق عن ارتباط اليهود القديم بفلسطين ، ومثل هذه الارتباطات ، مهما اطلقنا عليها من اسماء ، موجودة في الوثائق التاريخية بالنسبة الى كل ارض ، والى كل شعب ، وليس ثمة شبر واحد من الارض فوق كرتنا الارضية ، ليست له ارتباطات بهذا الشعب او ذاك من شعوب العالم . ولو اردنا اتباع فلسفة السيدة ماير ، او بالاحرى افتقارها الى الفلسفة ، لكان في وسع اي شعب المطالبة بأي ارض ، ولن يكون في وسع اي شعب ان يكون حراً في وطنه . حقاً انها لنتيجة مضحكة ، ولكنها نتيجتها التي توصلت هي اليها ، لا نتيجتي انا .

وتمضي السيدة ماير في خطابها فتقول ...



« وكل جبل بل وكل واد في بلادنا ذكر في « سفر الاسفار » ١ ، يتحدث عن ملكيتنا ، وعن اننا كنا هناك » .

وأخشى اني لا استطيع الحديث عن هذا الموضوع دون شيء من السخرية . فالسيدة القادمة من اسرائيل ، تريد من هذه الجمعية ، التطواف في بيداء من الخيال والاساطير ، والتجوال في دروب التاريخ القديم المهجور . ولو حملنا بيان السيدة مايير على محمل الجد ، لتحتم علينا ان نعيد تنظيم العالم ، في نفس الصورة التي كان فيها عندما ظهر « سفر الاسفار » . وفي مثل هذه الحالة لن يكون أي شعب من الشعوب الممثلة في هذه الجمعية ، في وطنه الراهن ، ولن يكون أي وطن مأهولاً بشعبه .

وفي هذه الحالة ستكون لدينا أمم متحدة ، مختلفة كل الاختلاف عن منظمنا الراهنة ، ولكنها على أي حال ، ملائمة لذوق اسرائيل ، وذوق السيدة القادمة من اسرائيل .

وعندما نتحدث كذلك عن الجبال والوهاد ، علينا ان لا ننسى الحقيقة الصارخة ، وهي حقيقة الحياة والتاريخ . وعلينا ان لا نوغل بعيداً في السعي وراء الخيال . فلقد ملك شعب فلسطين هذه الجبال والوهاد وأهلها بصورة مستمرة ودائمة منذ أقدم عصور التاريخ . ولقد بنى هذا الشعب فوق هذه الجبال ، وعلى اديم هذه الوهاد مدنه وقراه ، وزرع كرومه وحدائقه ، وأقام مزارعه ومصانعه ، وشيد مساجده وكنائسه ، وحفر بنعومة ويسر ، قبوره ولجوده . وهذه هي الأمور التي تجعل من كل وطن غالباً ومقدساً وأهلاً لكل تضحية كريمة نبيلة . هذه هي التعاليم الصحيحة التي جاء بها سفر الاسفار ، اذا كانت السيدة مايير ، تود حقاً ان توقف عقلها وقلبها على ما جاء فيه .

وحتى في حدود الملكية الفردية ، لم يكن لاسرائيل في فلسطين أي شيء . وكان للعرب كل شيء . وقد رفعت لجنة الأمم المتحدة التي عهد

١- سفر الاسفار . هو التوراة أو العهد القديم - المعرب .





اليها بالتحقيق في قضية فلسطين ، تقريراً الى الجمعية العامة ، ذكرت فيه ان املاك اليهود لم تكن تعدو الستة في المائة من مساحة فلسطين كلها ، وانها لم تكن تتجاوز هذا الرقم مطلقاً . ولا يسمح سفر الاسفار ، بالنهب أو السرقة ، سواءً اصدرها عن الافراد او عن الدول . ويقول سفر الاسفار ... « لا تشته بيت جارك » ، واذا كانت السيدة القادمة من اسرائيل تعتمد على هذا السفر ، فعلى اسرائيل والحالة هذه ان تعيد الى اللاجئين املاكهم ، وممتلكاتهم ومزارعهم ومساكنهم وفي الحق ، كل وطنهم .

واعود اخيراً الى اغنية السلام أو لازمتها . ولقد استخدمت كلمة « لازمة » لأنها لم تكن اكثر من هذا ، وقد رفعت السيدة مايير صوتها عالياً بها عندما قالت « دعونا نجلس في مؤتمر حر لا تقيده شروط او حدود لنبحث في السلام » . هذا هو النداء الذي صدر عن السيدة القادمة من اسرائيل . والدعوة الى التحدث في السلام « بالنسبة الى اولئك الذين لا يعرفون ، شيء ينطوي على الاغراء ، أما الذين يعرفون ، فلا تخدعهم بسهولة مثل هذه الشعارات السلمية .

دعونا نسأل ... ترى ما الذي سنبحثه ؟ هل سنبحث في الاعتراف بأغتصاب بلادنا ؟ أو هل سيطلب الينا البحث في تشريد شعبنا ؟ ولقد اغتيل الكونت برنادوت في القدس على ايدي القوات اليهودية عندما كان يقوم بمهمة احلال السلام في فلسطين ، السلام الذي تطالب به السيدة مايير الآن في الجمعية العامة بمثل هذه البلاغة .

وقد اوضحت لجنة التوفيق الدولية في تقاريرها الخمسة عشر ، ان اسرائيل لم تسمح بعودة لاجيء واحد الى وطنه ، كما لم تعوض على أي لاجيء . وقد تحدثت اسرائيل تحدياً كاملاً القرارات الخمسة عشر التي صدرت عن الجمعية العامة ، والتي طالبت بعودة اللاجئين . وقد اكد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، في السنة الماضية بالاجماع ، مع امتناع اسرائيل عن التصويت مبدأ العودة . وقد ذكرت السيدة القادمة من اسرائيل

بالأمس ، ان هذه القرارات قد اسيء اقتباسها . فهل للسيدة ان تعلمنا كيف يمكن اقتباسها . اننا نعرف انها قرارات صادرة عن الجمعية العامة ، مطالبة بعودة اللاجئين . ولكن الحقيقة الناصعة هي ان اسرائيل تتجاهل هذه القرارات وتعارضها وتنكرها . اذن فما الذي سنبحثه مع اسرائيل ؟ وقد صدر هذا النداء عن السيدة التي وجهت قبل مدة قصيرة السؤال التالي الى امهات اليهوديات في الولايات المتحدة ... « هل من الصعب عليكن ان تبعن بألف من ابنائكن وبناتكن في كل عام للعيش في اسرائيل ؟ » هذا هو معنى السلام بالنسبة الى السيدة القادمة من اسرائيل ، وهو ان يظل ابناؤنا وبناتنا في حياة النفي والتشرد . بينما يحث اطفال اميركا على مغادرة وطنهم ، والقضاء على ولائهم للولايات المتحدة للعيش في اسرائيل .

وفوق هذا ، ترى ما هو سجل السلام بالنسبة لاسرائيل التي تصرخ الآن مطالبة بالسلام ؟ لقد أدانها تشرشل وتوينبي على انها مؤسسة نازية ، ولكن هذا ليس كل شيء بالنسبة الى اسرائيل . فقد أدان مجلس الامن اسرائيل في مذبحه قبية ، وهي القرية العربية التي دمرت بكاملها وقضي على جميع اهلها . وادان مجلس الامن اسرائيل في مجزرة نخالين ، وهي قرية عربية اخرى ، دمرتها اسرائيل وبادت اهلها . وأدان مجلس الامن اسرائيل على جريمتها في الهجوم على غزة ، وقتل اللاجئين وهم نيام في مخيماتهم . هذه ادانات واضحة صادرة عن مجلس الامن الدولي . وادينت اسرائيل اخيراً في العدوان الثلاثي على سيناء ، وظهرت آثار ذلك التآمر بالأمس عند ما صفق الوفد الفرنسي تصفيقاً شديداً تأييداً لاسرائيل ، رفيفتهم في السلاح .

وفي وسعي ان اتلوا على مسامعكم عشرات الادانات التي صدرت عن مجلس الامن وعن لجنة الهدنة المشتركة ، ولكنني ارى الاكتفاء بادانة واحدة لما لها من ارتباط بقضية السلام . فلقد اصدرت لجنة الهدنة المشتركة في السادس عشر من شباط هذا العام القرار التالي بالنسبة الى قيام اسرائيل ،

بتدمير قرية عربية بكاملها :

« تقرر لجنة الهدنة المشتركة بعد ان رأت ان هذا الهجوم قد اسفر عن تدمير القرية المذكورة تدميراً كاملاً ، خلافاً للمبادئ الانسانية الاولى ... »  
« ادانة الهجوم الاسرائيلي على قرية خربة التوافق.... »

وهذا القرار رد صريح على الدعوة الى السلام ، فقد اقترفت اسرائيل عملاً أدى الى تدمير القرية بكاملها ، وهو عمل وصفته لجنة الهدنة بأنه حرق لا بسط للمبادئ الانسانية . هذا سجل اسرائيل ، بل هو جزء من سجلها ، ومع ذلك فهي تصرخ مطالبة بالسلام . ولقد مدت اسرائيل يداً للسلام ولكنها يد ملطخة بدماء الابرياء ، يد اقتلعت شعباً بكامله من جذوره في وطنه . هذا ليس بالسلام . انه اذعان واستسلام للمعتدي . ويؤثر شعب فلسطين ان يفنى عن بكرة ابيه ، على ان يتخلى عن وطنه ودياره .

ويقضي الاقتراح بأن يقابل الرئيس عبد الناصر وغيره من القادة العرب السيد بن غوريون لعقد الصلح وتحقيق السلام . يا لها من سخرية الاقدار ، ومن سخف القول ، ومن الاساءة للسلام ، والتطلع للعدالة . ان يقدم مثل هذا الاقتراح ، الذي اوثر ان اسميه بالهرطقة والكفر .

وقد اشارت السيدة القادمة من اسرائيل ، على محمل المقارنة ، إلى الاقتراح بعقد اجتماع بين ايزنهاور وخروشيف . لكن هذا القياس كفر في حد ذاته ، وقد رفض الرجلان الكبيران ان يعقدا مثل هذا الاجتماع ، ولقد اصر خروشفيف على ان يصدر اعتذار امريكى بينما اصر ايزنهاور على اطلاق سراح طيارين امريكىين . أما في قضيتنا ، فلا يمكن علاج ما اقترفته اسرائيل من شرور وآثام بمجرد الاعتذار ، كما لا يمكن مقارنة حقوق شعب فلسطين كله بحرية اثنين من الطيارين . ومع ذلك ، فما زال الزعيمان العظيمان يرفضان الاجتماع .

وفوق هذا كله . فإن هذا الموضوع يثير قضية اكبر واضخم ، فالخلاف



بين ايزنهاور و خروشيف ، على الرغم من خطورته وضخامته ، لا يتعلق بضياح وطن . ولو كان الاتحاد السوفياتي محتلاً لولاية نيويورك ، لكان ايزنهاور آخر انسان على وجه البسيطة يرضى بالاجتماع بخروشيف . ولو كانت الولايات المتحدة محتلة لاوكرانيا ، لكان خروشيف آخر انسان على سطح الكرة الارضية يرضى بالاجتماع الى ايزنهاور .

وعلى هذا الصعيد ، فان الرئيس عبد الناصر ، يمثل بالنسبة الينا ايزنهاورنا او خروشيفنا ، وكذلك باقي القادة العرب . انهم لن يوافقوا قط على الاجتماع الى بن غوريون ، ولن يفكر أي زعيم عربي بالاجتماع الى أي ممثل لاسرائيل ، لا اليوم ولا في أي وقت مقبل . فدور الرئيس عبد الناصر ، لا يكون في التسليم بالوطن العربي . انه يقف مدافعاً عن قضية عظيمة ونبيلة . وهذا شأن الزعماء العرب الآخرين . ان جهاد الرئيس عبد الناصر يستهدف تحرير الوطن العربي وانعتاقه ، لا التسليم به الى الاستعمار او الصهيونية أو الى كل ما خلفه الاستعمار والصهيونية .

ومع ذلك ارى لزاماً علي ، ان لا اترك الجمعية العامة في جو من المرارة والقنوط . ان هدفنا هو السلام ، بل هو اعز اهدافنا واكثرها قداسة ، اذ ان الوطن وطننا لا وطنهم . وطفلس سليمان<sup>١</sup> هو طفلنا لا طفلهم . وفي الامكان تحقيق السلام في البلاد المقدسة . ولقد تمكنت بلاد وشعوب اخرى من الوصول الى السلام . ولا يمكن تحقيق السلام في فلسطين الا بنفس هذا الطريق ، وبعين السبل . وقد تمكنت الهند والباكستان من الوصول الى السلام ، بعد ان انحسر الاستعمار عنهما . وهذا ما تم في اندونيسيا ايضاً . وقد تحقق مثل هذا السلام في افريقيا ايضاً . وقد تحرر

---

١ - يشير الاستاذ الشقيري هنا الى قصة الطفل الذي اختلفت على أمومه امرأتان ، احدهما امه الحقيقية واخرى زائفة . فلما مثلتا امام النبي سليمان قضى بتقسيم الطفل بقطعه بالسيف بينهما فرفضت الأم الحقيقية هذا القرار متنازلة عن طفلها ، فأمر النبي سليمان بتسليم الطفل اليها - المغرب .



الشعب في كل من غانا وغينيا في وطنيهما ، وجلا الاستعمار عن اراضييهما ،  
وساد السلام ربوعهما .

وينطبق هذا القول على اسرائيل ايضاً . فهناك الآن الوف والوف  
من اليهود الذين يصرخون مطالبين بالانعتاق من هذا الطغيان وذلك الشقاء  
الذين يسميان اسرائيل ، ذلك اذا سمح لهم بالخروج وحصلوا على تأشيراته  
اللازمة . واذا كانت اسرائيل تحاول انكار هذه الحقيقة التي اسردها وتتحداها ،  
فانني اطلب الآن وعلى الفور ، تأليف لجنة من الأمم المتحدة ، تسافر  
فوراً الى اسرائيل ، لتتحقق من رغبات اليهود فيها ، وانني لاتحدى اسرائيل  
ان تقبل بمثل هذا الاستفتاء .

هذا هو التحدي الحقيقي للسلام . فعندما يسمح لليهود الغرباء بمغادرة  
البلاد ، يعود الوضع فيها الى طبيعته العادية . ولن يبقى في فلسطين الا  
اهلها الشرعيون ، من مسلمين ومسيحيين ويهود ، على قدم المساواة .  
انهم سيؤلفون آنذاك دولة فلسطين المستقلة . وستقبل دولتهم عضواً في  
الأمم المتحدة ، ويحتل وفدهم الذي يتمثل فيه المسلمون والمسيحيون واليهود  
مقاعدهم التي يستحقونها في قاعة هذه الجمعية الموقرة .  
هذا هو السبيل الى تحقيق السلام في ارض السلام ، وهذا هو ما نحاول  
الوصول اليه .

فليأخذ الله بيدنا ويكون في عوننا .

مكتبة كلية بير زيت

مكتبة جامعة بيرزيت





السيد ر

٣

## على لامم المتحدة ان تصحح من سبباتها

« نص الخطاب الذي لقاها الاستاذ الشقيري في الجلسة  
التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في الخامس عشر من  
تشرين الثاني عام ١٩٦٠ »

لما كان هذا هو الخطاب الأول الذي القيه في هذه اللجنة ، ارجو  
ان تسمح لي يا سيدي الرئيس ، بازاء تهاني الحارة اليك على انتخابك  
رئيساً لهذه اللجنة ، تتولى ادارة دفة مناقشاتها . ولقد عرفناك دبلوماسياً  
بارزاً ، كما ان ما حققناه من عمل حتى الآن ، قد برر ايمان هذه اللجنة  
بكفايتك وحيادك . ولا ريب في ان معرفتك الواسعة بالقضايا الدولية  
بالاضافة الى ما فيك من اصالة ونبيل ، قد جعلت من رئاستك لهذه اللجنة ،  
مصدر توجيه في المهمة الشاقة التي ما زالت ملقاة على عاتقها وكلنا ثقة  
في ان عملنا سيتوج بالتوفيق والنجاح ، بفضل رئاستك الموهوبة .  
واني لازجي تهاني الحارة القلبية ايضاً الى الزملاء من اعضاء مكتب  
اللجنة . فقد تمكن نائب الرئيس والمقرر ايضاً من احراز تقديرنا واعجابنا  
بجدارة وكفاية . كلاهما معروف بتجاربه الواسعة ، فاليهما ازجي عاطر  
تقديري واعجابي .



سيدي الرئيس ، زملائي المتدوين !  
ان تقرير المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين  
المعرض الآن للدرس في هذه اللجنة ، هو وثيقة زاخرة بالحقائق ، تتميز  
بعرض موضوعي سليم . والتقارير من أوله الى آخره ، سرد مجرد من العواطف  
للحقائق ، وتعداد صحيح لا تحيز فيه للارقام . ومع ذلك ففي هذا التقرير ،  
مأساة ، بل لعلها اعظم المآسي واكثرها ايلاماً . وفي وسعنا ان نقرأ هذه  
المأساة في هذه الحقائق الرهيبة ، والارقام المخيفة . ويا لها حقاً من حقائق  
كلها كوارث ، ومن ارقام كلها مآسي .

وإذا اقتبسنا نتماً من هذا التقرير ، عكسنا نتماً من هذه المأساة .  
فلقد ذكر مدير الوكالة في حديثه عن اسس المشكلة العبارات التالية :  
« لقد ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الى حيز الوجود في عام ١٩٤٨ ،  
عندما فر مئات الالوف من الفلسطينيين من ديارهم ، لاجئين الى المناطق  
المحيطة بهم ... » .

واورد المدير في حديثه عن نشاط الأمم المتحدة في مواجهة هذه المشكلة ،  
العبارات التالية : « اقامت الجمعية العامة في كانون الاول عام ١٩٤٩ ،  
وكالة الأمم المتحدة للمساعدة في العناية باللاجئين . وكانت الفترة  
التي عهد فيها للوكالة بالعمل في البداية ، تتصور أمداً محدوداً من الزمن  
لتقديم العون الدولي الى اللاجئين ، وقد تمددت هذه الفترة ثلاث مرات  
وفي ثلاث مناسبات معينة ، وستنتهي الفترة الحالية في الثلاثين من حزيران  
عام ١٩٦٣ » .

وتحدث المدير بالعبارات التالية عن موقف اللاجئين : « وما زال  
الوعد الذي قطعته لهم الجمعية العامة في الفقرة الثانية من قرارها رقم ١٩٤ (٣)  
في كانون الاول عام ١٩٤٨ ، والذي تأكد في كل عام تلا ذلك  
العام ، يحتل في عقولهم مكان الصدارة ، ويعتبرونه الحل الوحيد الطويل  
الاجل الذي يقبلونه لهذه المشكلة ، وهم يشعرون بالكثير من المرارة ،

لأن هذا القرار ، ما زال يفتقر الى التنفيذ ..... »

وأشار المدير الى عدد اللاجئين فقدر مجموعهم بمليون ومائة وعشرين الفاً وثمانمائة وتسعة وثمانين لاجئاً ، مع زيادة سنوية تبلغ في معدلها نحواً من ثلاثين ألف لاجيء .

وأشار المدير الى الموقف الراهن والى الغد . فلم يجد الا العبارات التالية يوجهها الى الأمم المتحدة اذ قال ، وانا اقتبس نص عبارته : « لم ينفذ القرار رقم ١٩٤ (٣) ، والمستقبل بالنسبة الى اللاجئين الفلسطينيين ، هو استمرار للاوضاع المشابهة لتلك التي ظلت قائمة طيلة الاثني عشر عاماً الماضية ... » .

وتحدث المدير عن حل المشكلة فقال : « ليس ثمة من حل سريع لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مرمى النظر .... وليس في مكتبة الوكالة نفسها ان تحل هذه المشكلة . وأي حل عام لمشكلة فلسطين المعقدة التي تؤلف مشكلة اللاجئين جزءاً منها ، لن يتم الا على ايدي قوى خارج نطاق وكالة الغوث الدولية ، وهي القوى التي تستطيع ان تتحكم وان تصور مستقبل الشرق الاوسط ..... » .

وأشار المدير الى مسؤولية الأمم المتحدة فقال : « ويبدو للمدير ان من المؤكد ان مسؤولية العون الدولي ، قد تستمر حقبة اخرى او اكثر ... وتؤثر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أمن الشرق الاوسط واستقراره ، وبالتالي على أمن العالم واستقراره . وفي ضمن هذا المحتوى الشامل ، يطلب المدير من الجمعية العامة ان تتخذ قرارها » .

وتثير هذه الحقائق التي عثر عليها مدير الوكالة ، يا سيدي ، في عقولنا وأفئدتنا عدداً من الاسئلة المذهلة ، ولا سيما عندما يدخل اللاجئين العرب سنتهم الرابعة عشرة ، وهم بعيدون عن وطنهم ، وعندما يكشف المدير النقاب عن عدم وجود أي حل سريع للمشكلة في مرمى النظر . ولبساطة هذه الاسئلة المذهلة ، فإنها تفرض نفسها على الأمم المتحدة ملحفة في



طلبها العثور على رد شريف وشجاع . ويقتضي الواجب من كل وفد ان يسأل نفسه بصوت عال ، وبقوة وغضب ... ترى ما هي هذه المأساة الانسانية التي امسكت بخناق مليون من اللاجئين ؟ ما هي طبيعتها وما هو اساسها؟ وكيف يمكن في عصر الأمم المتحدة أن يقتلع شعب من جذوره في وطنه ووطن اجداده؟ واخيراً وليس آخراً ، ترى ما هي النهاية ، وكيف يمكن لنا ان نصل بهذه المأساة الى نهايتها؟

وليست هذه الاسئلة ايها الزملاء الكرام ، من الاسئلة العلمية الاكاديمية ، وليس القصد منها ان تقيم لغزاً ، أو تثير احجية ، أو تكشف عن معضلة . ومع ذلك فان هذه الاسئلة تؤلف في الحقيقة لغزاً واحجية ومعضلة . ولكن هذه الاسئلة تتعلق قبل كل شيء بالوجود الانساني وبالقيمة الانسانية والكرامة الانسانية لا في حدودها المطلقة ، بل في حدودها الحقيقية التي تقوم في واقعها الحي ، فالمادة المدرجة على جدول اعمالنا ، والتي نبحت فيها اليوم ، تشير الى شعب ، اجل الى شعب بكامله . انها تتصل بأرض يقدها الملايين بعد الملايين من المؤمنين في جميع انحاء العالم . وقد ادت المشكلة الى حرب اقليمية في عام ١٩٤٨ \* وكادت تطلق حرباً عالمية من عقابها في عام ١٩٥٦ . واخيراً وليس آخراً ، فان هذه الاسئلة في مجموعها ، تعرض السؤال الهام التالي : هل الأمم المتحدة مجرد ندوة للمناقشة ، قصد منها ان تكون ميداناً للبلادة والحوار والمنطق ليس الا ، او انها منظمة دولية القصد منها اقامة السلام ، والحفاظ على القانون والنظام ، وحماية الكرامة الانسانية ، واحقاق الحق ، وازهاق الباطل ، وتقديس المبادئ والاهداف التي انطوت عليها شرعة الأمم المتحدة .

أما بالنسبة الى طبيعة المشكلة ، فدعوني اوضح منذ البداية ودون حاجة الى اية مقدمة . ان مشكلة اللاجئين ليست مجرد نتيجة للحرب التي وقعت في فلسطين عام ١٩٤٨ . ففي اوقات الحروب ، اية حروب ، شهد الجنس البشري ، حشوداً من اللاجئين تبحث عن مأوى لها من ويلات هذه الحروب .

ولكن هؤلاء ليسوا إلا من لاجئي الحروب . ولا تنطبق هذه الحالة مطلقاً على اللاجئين الفلسطينيين . فمشكلتهم مختلفة كل الاختلاف . أنها فريدة في نوعها ، وتقوم على اساس فريد في نوعه ، مؤدية الى كل وضع فريد ايضاً . فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في صميم جوهرها ، وفي عميق جذورها ، قضية استيطان ، اوضحت جزءاً لا ينفصم من تاريخ الاستعمار في العالم .

وقد تبدو كلمة الاستعمار ، غريبة في آذان اولئك الذين لا يعرفون الاساس الحقيقي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويعتبرونها عاملاً دخيلاً في المشكلة . ولكن لب الحقيقة وجوهرها ، هو ان الاستعمار هو اساس الاسس في مأساة اللاجئين . ولا ريب في اننا جميعاً نذكر عدداً من القضايا الاستعمارية التي ادرجت في جدول اعمال الأمم المتحدة منذ انشائها . فدعوني أوكد لكم ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في منظارها الصحيح ، هي قضية استعمار ، يتحتم على جميع القوى المحبة للحرية في العالم ان تقف الى جانبها . والبند المدرج الآن امامكم على جدول الاعمال ليس الا قضية استيطان استعماري ، يجب ان تستأثر بتأييد جميع الشعوب التي تتحرى العدالة في العالم .

فالاستعمار الممثل في خاطري كالسبب الرئيسي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليس الا الحركة المعروفة بالصهيونية ، نسبة الى صهيون وهو اسم يطلق على جبل صغير في القدس . ولقد كان رحم الاستعمار هو الذي حمل الصهيونية في القرن التاسع عشر ، ثم جاء المخاض في عام ١٩٤٧ ، واضعاً قضيتين اولاهما خلق اسرائيل ، وثانيتهما خروج اللاجئين الفلسطينيين من بلادهم .

ولا اريد ان ادخل في سرد تاريخ الصهيونية . فهذا التاريخ خارج عن نطاق الموضوع المدرج على جدول اعمالنا اليوم . وليس لزاماً علي ايضاً ان اقوم بهذا السرد الآن ، ذلك لأن العلاقة بين الصهيونية ومشكلة

اللاجئين الفلسطينيين سهلة على العثور والملاحقة . ويكفي ان نعرف ،  
بحكم التعريف ، والسلوك والاجراء ، ان الصهيونية حركة استهدفت  
هدفاً واحداً رئيسياً ومفرداً ، وهو تجميع اليهود من جميع زوايا الكرة  
الارضية ، لا في ارض فلسطين وحدها ، بل على اديم البلاد المجاورة  
لها ، طبقاً للامكانيات العسكرية . ولقدرتها على ان تطأها بأقدامها .

وتجميع اليهود ، شيء يهمننا في مشاوراتنا الراهنة ، ذلك لأنه كما  
أقول ، هو السبب الوحيد والمباشر ، في ابعاد اللاجئين العرب عن ديارهم .  
فلقد ادى التجميع من ناحية ، الى التفريق والتبريد من الناحية الثانية .  
ولا ارى بكم حاجة الى ايضاح السبب في ذلك . فهو اكثر وضوحاً من  
ان يوضح ويشرح . فللسطين ليست بالبلد الخالي وغير المأهول ، والذي  
لا سكان فيه ولا اصحاب له . انها بلد له أهله ، الذين يملكون جنوراً  
عميقة في ارضه منذ اقدم العصور ، لهم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية  
والثقافية ، وتهتز قلوبهم بجميع المطامح القومية المألوفة لدى شعوب العالم  
الاخرى . فالقيام بحملة لتجميع اليهود في فلسطين هو في الحقيقة بمثابة  
القيام بحملة لاجراج العرب من وطنهم . وسواء كانت هناك حرب أو  
لم تكن ، فان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ملتصقة بالصهيونية ، ودفينة  
في خططها . انها في الحقيقة ثمرة طبيعية لتحقيق الحلم الصهيوني . فمقابل  
كل يهودي يجمع في فلسطين ، يجب ان يخرج عربي من ارضه ووطنه .  
ولا تخلو العملية من نقيض ظاهري لها ، حتى ولو اعتبرنا افتراضاتها  
صحيحة كلها .

فالصهيونية تقوم باقتلاع العربي من جنوره في وطنه التي تأصلت  
منذ اجيال ، لتؤمن المجال ليهودي يقيم في البلاد التي يسكنها منذ قرون .  
وهكذا فان مشكلة اللاجئين ليست وليدة الحرب ، كما تزعم اسرائيل  
دائماً . انها في الحقيقة البسيطة ، نتيجة عقيدة ، عقيدة قائمة على العدوان .  
فحياة اليهود في مختلف البلاد تمثل الصهيونية ، حياة نفي وتشريد ، نفي



لا لحقبة او لقرن ، بل لمدة ثلاثة آلاف عام . وهنا يقوم السبب الرئيسي في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . إقامة اليهود في الخارج مدة ثلاثة آلاف عام تمثل بالنسبة للصهيونية حياة من النفي والابعاد . هذه هي فلسفة الصهيونية . ويملي المنطق الصهيوني أو اذا شئنا الدقة في التعبير قلنا انه عدم المنطق الصهيوني ، بنفس الطريقة ، بأن ملكية العرب لوطنهم منذ اقدم العصور لا تعتبر وجوداً شرعياً يستحق الاحترام والحفاظ .

ولم تكن النتيجة الكلية على كل حال محصورة في صراع في العقائد أو في المنطق أو الفلسفة . لا تقتصر حدوده على ميدان النظريات ، وانما ادت النتيجة الى اضخم تسلل جماهيري في تاريخ الاستعمار . وقد استورد الالوف والالوف من اليهود الى فلسطين الذين اغواهم الخداع ، وضللمهم تشويه الحقائق ، على الرغم من إرادة شعبها .

وقد وقعت هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . وانني استعمل كلمة الهجرة بشكل مترخ ومتهاون . اذ ان هذه الحركة ليست مجرد هجرة . انها غزو . فالهجرة لا تكون الا بموافقة شعب البلاد وطبقاً لاشرافه القومي .

وعندما بدأت هذه الهجرة الغازية ، كانت فلسطين آنذاك ، ولعدة قرون خلت ، عربية في غالبية سكانها الطاغية . ولم يكن اليهود الا جزءاً صغيراً من مجموع السكان . ولقد ذكر لنا عباديا بيرتينيرو المؤرخ اليهودي المعروف الذي عاش في القرن الخامس عشر . ان عدد العائلات اليهودية في القدس مثلاً لم يكن يعدو السبعين عائلة . وذكرت لجنة التحقيق الملكية لفلسطين في تقريرها الى البرلمان البريطاني في عام ١٩٤٧ ان عدد اليهود في جميع انحاء فلسطين لم يكن يعدو في عام ١٨٤٥ ، اثني عشر ألفاً . وكان هذا الرقم قد ارتفع في نهاية الحرب الكونية الاولى الى السبعين ألفاً أي أقل من عشر مجموع سكان البلاد . ولا ريب في ان هذا الرقم لا يعتبر شيئاً مهماً بالنسبة الى المسلمين والى اخوانهم المسيحيين الذين يؤلفون بتضامنهم

الاخوي شعب فلسطين . ومع ذلك فإن الهجرة اليهودية قد جاءت الى البلاد في ظل الانتداب البريطاني وحراب البريطانيين ، بصورة سرية وعلنية باكثر من سبعمائة ألف يهودي ، هم في عرف الحق والعدالة ، اغراب عن البلاد ، واجانب ، ودخلاء ومستعمرون ، من نفس تلك الفئات من المستوطنين الاجانب الذين تدفقوا على آسيا وافريقيا مع الاستعمار وفي ظله .

وهذا التسلسل الجماهيري ، بل هذا التجمع الغريب لليهود ، يسجل بداية مشكلة اللاجئين العرب . فلقد غدا جميع شعب فلسطين يا سيدي الرئيس ، مرشحاً للجوء ، منذ اللحظة الاولى التي بدأت فيها الصهيونية عملية تجميع اليهود في البلاد . لقد كانت الحركة اشبه بزحف دافق على فلسطين . ولقد اسميت هذه الحركة بالزحف ، لأن اليهود تمكنوا من ان يطأوا بأقدامهم ارض فلسطين في موجات تضم الالوف تلو الالوف على الرغم من احتجاجات شعب فلسطين وعلى الرغم من ثوراته .

وهكذا فقد احوالت الصهيونية عن طريق حملتها لتجميع اليهود قبل امد طويل من عام ١٩٤٨ ، عرب فلسطين ، الى مرشحي لاجئين . فلقد كان اليهود في عام ١٩٢٠ يمثلون عشرة في المائة من سكان البلاد فاصبحوا في عام ١٩٤٧ ثلاثة وثلاثين بالمائة . وكان العرب بدورهم في عام ١٩٢٠ تسعين في المائة فغدوا في عام ١٩٤٧ خمسة وستين بالمائة . وكان مسرح هذه العملية ، وهذا ما يجب ان نذكره ، بلداً صغيراً للغاية ، ربع ارضه صالح للزراعة ، وربعها جبلي والنصف الباقي صحراوي ، وكلها لا تزيد في مساحتها على عشرة آلاف ميل مربع أي ما يعادل بالكاد مساحة فيرمونت في الولايات المتحدة .

ويتحدث مدير الوكالة في تقريره هذا عن أثر القوى المختلفة على حل مشكلة اللاجئين ، وعلى مشكلة فلسطين في مجموعها . وارى لزاماً علي ان اذكر ان ظهور اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، قد ادخل في الرواية العامل

الاساسي الذي يقف حائلاً ضد أي حل سريع لمشكلة اللاجئين .  
فقد ضاعفت اسرائيل بعد عام ١٩٤٧ ، ونتيجة طرد اللاجئين الفلسطينيين  
من ديارهم ، من عملية تجميع اليهود مرات عديدة . وقد جمعت مبالغ  
ضخمة من المال ولا سيما من الولايات المتحدة ، واقيمت منظمات في  
جميع انحاء العالم ، واوفد المبعوثون الى كل زاوية من زوايا المعمورة ،  
لاقناع اليهود بالاسراع في المجيء الى فلسطين مهما كان الثمن . وكانت  
النتيجة ابلغ من ان تسرد ، ففي أقل من حقبة اصبح عدد اليهود في فلسطين  
ثلاثة اضعاف ما كان عليه ، وبلغ حدود المليونين ..

فهذه ليست هجرة ، انها عمل من اعمال الاحتلال والغزو . ومنذ  
بدأ الانسان اول هجرة له ، فوق ارض هذا الكوكب ، لم تقع أية هجرة  
على هذا النطاق الواسع ، ولم تقع أية هجرة ضد ارادة شعب البلاد التي  
يفقد المهاجرون اليها ، كما لم تؤد اية هجرة ، الى خروج شعب بكامله  
من ارضه ووطنه .

فعلينا يا سيدي الرئيس ، ان ننظر الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين  
ضمن هذا المحتوى الواسع . ولا يمكن مقارنة هذه المشكلة او تشبيهها  
مطلقاً بأية مشكلة اخرى للاجئين ، من التي وقعت في اعقاب الحربين  
الكونيتين الاولى والثانية . ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين قضية فريدة  
في نوعها ، لا تشبهها اية قضية اخرى ولا توازيها . وهي ليست ثمرة  
حرب اهلية او صراع . انها قضية استيطان ، وقضية استعمار ، بل قضية  
افزع اشكال الاستيطان والاستعمار .

ولقد اكدت هذه النقطة يا سيدي الرئيس ، لسبب جوهرى على  
الأقل . فلقد اسميت دورتنا الراهنة عن جدارة وحق بدورة القارة الافريقية .  
والقضية الجوهرية في افريقيا ، هي قضية حرية وسيادة . يضاف الى  
هذا ان مشكلة الاستعمار في صورته الرئيسية مدرجة على جدول اعمال  
الأمم المتحدة في دورتها الحالية . وعلينا ان نتذكر دائماً ان مشاكل اللاجئين



تحتل مكان الصدارة بين الشرور الناجمة عن الاستعمار. والسبب في احتلالها هذا المكان هو ما فيها من ظلم صارخ. وهي في المكان الأول من الاهتمام، بالنظر الى ما فيها من وحشية همجية. فلقد جاء الاستعمار الى آسيا وافريقيا بطبقات حاكمة من التجار وأصحاب المصارف والمزارعين والصناعيين، ولكنه لم يؤد عملاً الى اخراج اهل البلاد الاصليين من وطنهم. فالدول الست عشرة الجديدة في افريقيا، التي يجلس مندوبوها لأول مرة في هذه اللجنة، هي دول افريقية كلها دون استثناء، تمثل شعوبها الافريقية. ويصدق هذا القول ايضاً على الدول المستقلة في آسيا. التي شقت طريقها الى هذه المنظمة، فهي كلها دون استثناء دول اسيوية تمثل شعوبها اسيوية. وقد غادر الاستعمار البريطاني أو الفرنسي في جميع هذه البلاد، الا سيوية منها أو الافريقية، الارض وقد امتد جذور شعوبها فيها دون ان يقتلعها. أما في فلسطين، فقد اتبع الاستعمار طريقة شيطانية مرعبة. فقد أحل الغرباء محل اهل البلاد الاصليين. وهذا هو السبب الذي يحملنا على رؤية شعب من اللاجئين على المسرح، شعب بكامله اجتث من جنوره في وطنه، ليغدو مجرد بند موضوع على جدول اعمال الأمم المتحدة. ويجدر بي ان اقول انني في اقامتي العلاقة بين مشكلة اللاجئين وبين الاستعمار لم اكن مبالغاً مطلقاً. كما لم أجنح الى استخدام أي خيط من خيوط الخيال. فحقائق التاريخ تفضح هذه العلاقة. وسأترك حقائق التاريخ تتحدث عن نفسها بنفسها.

تروي لنا سجلات التاريخ ان اللورد شافتسبورني اقترح في عام ١٨٤٠، مشروعاً للاستيطان اليهودي في ظل الضمانات الدولية كوسيلة لاستخدام ما يتمتع به الشعب اليهودي من ثراء وكفاية في العمل في تطوير منطقة متخلفة تطويراً اقتصادياً. وكان البريطانيون، وقد وضعوا نصب اعينهم مثل هذا الهدف ايضاً، قد اوفدوا بعثة للقيام بأعمال الاستكشاف في بعض مناطق سيناء، وهي عين سيناء التي كانت مسرحاً للعدوان البريطاني

والفرنسي والاسرائيلي في عام ١٩٥٦ . وعرض اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية في عام ١٩٥٣ ، على الصهيونيين مساحة من الارض في جبال افريقيا الشرقية البريطانية . وقال المسر تشرشل في بيان نشر في الثامن من شباط عام ١٩٢٠ ما نصه : « اذا قدر لنا في حياتنا ، كما قد نشهد على الغالب ، ان نرى على ضفاف الاردن دولة يهودية تقوم في ظل حماية التاج البريطاني ، وتضم ثلاثة ملايين او اربعة من اليهود ، فان هذا سيسجل وقوع حدث عظيم ، ينسجم بصورة خاصة مع المصالح الحقيقية للامبراطورية البريطانية » . فهل هناك بيان اكثر حسماً وقطعاً من هذا البيان الصادر عن آخر بناء الامبراطورية البريطانية الذي قدر له ان يعيش اليوم ليشهد انحلالها . ولكن النتيجة التي نستخلصها من كل هذا والتي لا تقبل الدحض او الانكار ، هي ان اسرائيل كانت منذ البداية مشروعاً حملة الاستعمار ، وظلت أمراً يهتم به ابغ الاهتمام ، وان خروج اللاجئين الفلسطينيين من بلادهم لم يكن الا الطرف الثاني من المعادلة . وقد استعملت كلمة « معادلة » لأن القضية برهنت دائماً على انها معادلة جبرية يكون فيها قيام اسرائيل معادلاً لطرد شعب فلسطين ، وبقاء شعب فلسطين في بلاده معادلاً لعدم قيام اسرائيل . هذه هي حلقة الفعل ورد الفعل ، والعلاقة بين السبب والنتائج . مع العلم ان الأول يؤدي الى وقوع الثاني . ولو كان ما أقوله مجرد خيال او مبالغة ، لما اجتمعت هذه اللجنة الموقرة للمرة الرابعة عشرة في تاريخها لدراسة هذه المسألة التي تعتبر ابغ المآسي الانسانية .

ويميل كل ما سردته يا سيدي الرئيس الى ايضاح المعنى الحقيقي للاستنتاج الذي وصل اليه مدير وكالة الأمم المتحدة . ايضاحاً جلياً ، عندما قال بأن الوكالة لا تستطيع ان تحل مشكلة اللاجئين ، وان أي حل عام لمشكلة فلسطين المعقدة التي تعتبر مشكلة اللاجئين جزءاً منها . لا يتم الا على ايدي قوات خارج نطاق الوكالة نفسها .

أما ونحن نتحدث عن القوى ، فقد عرفنا الآن ان الصهيونية هي من تلك القوى المخربة الضخمة التي تتحمل الجرم الاكبر في مشكلة اللاجئين ، من ناحية خلقها في الماضي ، واستمرارها في الحاضر ، ودوامها في المستقبل . ومن الحق ان يقال ، ان ما لاحظته مدير الوكالة من ان مشكلة اللاجئين هي جزء من مشكلة فلسطين ، صحيح كل الصحة . ولكن على زملائنا الافاضل ان لا ينسوا ان مشكلة فلسطين في كليتها نتيجة مباشرة للاستعمار . وقد كررت هذه النقطة ، لتلقى ما تستحقه من اعتبار اللجنة الموقرة بكاملها ، ولكنني وجهت قولي بصورة خاصة الى الممثلين الموقرين لدول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وهي دول دفعت شعوبها ابهظ الجزيات لتحقيق حريتها واستقلالها . فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست ثمرة من ثمار التصادم بين دينين او لغتين أو ثقافتين أو عقيدتين سياسيتين أو نسقين اجتماعيين أو نظامين اقتصاديين . واذا ما نظر اليها في منظارها التاريخي ، فإن مشكلة اللاجئين في تركيبها ، هي من خلق سياسة الاستيطان الاستعماري في عصر الاستعمار . وكانت فلسطين بسبب اهميتها السوقية (الاستراتيجية) ، لوقوعها على مفترق طرق قارات ثلاث . وبسبب قربها من قناة السويس ، ومركزها المتوسط في طرق المواصلات البريطانية ، قد غدت في عصر الاستعمار ، هدفاً من اهدافه . وضمن هذا المحتوى ، نبئت فكرة اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، ولم يكن يهم الاستعمار في قليل أو كثير ، ان هذه السياسة ستخلق حتماً مشكلة لاجئين . فالاعتبارات الانسانية لا تؤلف جزءاً في نسيج الاستعمار ، ولعل مشكلة اللاجئين هي مصداق لما أقول .

وعليكم ان لا تدهشوا لهذا الاستنتاج على الرغم مما فيه من غرابة . فالقول بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، فرع من فروع الاستعمار ، ليس منطقاً في حدود الاطلاقية . انه استنباط ، تدعمه الحوادث التي تتزف الدماء ، والتجارب الباعثة على الاسى والمرارة . وأول حادث



او تجربة في هذه السلسلة الطويلة من الاحداث والتجارب ، وعد بلفور البريطاني الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ . انه اداة برهنت على انها النذير الشرير الذي ادى الى تشريد شعب فلسطين .

ولن اضل السبيل في الحديث مطولاً عن تفاصيل هذا الوعد المخزي والمشؤوم . وسأقصر قولي على ما فيه من مدلول ، وما تركه من اثر على الكارثة التي حلت باللاجئين ليس إلا .

فلقد وعد بلفور بالاختصار بأقامة وطن يهودي في فلسطين ، مع التأكيد « بعدم القيام بأي شيء قد يؤثر على حقوق الطوائف الاخرى غير اليهودية ، الدينية او المدنية » .

ولو اكتفى الانسان بالنظر الى ظاهر هذا الوعد فقط . لرأى فوراً ، ان مشكلة اللاجئين جائمة جثوماً عميقاً في جذوره . فالكارثة تسيل في عروقه . واقامة وطن قومي يهودي في وطن يأهله شعبه ، على الرغم من ارادة هذا الشعب ، تنكر صارخ للعدالة . وهكذا كان وعد بلفور أول اداة رسمية ، ادت الى نشوء مشكلة اللاجئين . وصحيح ان هذا الوعد اشتمل على شرط واضح بحماية المصالح المدنية والدينية لشعب فلسطين ولكنه مع ذلك ظل منطوياً على كل ما يرفضه العقل من محال صارخ .

فكيف يمكن ان يقام وطن يهودي في فلسطين ، دون تحطيم وطن العرب فيها ؟ ان هذه الازدواجية في الالتزام باقامة وطن قومي يهودي وحماية شعب فلسطين ، تناقض صريح ، وتضارب بين ، بل واستحالة في التطبيق . فاذا كنت تعني حقاً ان تقيم لليهود وطناً قومياً ، فان هذا يقتضيك حتماً ، ان تحطم حقوق العرب . واذا كنت تعني من الناحية الاخرى ، احترام حقوق العرب ، فلن يكون في وسعك أن تقيم لليهود وطناً قومياً . ولكن البريطانيين وهم السلطة الحاكمة ، قد اثروا اقامة الوطن القومي اليهودي ، وكانت النتيجة الطبيعية هي ما تلا ذلك . انها نتيجة حتمية الوقوع ، وها هي مشكلة اللاجئين تمثل امامكم كالنتيجة

المحتومة .

ويجدر بنا على كل حال ، ان نلاحظ بأن العرب ، قبل ان يغدوا لاجئين ، كانوا انبياء ، تكهنوا بالكارثة التي ستحل بهم . فعندما عرف شعب فلسطين بوعد بلفور ، وجه هذا الشعب اكثر من اذار وتحذير . ولقد اعلنا معارضتهم لسياسة تستهدف اغتصاب وطنهم منهم ، وتعريض وجودهم القومي للخطر . وقد اندروا بأن قيام الوطن القومي اليهودي لا يمكن ان يعي سوى ان يشيد على حطام العرب وبقاياهم . واحتجوا بأن وعد بلفور ، غير عملي ، وغير صالح ، ولا يبعث على الاستقرار . وبكلمة اخرى ، فقد خافوا ان يصبحوا لاجئين ، ولم يكن الوصول الى مثل هذا الاستنتاج يتطلب الكثير من العبقرية . فالكلمات التي صيغ فيها الوعد نفسه ، كانت كافية للكشف عن مثل هذه النتائج الخطرة . وبعد ثلاثين سنة من الاضطهاد والظلم ، وبعد ان قبلت في البلاد اكثر من سبعمائة الف يهودي اقرت الحكومة البريطانية أمام لجنة الأمم المتحدة لتحري قضية فلسطين (Unscop) ، في عام ١٩٤٧ ان «الانتداب قد برهن على عدم صلاحه للتطبيق . وان الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة البريطانية للفريقين في فلسطين ، لا يمكن التوفيق بينهما مطلقاً» .

ومثل هذا الاعتراف باعث على الاسى الى حد كبير ، حتى ولو صدر عن غلام في حديقة اطفال ، مهما كان مدى غياب هذا الطفل . فأنت تعد طفلاً من الاطفال ، باعطائه قلم طفل آخر ، دون أي تحامل من جانبك على الطفل الثاني ودون الاضرار به او انتزاع شيء منه . أو لا يكون مثل هذا الرجل مضحكاً وسخيفاً في آن واحد . ان هذا هو ما وقع في فلسطين تماماً . فوعد بلفور من النوع الذي لا يمكن اصلاحه ، وكان كذلك منذ البداية ، وكان من المحتوم ان ينتهي بصورة لا يمكن اصلاحها . ولكن لم تجرت المحاولة ، ولم وقعت التجربة . فالنتيجة كانت ما توقعناه ، وما نشهده الآن . وقد استغرق ادراك بريطانيا ما فيه من تناقض وعدم

ثبات ، وعدم صلاح للتطبيق ثلاثين عاماً ، وقع فيها ما وقع .  
فقد رأت بريطانيا الشيء الواضح ، وأبصرته بضوء النهار الواضح  
في الق النهار بعد المأساة التي حلت بأكثر من مليون لاجيء .  
وقد ادركت لجنة التحقيق الدولية (Unscop) ايضاً ما فيه من وضوح .  
فقد اعلنت في التقرير الذي رفعته الى الأمم المتحدة ان « نصوص الانتداب  
تتضمن بنوداً برهنت على تناقضها عند تطبيقها العملي » .

وعلي ان اوكد على أي حال أن مشكلة اللاجئين كانت مخفية او متنكرة  
في الغموض المتعمد لوعد بلفور . ولم يكن هذا الغموض بريئاً صادراً  
عن نوايا بريئة . بل كان العمل كله ، متعمداً وعمداً ينبعث منه الشر والاذى .  
ولقد ذكرت لجنة التحقيق الدولية في تحليلها لمعنى الوطن القومي اليهودي  
العبارات التالية : « وقد أثارت فكرة الوطن القومي الكثير من النقاش  
حول معنى هذا الوطن ومداه وطبيعته القانونية لا سيما وان ليس له أي  
مفهوم قانوني ، كما ليست له اية سوابق في القانون الدولي تصلح لتفسيره .  
وقد استعملت هذه الفكرة في وعد بلفور وفي صك الانتداب ، وكلاهما  
وعد باقامة « وطن قومي لليهود » دون ان يحدد المعنى الحقيقي لهذا الوطن .  
والاستنتاج الذي لا مفر منه ، ان غموض الكلمات في كلتا الوصيلتين  
كان متعمداً » . وهذا هو الاستنتاج الذي ارغب في ان ألفت انتباه اللجنة  
الموقرة اليه ، وهو انه اذا كان الغموض في معنى الوطن القومي اليهودي  
متعمداً ، فإن هذا يكون سبباً أكثر صلاحاً لان نتوقع ظهور مشكلة اللاجئين ،  
نتيجة مثل هذه السياسة الغامضة المدمرة .

ولتلقت الآن الى زاوية اخرى من زوايا مشكلة اللاجئين . فلقد طلب  
مدير الوكالة في تقريره من الجمعية العامة ، ان تتخذ قرارها ، ضمن  
المحتوى الواسع للسلم او الحرب ، لا بالنسبة الى الشرق الاوسط وحده ،  
بل الى العالم بمجموعه . ولا ريب في ان طلب المدير هذا ، هو في رأيي ،  
مفتاح مشكلة فلسطين بوجه عام ، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة .



فالقضية التي هي بين ايدينا اليوم ، ضمن محتواها الشامل ، قضية حرب او سلام ، لا سيما اذا تذكرنا ان وعد بلفور الذي قضى باقامة وطن قومي يهودي ، كان في حد ذاته اداة من ادوات الحرب .

وانا لا اريد الافاضة في بحث نقطة معينة على الرغم من اهميتها ، وهي ان وعد بلفور ، قد صدر في وقت لم يكن البريطانيون يملكون فيه فلسطين ، ولم يكن لهم أي حق في التصرف ببلاد ليست لهم . ويكفي ان نعرف ان الموضوع كله ، كان سياسة حربية ، لا تفتقر فحسب الى الشرعية او الاخلاق ، بل تقود في الحقيقة الى الوحشية ايضاً .

ودعماً لهذه النقطة ، ارجو ان تسمحوا لي بتلاوة فقرات من بيان صدر عن المستر لويد جورج ، الذي كان رئيساً للوزارة التي اصدرت وعد بلفور اذ قال : « ان اصدار وعد بلفور كان ناجماً عن اسباب دعائية » . وقال المستر لويد جورج ، موضحاً الموقف الخطير الذي كانت فيه دول الحلفاء عند ما اصدرت بريطانيا هذا الوعد ما نصه : « كان الرومانيون قد سحقوا تمام السحق ، وكان الجيش الروسي في حالة تسريح . وكانوا الايطاليون قد منوا بهزيمة بالغة . وكانت الغواصات الألمانية قد اغرقت ملايين الاطنان من الملاحاة البريطانية . ولم تكن هناك في اوروبا حتى تلك اللحظة اية فرقة امريكية . وكان عطف اليهود في هذا الوضع الدقيق الحرج ، كفيلاً بتقديم عون رئيسي الى قضية الحلفاء ، ولا سيما فقد كان بوسعه ان يؤكد عون اليهودية الامريكية » .

وفي مثل هذه الظروف صدر وعد بلفور ، كحملة دعائية ، بل كوسيلة من وسائل الحرب ، وكجهاز لجر الولايات المتحدة اليها ، ومثل هذه الظروف لا يمكن ان توصم فحسب بوصمة التخطيط الرأسمالي ، بل برهنت على انها البذور الشريرة التي زرعت في عام ١٩١٧ ، لتنمو على شكل كارثة عام ١٩٤٨ ، عندما طرد اللاجئون من بلادهم . وعلى الرغم من ان هذه النبتة كما اوضحنا ، كانت تنمو مع نمو الوطن

القومي اليهودي في فلسطين ، فإن مشكلة اللاجئين ، قد اتخذت شكلها المحدود الواضح في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ . فلقد كان الخطر الذي يواجهه عرب فلسطين ، يزداد بشكل تدريجي وبطيء طيلة الحقب الثلاث التي سبقت هذا التاريخ . ولكن الوضع اسرع الى نقطة التفجّر في عام ١٩٤٨ . أما قبل ذلك التاريخ ، فكان الخطر مجرد احتمال ، لكنه الآن تحول الى واقع ، وكانت المملكة المتحدة رغبة منها في التخلي عن سلطتها كدولة منتدبة ، قد طلبت الى الأمم المتحدة تقرير مصير فلسطين ، وكانت هذه المرحلة نقطة تحول حاسمة ، لا يسمح لنا البند الحالي المدرج على جدول الاعمال بتتبعه واستقصائه ، كما ليس من شأننا في هذه المرحلة ، ان نشير الى حرب الفظائع اليهودية التي دفعت المملكة المتحدة الى اختيار الجلاء عن البلاد وتسليم القضية الى الجمعية العامة . وسأكتفي بالحديث عن السبب المباشر الذي اطلق كارثة اللاجئين من عقابها .

وعند هذه النظرة ، اناشدكم ، بل اناشد سماحتكم ، ان لا تتولاكم الدهشة ، وان لا تأخذكم الحيرة ، وانني لأتحدث الآن جهاراً وبصورة تدعو الى الاسى عن الدهشة والحيرة ، اذ بعد اربعة عشر عاماً من التفكير الرصين ، والتقييم السليم ، يجب على كل انسان ان يدرك أي مدى صارخ من الاجحاف ، وأي مقدار مؤلم من الظلم ، قد سببا هذه المأساة للاجئين الفلسطينيين . وانني لأقول يا سيدي ، ان علينا ، ان نكون على استعداد ، من صميم أفئدتنا . حتى لا تقاوم الصراحة ، مهما كانت مؤلمة ، ومهما كان مضاء حدها . فعلينا ان نكون موضوعيين ، اذ ان الأمم المتحدة التي كانت قائمة في عام ١٩٤٧ لم تعد قائمة . ان امنا المتحدة في عام ١٩٦٠ تختلف تماماً عن تلك . فالصرامة الساحقة والضغط العنيف الذي سيطر على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ وادى الى مأساة اللاجئين . لم يعد لهما وجود . وعلى الأمم المتحدة اليوم ان تكون على استعداد لا لاحقاق الحق فحسب ، بالنسبة للحاضر والمستقبل ، بل لازالة احجاف الماضي ، هذا اذا كنا حقاً

نرغب في الحفاظ على سلام العالم في الحاضر والمستقبل .  
ان الحقيقة البسيطة المجردة ، على الرغم مما فيها من مأساة وكوارث ،  
ان مشكلة اللاجئين قد بدأت في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام  
١٩٤٧ . بالقرار رقم ١٨١ (إس . ١١) ، الذي نص على تقسيم فلسطين  
واقامة اسرائيل . فمهما كانت البراءة التي تميّزت بها بعض الوفود  
التي ايدت مثل هذا القرار ، ومهما كانت الوفود الاخرى التي خضعت  
لاعظم ضغط مخز في تاريخ الامم المتحدة ، ضحايا مسكينة ، فان الحقيقة  
الصارخة ، تظل قائمة وهي ان تقسيم فلسطين ، واقامة اسرائيل ، يجب  
ان يعتبرا مسؤولين عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . فالايضاح  
بسيط ، والحقائق في منتهى البساطة ايضاً .

ولن ابسط امامكم اية تأكيدات من جانبي . فسأترك للجنة التحقيق  
الدولية ، اللجنة التي عهدت اليها الامم المتحدة بتحري الحقائق ، ان  
تبسط هذه الحقائق واحيلكم الى الفقرات ٢٢ و ٢٥ و ٢٩ و ١٦٢ و ١٦٤  
من تقريرها . انها حقائق اترك للمندوبين المحترمين الحق في درسها ،  
كما اترك لاسرائيل الحق في مناقضتها شريطة ان لا تلجأ الى التشويه وقلب  
الحقائق .

واذا ما لخصنا هذه الحقائق ، امكننا ان نجد بسهولة ، انه عندما تم  
تقسيم فلسطين ، كان عدد اليهود فيها لا يعدو ثلث سكانها . وكان ما  
يملكه اليهود في ارضها لا يعدو ستة في المائة من مساحة فلسطين كلها .  
أما العرب فكانوا يملكون ما تبقى ، وكانوا ينتجون ٨٠ في المائة من مجموع  
محصولات البلاد من الحبوب و ٩٨ في المائة من مجموع محصول زيتونها  
و ٧٥ في المائة من مجموع محصول حمضياتها ، وكانت هذه الامور الثلاثة  
هي المصدر الرئيسي لدخل البلاد القومي .

وذكرت اللجنة ايضاً ، ان ليس ثمة اية فروق اقليمية تفصل بين  
اليهود والعرب ، وأن أي فاصل اقتصادي بينهما لا يشبه أية تجزئة اقليمية



واضحة .

وقد قدمت اللجنة الدولية المظاهر المتمتعاً جداً التالية ، حول التركيب العام للدولة اليهودية المقترحة . فبينما تكون الاراضي في الدولة اليهودية المقترحة ، ملكاً في الغالب للعرب ، فان ارقام السكان فيها تمثل اغرب مهزلة دولية . فلقد كان عدد اليهود في الدولة اليهودية المقترحة ٤٩٨ الفاً يقابلهم ( ٤٩٧ ) الفاً من العرب ، أي ان عدد اليهود لا يزيد على عدد العرب إلا بألف ليس الا . اوليست مهزلة دولية اقامة دولة يهودية في منطقة لا يزيد عدد اليهود فيها على سواهم الا بألف ليس الا ؟  
حقاً انها لمهزلة من الدرجة الاولى . ولكن هذه المهزلة ، قد ادت الى مأساة من الدرجة الاولى في رعبها وهولها .

وهكذا تغدو الصورة لنا واضحة الآن تمام الوضوح . فمأساة اللاجئين يمكن العثور عليها مختبئة في كل كلمة من كلمات قرار التقسيم ، وهو القرار الذي اوصى بخلق الدولة اليهودية على ارض عربية وبدون اغلبيه يهودية . انها مأساة من مآسي الاعوجاج في المنطق ادت الى مأساة بشرية .

ولكن سواء اكانت هناك مأساة او لم تكن ، فقد كانت الصهيونية مصممة على المضي دوماً في خططها ، وليكن ما يكون ، حتى ولو احترقت رومه ، فالدولة اليهودية يجب ان تقوم حتى ولو دمرت قرطاجنه . ولكن الصهيونيين كانوا يواجهون سؤالاً مخيفاً ، اذ كيف يمكن للدولة اليهودية ان تقوم على ارض عربية ، ومع وجود مثل هذه الاغلبية العربية . فالعرب لن يقبلوا بالسيادة اليهودية ، وهذا حق من حقوقهم ، وهم لن يتخلوا عن اراضيهم . وكانت هذه الحقيقة صلبة في عنادها ، تتمثل امام الصهيونيين ، وعليهم ان يواجهوها . اذن فعلى الدولة اليهودية ان تشيد باستخدام القوة الوحشية الطاغية ، أو فلتعدل عن فكرتها كلها ، وكان على الصهيونية ان تختار بين الامرين ، وقد اختارت سبيلها واتخذت قرارها . فالدولة اليهودية يجب ان تقوم وعلى العرب ان يخرجوا من بلادهم .



وهذا ما وقع بالضبط ايها الزملاء الكرام . ففي ظل ارهاب لا مثيل له ، وفي ظل سفك للدماء ، وسفك للدماء رهيب ، اخرج شعب فلسطين الاعزل من مدنه وقراه ودياره . واغتصب منه وطنه ، واقيمت دولة اسرائيل المزعومة .

ومن العدل في هذه المرحلة ان ندرس كيف اصبح اللاجئون في الحالة التي هم فيها الآن . ان علينا واجباً ، وهو ان نعرض على الاقل بصورة مصغرة لهذه الحالة ، ذلك لان لدى كل لاجيء من مجموع المليون لاجيء مأساة يجب ان يروها للأمم المتحدة . فلقد قامت اسرائيل على حطام كل لاجيء وعلى جذوره ، وعلى خروجه من وطنه . وقد اعلن قيام اسرائيل في الخامس عشر من ايار عام ١٩٤٨ ، وارى يا سيدي الرئيس ان ليس ثمة ما هو اكثر استدلالاً من تصوير الوضع العام الذي كانت فيه فلسطين قبل ذلك التاريخ المغيب .

فبعد صدور القرار بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني في عام ١٩٤٧ ، سارعت القوات اليهودية الى المكان للعمل فيه . لقد اخذت هذه القوات على عاتقها مهمة انشاء اسرائيل . ولما كانت تدرك ان اقامة اسرائيل تتطلب اخراج العرب ، فقد وجدت نفسها في حاجة الى عملية عسكرية رئيسية وهي الارهاب . وقد قامت القوات اليهودية بتنفيذ هذه العملية الارهابية بكل ما تنطوي عليه كلمة الارهاب من معان ، وقدمت اسرائيل للعالم قانوناً جديداً للارهاب ، مبتكراً ومعيباً في آن واحد . فلندرس الآن حادثة واحدة أو حادثين .

لقد هاجم الصهيونيون في العاشر من نيسان عام ١٩٤٨ ، قرية دير ياسين العربية في ضواحي مدينة القدس . وقد اعتقلت القوات اليهودية معظم اهلهما الذين يعدون ستمائة شخص ، ونهبت كل ما له قيمة في القرية ، ثم عادت تلتفت الى الغنيمة البشرية ، فذبحت الرجال والنساء والاطفال ، دون رحمة او اشفاق . وقد ذبح في هذه القرية نحو من ٢٥٠ عربياً وعربية ،

بينهم اثنتان وخمسون من الامهات اللائي يرضعن اطفالهن ، وستون امرأة وفتاة اخرى ، وخمسة وعشرون امرأة من الحوامل ، بقرت الحراب بطونهن بصورة فيها كل معاني التعمد الوحشي . ومزق الاطفال الصغار إرباً ارباً على مرأى من امهاتهم . وقذف اليهود بنحو من مائة وخمسين جثة مشوهة في جب القرية . وحالت القوات اليهودية بين كل انسان وبين الوصول الى مسرح المذبحة ، وعندما طلب المسيو جاك رينر ممثل الصليب الاحمر الدولي من الوكالة اليهودية السماح له بتفتيش المكان ، عرقلت الوكالة وصوله اليه يوماً كاملاً لتعطي للقتلة الفرصة الكافية لطمس معالم جريمتهم المرعبة . ولقد قال المسيو رينر في سرده للحقائق ما نصه : « لقد كان الوضع باعثاً على الرعب » . فبالإضافة الى الجثث التي عثر عليها في الجب ، عثر على جثث اخرى بين انقاض المنازل التي تم تهديمها . وقد وجد المستر رينر نفسه طفلة عربية في نحو السادسة من عمرها ، مصابة بجراح ولكنها ما زالت على قيد الحياة تحت كومة من جثث الموتى . فحملها بنفسه الى أحد المستشفيات .

وبعد اربعة ايام من مذبحة دير ياسين ، هاجمت القوات اليهودية قرية ناصر الدين القريبة من طبريا ، وكررت فيها نفس الفظائع . وعلى الرغم من ان معظم سكان هذه القرية كانوا من النساء والاطفال العزل ، الا ان الصهيونيين هاجمهم بنيران مدافعهم الرشاشة وقنابلهم اليدوية . ولم ينبج من سكان هذه القرية كلهم الا نحو من اربعين امرأة وطفلاً ، تمكنوا من الفرار الى قرية مجاورة . أما الباقون فقد ذهبوا من هذه الدنيا ضحايا لتعطش اليهود الى الدماء .

وهاجمت القوات اليهودية في السادس من ايار عام ١٩٤٨ ، بعض القرى العربية القريبة من طبريا ، ونسفوا ديراً للرهبان الألمان يقوم على شطآن بحيرة طبريا ، مما ادى الى مصرع ثلاثة من الرهبان كانوا يعيشون فيه آنذاك .



ووجهت طائرة استكشاف يهودية في نفس اليوم القوات اليهودية الى مكان يقع على مقربة من سمخ ، حيث كان عدد من اللاجئين المدنيين العرب يحاول الفرار بالزوارق عبر البحيرة . وقد قتلت القوات منهم المئات كما اغرقت مئات اخرى .

وحشدت القوات اليهودية في السادس من ايار ايضاً عدداً كبيراً من الشيوخ والنساء والاطفال العرب في مسجد قرية الزيتون قرب بلدة صفد ، ثم قامت بنسف المسجد على من فيه من الضحايا البريئة ، فدمرت بذلك بيت الله ، كما قتلت خلقه .

وهاجمت القوات اليهودية في الثالث عشر من ايار قرية بيت دراس العربية في لواء غزه ، فوجدت ان من بقي في القرية لا يعدون النساء والاطفال والعجزة من الرجال . وقد تولت قتل هؤلاء الناس الابرياء والعزل ، قتلا ينطوي على الوحشية وسبق التصميم والاصرار . وكان بين النساء عدد من الحوامل ، وقد تعرضن لنفس المصير الذي تعرضت له اخواتهن من قبل في دير ياسين ، اذ بقرت الحراب اليهودية بطونهن . وقد شوهدت جثث عدد من الشيوخ الطاعنين في السن ، وبعد ان انتهت القوات اليهودية مهمتها مع ضحاياها من البشر ، قامت بسلب البيوت ما فيها من مؤن وحاجيات ، ثم عمدت بصورة منظمة الى نسف جميع دور القرية بالالغام والقنابل .

وكانت هذه الحوادث التي سردتها وعشرات من مثيلاتها من أعمال الارهاب الفظيعة ، جزءاً لا يتجزأ من العملية العسكرية الرئيسية . انها عملية تقوم على الارهاب ، لافساح المجال لقيام اسرائيل . وكان الهدف الاساسي اخراج العرب ، واغتصاب اراضيهم ، حتى يصبح في الامكان قيام اسرائيل . وكثيراً ما سمعنا الناطقين بلسان اسرائيل ، اما ينفون هذه الفظائع ، أو يحملون تبعثها للجماعات الارهابية المنشقة . ولكن مثل هذا النفي تزوير ، ادانته محكمة اسرائيلية بنفسها في قرارها .

ففي احدى المحاكمات التي جرت في اسرائيل ، للنظر في الطلب الذي تقدم به كوفمان الضابط الاسرائيلي الذي تولى ادارة مذبحه دير ياسين والذي رفع قضية على حكومته مطالباً اياها براتب تقاعدي ، اعلنت المحكمة ما نصه : « لقد قنعنا تمام القناعة ، بأن عملية دير ياسين كانت تنفيذاً لأمر صدر عن وزير الحربية اليهودي ، كجزء من العمليات العسكرية ضد العرب » .

فهل هناك ما يدين اسرائيل ، اكثر من قرار يصدر عن احدى محاكمها . وهذه الاعمال الوحشية ، هي التي ادت الى هجرة اللاجئين ، وهي اعمال أثارت ازدياد العالم وسخطه ، وفزعه في كل مكان من انحاء العالم المتمدن . ولقد ادينت هذه الاعمال ، على انها صورة حديثة للنازية . وقد كتب الاب رالف غورمان في مجلة « العلامة » التي تصدر عن الكاثوليكية القومية الامريكية ما نصه : « ان النازيين لم يستخدموا ارهاباً يفوق في تعمره وفضاعته ما اقترفه الاسرائيليون في مذبحه قبية » .

وقد افزعت هذه الاعمال الفظيعة حتى اصدقاء الصهيونية في امريكا . فقد كتب هول ليهرامان في مجلة « كومنتري » يقول : « لقد قام الجنود اليهود بأعمال السلب والحرق والذبح ... وهناك اشارات تدل على ان عدداً من الضباط ، قد اصدروا اوامرهم الى جنودهم بارتكاب هذه الفظائع » .

وقد روت الآنسة بيرتا فيستير ، المبشرة الامريكية التي قضت حياتها كلها في مدينة القدس . في كتابها الذي اسمته « قدسنا » ، ان سيارات الجيب اليهودية التي تحمل مكبرات الصوت ، كانت تنذر سكان القدس والقرى العربية مستخدمة العبارات التالية : « اذا لم تغادروا بيوتكم فسيكون مصيركم كمصير اهل دير ياسين » .

وكتب الجنرال غلوب في العدد الصادر في تموز من مجلة « الشؤون الخارجية » ما نصه : « لقد اغتتم الاسرائيليون كل فرصة ممكنة للتخلص

من العرب الذين كانوا لا يزالون يعيشون في المناطق التي خصصها التقسيم لهم . وكان السكان المدنيون يطردون فوراً من بيوتهم من قبل القوات اليهودية ، او يعطون فرصة نصف ساعة فقط للرحيل . وكان الجيش الاسرائيلي قد وضع يده على جميع وسائل النقل ، حتى ان السكان كانوا يجدون انفسهم مرغمين على التخلي عن ممتلكاتهم وبيوتهم » .

ولقد قال مناحيم بيغن الذي قاد معظم هذه الاعمال الفظيعة في كتابه « الثورة » ، على سبيل التبجح والزهو ، ان مذبحه دير ياسين قد اسفرت ، وانا اقتبس عبارته « عن هروب اللاجئين العرب هروباً جنونياً ، وهو ما لا يمكن المبالغة مطلقاً في تقدير اهميته الاقتصادية والسياسية » . ولا ريب في ان هذا الاعتراف يصيب الحقيقة تماماً بالنسبة الى المشكلة . فالاهمية السياسية التي اشار اليها بيغن تعني قيام اسرائيل ، أما الاهمية الاقتصادية فتعني حتماً اغتصاب ممتلكات العرب وارضيتهم .

وهكذا فقد آمن لنا بيغن في بضعة اسطر ، الاساس الكامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وقد كتب زعيم الفطائع اليهودية وقائدها بكبرياء اجرامية ما نصه : « وهكذا اخليت قرية قولونيا العربية التي صدت كل هجوم قامت به الهاغانا من قبل ، بين عشية وضحاها ، وسقطت في ايدينا دون أي قتال . وتم جلاء العرب ايضاً عن بيت اكسا . وتشرف هاتان القرستان على الطريق الرئيسية ، وأدى سقوطهما ، مع احتلال الهاغانا لقرية القسطل الى الابقاء على طريق القدس ، مفتوحة . وبدأ العرب في بقية انحاء البلاد يفرون فرعين وفي حالة من الذعر ، حتى دون اصطدام مع القوات اليهودية . ومضت القوات اليهودية تتقدم في مدينة حيفا ، وتقطعها كما تقطع السكين لوحاً من الزبدة . فلقد بدأ العرب يفرون فرعين وهم يهتفون « دير ياسين » ولم يبق في صفد في شمال فلسطين عربي واحد من اهله العرب الذين يعدون اربعة عشر ألفاً بعد ست ساعات فقط من بدء عملية الهجرة » .



هذه هي قصة اللاجئين باختصار ، واود ان اذكركم فأقول انها تسرد احداثاً وقعت جميعها بين تشرين الثاني عام ١٩٤٧ وهو الموعد الذي اتخذت فيه الامم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وبين الخامس عشر من ايار عام ١٩٤٨ ، وهو اليوم الذي اعلن فيه قيام اسرائيل .

أما بقية القصة يا سيدي الرئيس ، فأهوال ، تحطم الافئدة ، وتستفز شعر الرؤوس . فهؤلاء اللاجئين الابرياء الذين طردوا من بيوتهم ، اخذوا يهيمون في كل واد ، وفي كل اتجاه ، مستهدفين الوصول الى المناطق المحيطة بهم . وقد تمكنوا من العيش والبقاء منذ ذلك التاريخ على ما تقدمه لهم الأمم المتحدة من عون ، بينما تغتصب اسرائيل كل ما يملكون ، وهي ممتلكات لا تقبل أي تقييم او تقدير ، لأنها حصالة جهد اجيال طويلة وعرقها . وقد خلف اللاجئين وراءهم مدناً وقرى ومساكن ومزارع ، ومصانع وحوانيت ، وممتلكات عامة ، وما لا يقدر بثمن من شتى انواع الممتلكات الاخرى . وكان دخل هذه الممتلكات هائلاً وضخماً ، انه يصل ملايين الدولارات . واني لأرى الفرصة مواتية لي الآن ، لاقتراح ، تعيين مدير عام ، يتولى العناية بممتلكات اللاجئين والاشراف عليها . وعلى هذا المدير ان يقوم بجمع دخل هذه الممتلكات وتسليمها الى اللاجئين . ونحن نقترح تحويل الدكتور ديفيز المدير العام للوكالة ، بالقيام بأعمال الادارة العامة لممتلكات اللاجئين ايضاً . فهو انسان يتمتع بالخبرة الكافية وبالثقة التي يتطلبها القيام بأعباء مثل هذا المنصب ، واذا كان من الضروري لسبب من الاسباب تسليم هذه المهمة الى وكالة مستقلة تتولى الجمعية العامة تعيينها ، فنحن على استعداد لقبول مثل هذا الترتيب ما دام انه يضمن للاجئين الحصول على اجور ممتلكاتهم وانجاحها ودخلها . وسنكون على استعداد ايضاً للنظر في امكان اقتطاع نفقات الوكالة الجديدة من عائدات ممتلكات اللاجئين نفسها فنخلص الأمم المتحدة من الوقوع في التزامات مالية جديدة . ولقد كان الاسرائيليون طيلة الثلاثة عشر عاماً الماضية يغتصبون

كل ما للاجئين من دخل ، ومن الواجب ان نضع في صلاحيات هذه  
الوكالة الادارية الجديدة شرطاً اولياً وهو ان تجمع من اسرائيل ، مجموع  
ما حصلت عليه من دخل في السنوات الماضية . وأرى ان هذا الاقتراح  
مبعث راحة كبرى للاجئين وللأمم المتحدة في وقت واحد . فسيعيش  
ألوف اللاجئين على ريع ممتلكاتهم ، وستضائل مسؤولية الأمم المتحدة  
المالية الى الحد أدنى . فمن التنكر للانسانية ان يعيش اللاجئون على الاحسان  
الدولي ، في الوقت الذي لا تقبل ثروتهم القومية أي تقدير . وعلى  
الأمم المتحدة ، ان لا تدفع ثمن تحدي اسرائيل . فعلى اسرائيل ان تسلم  
ممتلكات اللاجئين الى سلطات الأمم المتحدة . فهذا اقتراح عادل تقدمه ،  
وهو اقل ما يجب على الامم المتحدة ان تفعله . فالأمم اللاجئين تعدو حدود  
الخيال ، ومثل هذا الاجراء يغدو امراً أكثر من مجرد الحواف عاجل . ولن  
يكون في مكنة أية كلمات ان تفي بوصف الحياة التي يعيشها اللاجئون .  
لأنها مجرد حياة مرعبة ، لا يمكن تصورها ولا وصفها . انهم يعيشون الآن  
في الخيام والمخيمات ، وقد اثار شقاؤهم الضمير العالمي . والفت مأساتهم  
تاريخياً كاملاً من المرارة والآلام الانسانية . وقد اجتذبت هذه القصة المؤلمة ،  
الى مخيمات اللاجئين اعضاء الكونغرس ، واعضاء البرلمانات المختلفة  
والمعلقين والصحفيين والمهتمين بالشؤون الانسانية ورجال الدين واناساً  
يمثلون كل جانب من جوانب الحياة . وقد عاد جميع هؤلاء من زياراتهم  
يحملون ذكريات من الأسى والحزن . وهذا ليس بالشىء الغريب ، ذلك  
لأنها مأساة شعب كامل ، اجتشت جذوره من وطنه ، واخذ يعيش حياة  
النفي والتشريد ، اسير الحنين الى الوطن وفي مرارة التشرد ، يسيطر عليه  
الغيظ ، ويتحصن وراء التصميم على العودة الى الوطن . وليس ما أقوله  
مجرد استعارات تنوخي بلاغة الكلام . وليست في الوقت نفسه عبارات  
ندب او عويل . فليس ثمة تعبيرات للبكاء او العويل . وانما هي قضايا  
ساعرة محرقة تتعلق بواقع ، الواقع القائم . وحتى رجال الدبلوماسية الذين

يوصفون عادة بأنهم لا يحكمون عواطفهم في اعمالهم ، قد شرحوا اوضاع اللاجئين في اكثر الكلمات والتعابير تأثراً وعاطفة ، فها هو المستر هنري بايروود ، الذي كان في وقت ما مساعداً لوزير الخارجية الامريكية يقول : « سيتنفس العالم الصعداء قليلاً اذا قبل جميع المعنين الحقيقة الجوهرية المجردة ، وهو ان هذا الشعب قد غدا بلا وطن وبلا ديار يسكنها ... » . وقال المستر دالاس وزير الخارجية الامريكية المتوفي بعد عودته من زيارة اللاجئين في صيف عام ١٩٥٣ ما نصه : « فني هذه المخيمات ، يتعفن المقيمون فيها وينوون روحياً وبدنياً . وحتى عزرائيل نفسه لا يحل هذه المشكلة ، اذ عندما يموت الكبار ، يولد اطفال يرثون عن آبائهم وامهاتهم ، مصيرهم المخزن » .

وقد وضعت هذه الحقائق امامكم ، وبسطتها ، لا لأثير غضبكم وسخطكم على اسرائيل . فاسرائيل منبوعة على كل مشاعر الغضب ، وهي صامدة أمام جميع احساس السخط . ولا يجدي الضغط الادبي مع اسرائيل فتية . فمشكلة اللاجئين هي على كل حال ، من خلق اسرائيل المتعمد ، ولا يستطيع انسان ان يتوقع من اسرائيل ، السير في سياسة تعارض ما فيها من طبيعة التحدي ، وتتناقض مع ما لديها من غريزة العدوان . فالتحدي والعدوان ليسا من صفات اسرائيل المكتسبة وطباعها المستمدة ، وانما هما ، فطريان في وجودها وكيانها .

ومع ذلك فقد بسطت هذه الحقائق امام الأمم المتحدة في محاولة مني للوصول الى حل سلمي للمشكلة ، وعند هذه النقطة ، ارجو يا سيدي الرئيس ان تسمح لي بأن اقول مباشرة ان الأمم المتحدة قد اتخذت قرارها مسبقاً في الموضوع ، وقد اقامت فعلاً الجهاز اللازم للحل . واذا ما رجعت الى القرار الذي اتخذته الامم المتحدة رقم ١٩٤ ( ٣ ) لعام ١٩٤٨ ، وجدت ذلك فيه . فقد نص هذا القرار الذي اطلق عليه اسم قرار العودة ، على ان الجمعية العامة قد أقرت السماح للاجئين الراغبين في العودة الى



ديارهم ، بهذه العودة ، وان يعوّض على اولئك الذين لا يرغبون في هذه العودة . هذا هو لباب القرار وزيدته ولكي تضمن الجمعية تنفيذ قرارها ، اوجدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين واصدرت اليها تعليماتها المحددة بتسهيل موضوع عودة اللاجئين الراغبين فيها . فهذا هو الحل الذي وضعته الأمم المتحدة ، وهذا هو جهاز تنفيذ هذا الحل ، وقد تحددوا في قرار واحد .

ولكن على اية صورة كانت النتيجة يا ترى ؟ لم يعد لاجيء واحدا ووطنه كما لم يجر التعويض على أي لاجيء . ولم تتمكن لجنة التوفيق من اقناع اسرائيل بقبول قرار الأمم المتحدة . وقد رفعت اللجنة حتى الآن الى الجمعية العامة اكثر من خمسة عشر تقريراً عن تقدم اعمالها ، وكلها تنقل اليها عدم وجود أي تقدم ، سوى ان تحدي اسرائيل ما زال مضطرباً في تقدمه . ولم تشكر الامم المتحدة التي واجهت تحدي اسرائيل لموقفها المحدد فقد اكدت الجمعية العامة ، المرة تلو المرة ، قرار العودة الذي اصدرته في عام ١٩٤٨ . وفي كل دورة تستند اسرائيل الى قصاصات صحفية مشوهة ، فتثير حججاً قديمة علاها الصدد ، تتعلق بالسيادة ، وبحجة الحرب الواهية ، وبذريعة اسرائيل المنحلة عن أمنها واقتصادها . ولكن الجمعية العامة ، تمضي في كل دورة ، فتؤكد قرارها السابق بالعودة . ولن اتلو على مسامعكم الفقرات المتشابهة في هذه القرارات ، ولكنني اکتفي بتعدادها . فهي القرارات ١٩٤ (٣) ، ٢١٢ (٣) ، ٣٠٢ (٤) ٣٩٣ (٥) ، ٣٩٤ (٥) ، ٥١٢ (٦) ، ٥١٣ (٦) ، ٦١٤ (٧) ، ٧٢٠ (٨) ، ٨١٨ (٩) ، ٩١٦ (١٠) ، ١٠١٨ (١١) ، ١١٩١ (١٢) ، ١٣١٥ (١٣) ، ١٤٥٦ (١٤) .

وقد اقرت الجمعية العامة جميع هذه القرارات ، كما قامت اسرائيل بخرقها كلها ، وتحديها . وقد اتخذ قرار الدورة الاخيرة باجماع الاصوات ، مع امتناع اسرائيل عن التصويت . وها نحن نجتمع اليوم في هذه الدورة

النجد ان اسرائيل ما زالت مخلصه لعصيانها المزمين لرغبات المجموعة الدولية ، وهو عصيان يقترفه المخلوق الذي جاءت به الأمم المتحدة ، ضد من جاءت

به . ٢

ولو لم تكن هذه المنظمة تتمزقها سياسات القوة ، وتوازن الارهاب ، والصراع بين الشرق والغرب ، لذكرنا الأمم المتحدة ، بالبند السادس المنسي من ميثاقها . اذ ينص هذا البند على « ان الدولة العضو في الأمم المتحدة ، التي تتحدى باصرار المبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق ، يمكن فصلها من المنظمة ، بقرار تتخذه الجمعية العامة بتوصية من مجلس الأمن » . ان موقف اسرائيل من قضية اللاجئين العرب . يؤولها الى مثل هذه العقوبة تحل بها . فلقد تحدت اسرائيل باصرار واستمرار وفقاً لتعايير الميثاق . المبادئ التي يتضمنها الميثاق . فاصرار اسرائيل على حرمان اللاجئين ، من بلادهم ، اصرار على خرق المبادئ التي تضمنها الميثاق وتحديها . واذا كانت مقاومة اسرائيل ورفضها تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة ، لا يعتبر اصراراً في خرق الميثاق وتحديه ، فإنني لاقف مشدوهاً . اذ لا استطع ان افهم ما يعنيه تعبير « الخرق والتحدي » . ولا ريب في ان طرد اسرائيل من الأمم المتحدة هو اقل عقوبة يجب ان تنزل بها جزاءً لها على طرد شعب بكامله من وطنه . واني لأرى ان مثل هذا العلاج يجب ان يلجأ اليه في اللحظة المواتية .

واود ان اذكركم ، على كل حال ، ان حق اللاجئين في وطنهم ، لا ينشأ عن قرارات الأمم المتحدة أو عن ميثاقها . انه حق مكتسب بالولادة . فطري في الخلق ، باد في الوجود القومي ، منتقل من الاجداد ، واجداد الجدد ، منذ وجد التاريخ . فحق شعب فلسطين في وطنه ، ليس منحة أو عطية ، أو سماحاً من الامم المتحدة . وليس من حق هذه المنظمة ان تقيم وطناً ، وتنشئ شعباً ، وليس من شأنها ان تمنح حقاً عاماً او تسلبه و

وكل ما تستطيع ان تفعله ، هو ان تعترف بالحق وان تسانده وترفع لواءه ،  
وكل ما يجب عليها ان تعمله ، هو ان تذلل السبل امام احقاق الحق ،  
ودعنه ، وتحويله الى واقع .

وقد اعترفت الامم المتحدة بالنسبة الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين  
بحق هؤلاء اللاجئين في العودة . ولكن حق العودة قائم ، حتى دون اقرار  
الأمم المتحدة له او اعترافها به . فحق الشعب في وطنه ، لا يمكن نكرانه  
ولا حتى مناقشته . وإلا فإننا نكون كمن يتهم هذه المنظمة بأنها جهاز لدول  
متحدة . فالأمم لا توجد بدون اوطان ، وبدون حق لها في هذه الاوطان .  
وحق الانسان في وطنه شيء لا يتفوق عليه أي شيء آخر ، انه يؤلف  
قاعدة الهرم ، التي بدونها ينهار الهرم نفسه . فبدون وطن يغدو استقلالكم  
وسيادتكم ، وامنكم ، وكرامتكم ، ووجودكم كله عدماً مطلقاً ، وخواءً  
لا حدود له .

وهكذا ، فإن حق اللاجئين في وطنهم يا سيدي الرئيس ، حق اولي ،  
وبدائي ، وحتمي . وليس في وسع اي اعتبار ، مهما كانت طبيعته  
ان يحط من شأنه ، او يقلل من قيمته . فحق شعب فلسطين في بلاده ،  
هو نفس حقكم في بلادكم ، وهو حق تمارسونه بمنتهى الحق ، وتمتعون  
به غاية المتعة . وعلى أي عضو من أعضاء هذه اللجنة الموقرة ، ان لا يعتدي  
على حق شعب في وطنه . الا اذا كان على استعداد للتكرار لحقه في وطنه .  
وقد اسهبت في الحديث عن هذه النقطة لشيء واحد ، وهو ان مشكلة  
اللاجئين الفلسطينيين ، هي في جوهرها مشكلة شعب بأسره ، يجب ان  
لا ينكر عليه حقه في تقرير مصيره . فشعب فلسطين ، هو ضحية القرن  
العشرين في انكار حق تقرير المصير على اي شعب . ولقد ذكرت لجنة التحقيق  
الدولية في عام ١٩٤٧ ، وكان قولها حقاً وصدقاً ان « مبدأ تقرير المصير  
لم يطبق في فلسطين ، وفي الامكان القول ، فعلاً ، بأن الوطن القومي  
اليهودي ، والانتداب على فلسطين ، يتعارضان مع هذا المبدأ . »



وعلى ضوء مثل هذا الاستدلال المتألق ، اود ان اسأل ، هل في وسع الأمم المتحدة ان تنكر على اللاجئين العرب حق تقرير مصيرهم ؟ وهل غدا حق تقرير المصير ، مبدءاً لاجئاً اقتلع من جذوره في الأمم المتحدة ، واصبح بلا وطن وبلا عون ؟

ولقد كان شعب فلسطين ، ممارساً حقه في هذا المبدأ ، يطالب منذ بدأت حياة منفاه ، بالعودة الى وطنه ، للعيش في دياره .

ففي عام ١٩٢٢ ، فرض الانتداب شكل (آ) على شعب فلسطين لاعداده للاستقلال . وكلكم تعرفون شعوباً كانت تعيش في ظل الانتداب شكل (ح) ، وبعضها في ظل الحكم الاستعماري المباشر ، دون أي انتداب ، قد غدت مستقلة ، وقبلت أعضاء في الامم المتحدة . فنكران حق شعب فلسطين في وطنه ، سخرية بالامم المتحدة نفسها ، وهزه بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وامتهان معيب للشرف الدولي .

وقد اتخذت الجمعية العامة ، في السنة الفائزة قراراً طلبت فيه الى لجنة التوفيق الدولية ، القيام بمحاولات اخرى لضمان عودة اللاجئين . وكان هذا القرار بالاجماع . وها قد مضى عام كامل ، دون ان يعود لاجيء واحد . ولو سمح بعودة لاجيء واحد ، في كل شهر من اشهر السنة المنصرمة ، لكان في إمكاننا ان نتوقع من لجنة التوفيق الدولية ان تنقل الينا نبأ عودة اثني عشر لاجئاً . وهنا تراءى امامنا الاسئلة التالية : ما هي الجهود الاخرى التي بذلتها لجنة التوفيق الدولية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ؟ ولماذا لم تقدم لجنة التوفيق تقريراً تذكر فيه انها لم تحقق أي تقدم في محاولتها ؟ ولماذا لم تعمل اللجنة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ؟

حقاً انه لوضع خطير يا سيدي الرئيس ، فالمشكلة تتناول مصير شعب بكامله ، اثخنت كرامته بالجراح ، من جراء العيش على الاحسان والصدقات . وهي تعني بالنسبة الى الامم المتحدة ، مسؤولية مالية كبيرة ، فرضها تحدي اسرائيل ، وأدامها ، استمرار اسرائيل في هذا التحدي . ومثل

هذا الرضع يتطلب توجيهه سؤال الى لجنة التوفيق ، وهو سؤال خطير للغاية .

ومن حقنا اذن ان نسأل علناً ، من فوق هذا المنبر ، عما اذا كانت لجنة التوفيق الدولية على استعداد لتنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بعودة اللاجئين . ولسنا ننكر على اللجنة اخلاصها في الماضي لمبدأ العودة ، ولكن اللجنة منيت بالفشل في ميدان العمل . فهي لم تتكرم حتى بالاقترح على الجمعية العامة ، بأي سبيل تراه صالحاً للعمل . ولا اعتقد أن أي تفسير قد قدّم في الماضي لهذا التقصير ، ولذا فاني اجروء اليوم على التقدم بهذا الايضاح .

لقد تألفت لجنة التوفيق الدولية من ممثلي ثلاث دول ، هي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا . ولقد كان هذا التركيب ، في حد ذاته ، وفي حينه ، خطأً كبيراً ، أما الجهود العربية التي لم تر هذا الخطأ في حينه ، فقد زالت من الوجود ، وانطوى امرها . واني لاسميه بالخطأ في حينه ، فقد زالت لاسباب عدة ، اولها ، ان هذا التأليف للجنة ، لا يعكس أي تمثيل جغرافي عادل ، أو الاتجاهات العامة في الأمم المتحدة . فاللجنة تأليف غربي ، ولقد كان الغرب ، بشكل عام ، هو الذي ايد تقسيم فلسطين ، وخلق اسرائيل . ولا تكنتني الولايات المتحدة ، بارتباطاتها العميقة بأسرائيل ، بل انها تعنى عناية خاصة برخائها ورفاهها . وكان موقف فرنسا موزوناً بعض الشيء في البداية ، ولكنه سرعان ما أضع توازنه من جراء عدوان عام ١٩٥٦ ، وبيع فرنسا الاسلحة لاسرائيل . أما بالنسبة الى تركيا ، وانا اتحدث عن تركيا الحكومة لا الشعب ، فإن العهد البائد فيها ، لم يحقق ما كان متوقفاً منه على الأقل .

واني لأشك بعد هذه التجربة المرة ، وعلى هذا النحو من التأليف في ان تكون لجنة التوفيق ، راغبة حقاً في القيام بأي عمل مجد ، في موضوع العودة . فلقد مضى نحو من اثني عشر عاماً ، منذ تألفت لجنة التوفيق

الدولية . وقد قدمت حتى الآن نحواً من خمسة عشر تقريراً عن سير اعمالها .  
يمكن تلخيصها كلها في كلمة واحدة ، وهي كلمة « لا شيء » ، أما وهذه  
الكلمة تسيطر على العقول ، فان المليون لاجيء ، يتساءلون ، ما اذا كان  
من الواجب الابقاء على لجنة التوفيق او الغاؤها أو توسيعها .  
ان سبل العمل هذه قابلة للدرس الجدي حقاً ، وعلى الامم المتحدة  
ان تحزم امرها في أقرب وقت مستطاع :

أما الحفاظ على اللجنة في هذا الوضع من البطالة وعدم العمل ، فركود  
يجب ان يزول ، وسخرية بالأمم المتحدة . ولالغاء لجنة التوفيق ، مزية  
يقاظ الرأي العام العالمي ، ولنت نظره الى قيمة الامم المتحدة . أما توسيع  
اللجنة فأمر له كل ما يبرره . فمن الواجب ان لا تظل اللجنة جهازاً  
من اجهزة الغرب ، لسبب بسيط واحد وهو ان الأمم المتحدة ليست  
منظمة غربية . فاللجنة مؤلفة اليوم من ثلاث دول ، فلماذا لا نضيف  
اليها ست دول اخرى ، على ان تمثل ثلاث منها الكتلة الشرقية وفي  
مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، وثلاث اخرى دول عدم الانحياز ، واحدة  
منها من آسيا والثانية من افريقيا والثالثة من امريكا اللاتينية . وهكذا تغدو  
لجنة مؤلفة من تسعة اعضاء يمثلون اتجاهات الامم المتحدة كلها :

هذا هو السبيل يا سيدي الرئيس للبدء في مرحلة جديدة لحل مشكلة  
اللاجئين ، ضمن نطاق الامم المتحدة . واني لاقول ضمن نطاق الأمم  
المتحدة ، لاننا اذا فشلنا في ان نعمل كما يجب ان نعمل ، فان البحث  
عن الحل سيدور خارج نطاق الأمم المتحدة . ولهذا الاستنتاج كل ما يبرره  
حقاً . أما تبريره فلا يتطلب أي تفكير او نقاش . فهو شيء طبيعي وانساني  
وليس في وسعنا ان نعترض سبيل الطبيعة الانسانية . ولقد ظل اللاجئون  
العرب يبلغونكم إما مباشرة عن طريق عروضاتهم وبياناتهم ، أو عن  
طريق تقارير لجنة التوفيق الدولية ، ومدير وكالة الاغاثة ، انهم عازمون  
على العودة الى بلادهم ، ولا ريب في ان مضي الوقت ، يشعل من عزيمتهم ،



لا سيما وان تبدل الاوضاع في فلسطين ، لن يغير شيئاً من مطالبهم القومية ، وان ليست هناك قوة في الارض تستطيع ان تثنيهم عن تصميمهم على العودة الى ديارهم في وطنهم . ولم تتحقق حتى الآن مطالبهم ، فاسرائيل تتحدى ، والأمم المتحدة صامته ، فلا تنفيذ ولا عقاب .

ويبدو مثل هذا الوضع بالنسبة الى اللاجئين مما لا يمكن التسامح به او قبوله . فلقد كانوا الوديعة المقدسة لعصبة الامم . وقد تحولت هذه الوديعة منذ عام ١٩٤٧ الى الأمم المتحدة ، ولا تستطيع هذه ان تحل من مسؤولياتها ، قبل ان يعودوا الى ديارهم . وقد احتملت الامم المتحدة في الكونغو مسؤولية ضخمة وفعالة . واني لأرجو من زملائي الافريقيين ان يقولوا ، ان حالة اللاجئين العرب اشد ايلاماً من الوضع في الكونغو . اذ على الرغم من خطورة الوضع هناك ، فإنه لا يتناول مطلقاً مصير شعب : ومهما وقع في الكونغو من تطورات خطيرة ، فيظل اهله فيه ، يعيشون في ربوعه . أما بالنسبة الى اللاجئين العرب ، فإنهم لا يعيشون هناك ، انهم ليسوا في وطنهم ، وكل ما يسأله اللاجئين ، هو ما جدوى الأمم المتحدة ، اذا كانوا لا يستطيعون ان يعيشوا في ديارهم . ولن اتردد انا شخصياً في التساؤل عن جدوى الامم المتحدة ، اذا كانت حقاً عاجزة عن اعادة اللاجئين الى بيته ، واعادة ممتلكاته اليه ، وحماية كرامته ، واذا كنا نحن في الامم المتحدة لا نرد على هذه الاسئلة ، فان اللاجئين سيجدون انفسهم مضطرين الى الرد عليها . واذا كنا لا نحمي لهم حقوقهم ، فانهم سيجدون انفسهم ملزمين بحمايتهم . واذا كنا لا نفرض القانون واطاعته ، فسيزرون انفسهم مضطرين الى فرضه بأيديهم .

ويعني هذا الفرض ، اللجوء الى السلاح ، وبالتالي نشوب الحرب بكل ما فيها من شقا وآلام . والحرب ولا شك نتيجة سيئة ، ولكن ما هو أسوأ من الحرب ، هو ان نسمح للوضع بالتردي الى ان يصل شفير الحرب .

ودعوني اقول لكم ، ان اللاجئيين العرب ، قد شرعوا الآن في حركة ترمي الى اعادة تنظيمهم . وهم يؤلفون شعباً باسلاً حارب البريطانيين ثلاثين عاماً لتحرير وطنه . وقد رصعت قبور شهدائهم ، وأجداث ابطالهم ، سهول بلادهم ووديانها وجبالها . ويؤثر اللاجئون ان يفنوا عن بكرة ابيهم ، الى آخر رجل وامرأة وطفل ، دفاعاً عن بلادهم ، بدلاً من الموت في ذلة وجوع ومهانة .

وإذا ما انتضى اللاجئون السلاح . فان مسؤولية ذلك ستقع على عاتق الأمم المتحدة ، لأنها عجزت بل وتقاست عن العمل . ويشترط الميثاق على الأمم المتحدة إزالة جميع الاسباب التي تدعو الى الحرب او التهديد بالحرب . وقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مستهلّه ، على وجوب حماية الحقوق الانسانية حتى لا يضطر الانسان الى اللجوء الى الثورة ضد الطغيان والعبودية . ونصّ استهلال دستور منظمة الثقافة الدولية ( Unesco ) ، على ان « الحرب غدت ممكنة من جراء نكران الحقوق الديمقراطية القائمة على مبادئ الكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للجميع » .

وهكذا فإن الواجب يفرض على الأمم المتحدة يا سيدي الرئيس ، ان لا تجعل الحرب أمراً ممكناً ، بانكارها الكرامة الانسانية . وما يعرض عليكم اليوم ، ليست كرامة فرد واحد تهدر ، وانما كرامة شعب بكامله . ولهذا فعلى الامم المتحدة ان تعيد لهذا الشعب كرامته ، وان لا تجعل الحرب أمراً ممكناً . ولا ريب في ان الحرب اذا ما استثنينا ما يشن منها للدفاع عن النفس ، والذب عن حياض الاوطان ، هي اسوأ اختراع توصل اليه الانسان . هذا هو السبب الذي يدعوني الى الاحلاف بوجوب ايجاد حل ضمن نطاق الامم المتحدة ، قبل ان يفوت الاوان ، ويلجأ الى البحث عن حل خارج هذا النطاق . وكلنا أمل ، ان تفيق الامم المتحدة من سباتها ، وان تصغي الى صوت النذير ، فتقبل التحدي ، وتحمل المسؤولية ، وان تبعث اخيراً الى ارض السلام برسالة السلام القائمة على العدل والعدالة والكرامة الانسانية .





## محل واحد

« نص الكلمة التي القاها الاستاذ الشقيري ، في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ » .

تابعت بمنتهى الدقة والاهتمام جميع البيانات التي القيت امام هذه اللجنة الموقرة ، مذ القيت خطابي الافتتاحي الأول . ولعل من البيانات ذات الطابع الهام ، هو ما ألقاه العضو المحترم المسر فرنسيس وبلكوكس ، بالنيابة عن الولايات المتحدة الامريكية . ونحن نعلق اهمية كبيرة على هذا البيان لعدة عوامل ، اولها ان الولايات المتحدة دولة عظمى ، وان لآرائها ، وزناً كبيراً خاصاً على الرغم من التكافؤ السیادي بين أعضاء الامم المتحدة جميعاً ، وثانيها ان الولايات المتحدة لعبت دوراً كبيراً في تقسيم فلسطين ، وفي اقامة اسرائيل ، وفي تمكينها من العيش باستمرار . وثالث هذه العوامل ، ان الولايات المتحدة ، عضو بارز في لجنة التوفيق الدولية لفلسطين التي تضم ايضاً فرنسا وتركيا كعضوين آخرين . ولكننا نرغب منا في ايلاء الواقع الدولي حقه من الحقيقة ، ومع احترامنا الشديد لتركيا وفرنسا ، نقول ان لجنة التوفيق الدولية مؤلفة من الولايات المتحدة ، والولايات المتحدة وحدها .

ولهذه الاسباب ، يا سيدي الرئيس ، يفرض علينا الواجب ، درس  
البيان الذي افضى به المندوب الامريكى ، وايلائه ما يستحق من عناية  
بالغة .

وتعود بي الذاكرة ، اولاً ، وقبل كل شيء ، الى العبارة التي استهل  
بها ممثل الولايات المتحدة المحترم بيانه ، والتي ناشد فيها « ممارسة ضبط  
النفس واصالة الرأي وتطبيق القواعد السامية للفراهة السياسية » . واذا ما  
أخذنا هذا النداء في ظاهره صعب على أي منا ان يعارضه او ان يناقضه .  
ففي القضايا السياسية ، ولا سيما ذات الطابع العادي منها ، قد لا يحتاج  
المرء ايضاً الى الحث على ضبط النفس واصالة الرأي والفراهة السياسية ،  
اذ ان هذه كلها ، شروط اولية ، يفترض وجودها في معالجة أي وضع  
دولي .

ونحن نعتقد على أي حال ، أن الولايات المتحدة ، قد وجهت نداءها  
هذا الى الوفود العربية . ومن المؤكد ان هذا النداء لم يوجه الى اسرائيل ،  
اذ ليس لهذه أية شكاوى تعرضها ، أو آلام تحتلها . فلقد اعترف لاسرائيل  
بقومية غير قائمة ، وبدولة ، لا تملك أياً من مقوماتها ، وبوطن لم تملكه  
او يكون في حيازتها في أي وقت من الاوقات . وعلى هذا فلا يمكن ان  
يطلب الى اسرائيل ممارسة ضبط النفس والفراهة السياسية الا اذا كان المقصود  
من الطلب وقف أي توسع أو عدوان جديدين ، ومن هذا يتبين تبعاً  
لذلك ان النداء موجه الى العرب دون سواهم ، وهم الذين عانوا اجحافاً  
بالغاً . والذين اغتصبت بلادهم منها ، وطردها من بيوتهم وبيوت آبائهم  
واجدادهم .

ولعلها حقيقة ، ان يكون المندوبون العرب ، عندما يتحدثون في  
موضوع اللاجئين ، يتدفقون في حديثهم تدفقاً تدفعه العاطفة المتزايدة ،  
المشفوعة بالانفعالات النفسية . وهذا أمر ممكن فهمه حتماً ، اذ انه طبيعي  
وانساني . فقضية اللاجئين ، وقد شحنت بالتشنجات الانسانية تنطوي

بحكم الضرورة على مجموعة من العواطف الانسانية. وانني افترض ان الوفود التي اوجه اليها حديثي ، باستثناء وفد اسرائيل طبعاً ، تتأثر بالنواحي الانسانية في هذه المشكلة . فنحن كأعضاء في اخوة انسانية نشترك في الاحساس بالألم في أية مشكلة باعثة على الألم ، والقضية لا تعدو درجة الاختلاف في هذه الاحاسيس بالنسبة الى القرب أو البعد ، أما من ناحيتنا ، فنحن نعبر عن عواطفنا بأقوى ما لدينا من انفعالات عاطفية واحاسيس ، ذلك لأن اللاجئين هم اهلنا ، وفلسطين هي وطننا .

وأود على كل حال ، ان اذكر زميلنا المحترم ، ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، ان مشاوراتنا في الأمم المتحدة في جوهرها ، ليست بأكثر من تعبيرات عن المشاعر والعواطف التي تعمل في عقولنا . أما مستوى التوتر الناتج من فيقاس بالاوضاع المتعلقة بأية مشكلة من المشاكل . والأمم المتحدة في الحقيقة تجسيد لعواطفنا . والعواطف هي التي تولد لدينا الرغبة في السلام . وليست الحرب في معرض الدفاع عن النفس ايضاً ، الا من احياء العاطفة . هذه هي الحقيقة المجردة . وعند التحليل النهائي ، ليس للحرية القومية او سيادة الدولة او الكرامة الانسانية أي وجود ، بدون العاطفة التي ترمي الى نوال الحرية والسيادة والكرامة . وحتى الجوع والعطش ، وحاجاتنا المادية في الحياة ، ليست الا عواطف تسعى وراء بقاء الجنس البشري .

فليس من العار والحالة هذه ، اذا ما تحدثنا في موضوع اللاجئين بشيء من العاطفة ، طالما ان هذه العواطف مخلصه وأصيله . والعار على التقيض من ذلك ، قائم في عكس ذلك . واذا كنا سنتحدث في موضوع اللاجئين دون ان نكشف عن مشاعرنا ، فاننا نتنكر في ذلك لانسانيتنا ، وقوميتنا ، وللهدف الذي اشتركنا من أجله في الأمم المتحدة . وهذه الندوة الدولية ليس مختبراً كيميائياً فاقد الاحساس ، خالياً من الروح والاعصاب . انها مخزن للمطامح والآمال والمخاوف الانسانية .



فقضية اللاجئين والحالة هذه قائمة على اعمق ما لدى الانسان من مشاعر وانبلها. وبدلاً من مناشدتنا ضبط النفس ، كان من الجدير ان تزال نفس الاسباب التي تقوم وراء هذه المشاعر . فالشعوب ، كل الشعوب ، كبيرها وصغيرها ، وبينها تلك التي تملك الاسلحة النووية ، تتدفق بمثل هذه الاحاسيس ، ولا ريب في ان الولايات المتحدة ليست شاذة في وضعها هذا . وقد استجابت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ للعواطف وسجلت بنداً على جدول اعمال الأمم المتحدة لاعادة احد عشر طياراً كانوا قد اعتقلوا في الصين الشيوعية . لقد كانوا مجرد احد عشر انساناً ، ومع ذلك فقد اشغلت الولايات المتحدة الجمعية العامة مدة اسبوع كامل وهي تتحدث عن العواطف وتتدفق بالانفعالات النفسية . وكان الموضوع الامريكي ، قضية تتعلق بالعودة ، وهي نفس المبدأ الذي ينطوي عليه موضوعنا اليوم . وكان السفير لودج هو الذي مثل الولايات المتحدة ، وعرض القضية عرضاً رائعاً فيه كل القدرة . وقد نقل السفير لودج في الاجتماع الخامس بعد الخمسمائة للجمعية العامة الذي عقد في الثامن من كانون الأول عام ١٩٥٤ ، عواطف الولايات المتحدة في موضوع العودة في العبارات المؤثرة التالية ، « اشعر بمسؤولية ضخمة اذ أحاول ان انقل اليكم ما يشعر به الشعب الامريكي من عميق العاطفة والحزن ، اذ تلقى انباء المحاكمات المزعومة التي جرت في بكين ... وتشعر كل حكومة تحترم نفسها بواجبها التاريخي والأولي في حماية رجالها . وقد جاءت الولايات المتحدة الى الأمم المتحدة ، لان هذه قد اقيمت كأداة جماعية لتحقيق العدالة . وعائلات هؤلاء الرجال ما زالت تنتظر ، ونحن نحس بمسؤولية ضخمة تجاههم ، وتجاه اسرهم ، ومواطنيهم في الباما وبنسلفانيا ومونتانا ونيويورك وتينيسي ومينسوتا وواهايو وفرجينيا ونبراسكا وايوا ، وفي جميع انحاء الولايات المتحدة كحقيقة واقعة » .

وليست هذه الكلمات التي القاها السفير لودج ، الا عاطفة في جذورها .

انها مشاعر في صميمها . ولا ريب في انكم قد لاحظتم ، ان السفير لودج ، قد عدد اسماء الولايات التي ينتمي اليها هؤلاء الطيارون . وكان عيد الميلاد يقرب ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية باسرها ، قد انزعجت لان هؤلاء الطيارين لم يعودوا الى بيوتهم ليشاركوا مع اسرهم في اعياد الميلاد ورأس السنة . وقد انسقت الجمعية العامة بدورها وراء عاطفة الولايات المتحدة ، واتخذت قراراً طالبت فيه الأمين العام بان يطير فوراً الى الصين ، ليضمن عودة الطيارين الامريكيين الاحد عشر الى الولايات المتحدة .

ونحن نعجب بما أظهرته الولايات المتحدة من يقظة وسهر ، وما ابدته من عاطفة ومن لجوء الى الأمم المتحدة .

ونحن في قضيتنا ، لا نطالب باعادة احد عشر شخصاً فحسب ، بل باعادة ما ينوف على المليون انسان من اللاجئين . ولهؤلاء اعيادهم الدينية والقومية وبينها عيد الميلاد ورأس السنة . وها هم الآن يقضون سنتهم للرابعة عشرة في حياة المنفى . أولاً يحق لنا ، ان تهزنا نفس العواطف التي هزت الولايات المتحدة ؟ اولاً يجوز لنا ان نسعى كما سعت الولايات المتحدة الى اعادة شعبنا الى وطنه .

وقد اتيح لنا في هذه الدورة ايضاً ان نشهد ايضاحاً آخر لعواطف الولايات المتحدة . فقد اعلن الرئيس ايزنهاور رفضه الاجتماع برئيس الوزراء خروشوف ، قبل ان يعتذر هذا ، وقبل ان يطلق سراح طيارين امريكيين . ولم يكن هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة الا عاطفة متأصلة في عاطفة تستهدف حرية مواطنين امريكيين .

وتتناول المشكلة يا سيدي الرئيس ، التي هي موضوع درسنا الآن ، مليون لاجيء ، يمثلون نصف شعب فلسطين . واذا ما اخذنا هذا الرقم على اساس سكان الولايات المتحدة ، فان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تمثل نحواً من ثمانين مليون مواطن . وهذا ما يعنيه لنا الامم من مشكلة اللاجئين ،

وما تنطوي عليه يمثل كل شيء في الحياة الانسانية . وما يتعرض الآن للخطر ، لا يتناول الغذاء والمأوى بالنسبة اليهم فحسب ، بل يتناول الكرامة ، والوجود القومي وجميع الحقوق الانسانية من روحية ومادية .

أما بالنسبة الى ما ناشدتنا به الولايات المتحدة من تطبيق اقصى ما يمكن من فراهة سياسية ، ففي وسعي ان اقول ، ان علينا ان نتفق اولاً على النوايا ، والتعاريف . فما تعنيه كلمة اقصى ما يمكن من فراهة سياسية ، وما تعرفه ، قضايا تقرر مصير هذا الموضوع المدرج على جدول الاعمال . واذا كان يقصد بالفراهة السياسية ان نتخلى عن حق اللاجئين في العودة ، فان هذا المقصود ليس بالفراهة السياسية وانما هو انحدار يصل حدود الافلاس الانساني . انه خيانة من الطراز الوضع ، لا يستطيع ان يقترفها أي عربي سواء اكان معتدلاً او متطرفاً ، رأسمالياً او اشتراكياً او شيوعياً .

ومع ذلك فان اي نداء بتطبيق اسمى ما يمكن من الفراهة السياسية يمكن ان يقبل ، اذا صدر عن دولة ، مارست في معالجة المشكلة نفسها درجة معقولة من الفراهة السياسية . ولقد كانت مشكلة فلسطين ، التي تولف مشكلة اللاجئين جزءاً لا يتجزء منها ، ثمرة مباشرة للافتقار الى الفراهة السياسية من جانب الولايات المتحدة . فلقد كانت الولايات المتحدة هي التي ضغطت على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ، لتبني سياسة ادت الى الكارثة الراهنة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين . ترى اية فراهة سياسية ، هذه التي تقضي بتقسيم اية بلاد على الرغم من مشيئة أهلها . واية فراهة سياسية تلك التي دفعت الولايات المتحدة الى تقديم اعترافها باسرائيل في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨ ، بعد دقيقة واحدة من اعلان قيامها ، ودون ان تتأكد من ان اسرائيل ستحترم حقوق اللاجئين . واية فراهة سياسية تلك التي حملت الولايات المتحدة في الحادي عشر من ايار عام ١٩٤٩ ، على تبني قبول اسرائيل عضواً في الامم المتحدة ، دون الحصول منها على أية تأكيدات مهما كانت طفيفة بأنها ستنفذ قرار



الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين . ولقد كانت الولايات المتحدة .  
طيلة هذه السنوات كلها ، وحتى يومنا الحاضر ، تقدم العون الاقتصادي ،  
والمنح ، والتسهيلات لجمع التبرعات ، دون ان تفكر لحظة واحدة في  
ان هذه السياسة من جانب الولايات المتحدة ، هي بمثابة تشجيع لاسرائيل  
على الاستمرار في رفضها الاعتراف بحقوق اللاجئين في بيوتهم ووطنهم .  
ولم تقف القضية عند هذا الحد يا سيدي الرئيس . فلقد وجهت الولايات  
المتحدة نداء آخر ، يمضي بعيداً ليصل الى جوهر القضية . فلقد حث المندوب  
الامريكي المحترم ، جميع الوفود على التقدم من المقدمة المنطقية القائلة  
بأن العامل الحاسم في القضية هو سعادة اللاجئين الفلسطينيين انفسهم في  
الحاضر والمستقبل . وذكر ايضاً ، ان العمل اذا بدأ من هذا الفرض المنطقي  
الجوهري ، فان في الامكان تحقيق تقدم حقيقي ، ولا ريب في ان هذا  
في غاية من الاهمية ، بحيث لا يمكن تجاوزه دون التعليق عليه . وقد يغدو  
اكثر خطورة حقاً عندما نذكر بأنه صادر عن دولة هي عضو في لجنة  
التوفيق التي اسند اليها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين .  
والطريقة التي عبر عنها المندوب الامريكي ، والمتركة على «سعادة  
اللاجئين في الحاضر والمستقبل» قد اثارت في عقولنا القلق العميق ، بل  
واجرواً فأسميه بالفزع الشديد . حقاً لقد ازعجنا مثل هذا البيان . فسعادة  
اللاجئين الراهنة والمستقبلية ، ضمن مفهوم البيان الامريكي قد تنطوي  
على اخطر المعاني . فقد تعني مستقبلاً للاجئين يقضونه بعيداً عن وطنهم ،  
معزولين عن ماضيهم . وقد تعني ايضاً ، ان لا عودة هناك ، بل اسكان  
في أي مكان ممكن . وقد تعني كذلك سعادة تتناول الحاجات المادية بالنسبة  
للاجئين ، دون ان يتحقق لهم الكيان القومي في وطنهم . وقد تعني قبول  
الوضع الواقعي الراهن كمقدمة لوضع مقبل محدد . وقد تعني الخنوع  
لاسرائيل ، وتكريس تحديها ، والتخلي عن حقوق اللاجئين . وقد تعني  
فوق ذلك كله ، الغاء قرارات الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين الغاء

تماماً. وبكلمة اخرى ، قد تعني تصفية المشكلة ، تصفية لا تقوم على القبول بل على الرفض المطلق .

وليس هذا مجرد هذيان من جانبنا . انها مخاوف تستند الى تجارب سابقة ، فهذه النداءات التي تبدو بريئة في ظاهرها ، تكون عادة مشحونة بنوايا ، لا يصعب على المرء اكتشافها . وقد فضحتها الانباء السائرة ، التي تشاع في الوقت الذي نقوم فيه ببحث قضية اللاجئين . فلقد حسر الثقاب عن القصة مؤخراً ، ونرى لزاماً علينا ان نلفت نظر الأمم المتحدة اليها .

فلقد روت صحيفة ( النيويورك تايمس ) في عددها الصادر في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ نقلاً عن المصادر الدبلوماسية « ان الولايات المتحدة قد بدأت تضغط مجدداً على اسرائيل وعلى الدول العربية لانهاء الخلاف القديم المزعج ، الذي انقضى عليه اثنا عشر عاماً . وقد لخصت النيويورك تايمس الاقتراح الامريكى على النحو التالي :

« ستسهم الولايات المتحدة بالقسط الأكبر من قرض دولي يمكن من السماح بعودة عدد يتراوح بين المائة الف والمائة والعشرين الفاً من اللاجئين الى بيوتهم القديمة في ما غدا اليوم اسرائيل ، واسكان التسعمائة الف الباقيين او ما يقرب من هذا العدد في البلاد العربية .

« وستسهم الولايات المتحدة في تطوير مشاريع الري في حوض الاردن لمنفعة اسرائيل والدول العربية .

« وستضمن الولايات المتحدة الحدود العربية - الاسرائيلية بعد رسم هذه الحدود بشكل نهائي ، والاتفاق عليها بين الجانبين . ويقال بأن الولايات المتحدة تشعر ، بأنه اذا كانت الضمانة المعطاة قوية وثابتة ، فليس ثمة ما يدعو العرب والاسرائيليين الى الاستمرار في سباق التسلح ، وهو سباق غدا مضيقاً ومزعجاً لبلاد العالم الأخرى » .

وتتلخص اقتراحات الولايات المتحدة في نقطتين رئيسيتين : اولاهما

تقبل الوضع الواقعي الراهن كنقطة بداية لحل مشكلة فلسطين ، أما النقطة الثانية فتتعلق باللاجئين الفلسطينيين ، وهي تقضي بعودة عشرهم الى بلادهم ، ودمج التسعة اعشار الباقية في البلاد العربية .

ومثل هذه الاقتراحات ، التي لم تنف رسمياً بعد ، يا سيدي الرئيس ، غير مقبولة مطلقاً ، فالعرب لا يقبلون بوضع الأمر الواقع ، ولن يقبلوا به مطلقاً . ولن نتخلى عن حق أي واحد من اللاجئين . ولن نتخلى ايضاً عن حق أي طفل رضيع من اطفال اللاجئين في العودة . واني اؤكد كلمة الطفل الرضيع ، لأرد على نقطة اشار اليها الممثل الامريكى المحترم اذ قال : « ان نصف اللاجئين تقريباً هم من الاحداث الذين ولدوا بعد ان غادر آباؤهم ديارهم السابقة » .

وهذا ليس كل ما في الأمر . فلن نقتصر على رفض الاقتراحات الامريكية ، فاذا ظلت هذه الاقتراحات قائمة دون نفي ، فاننا نشعر بواجبنا في اتخاذ الموقف الذي يتطلبه الحفاظ على القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين . وسيكون موقفنا آنذاك ، في اعتبار الولايات المتحدة ، غير اهل لان تكون عضواً في لجنة التوفيق ، وسنضطر ايضاً في مثل هذه الظروف الى وقف كل تعاون لنا مع اللجنة .

وهذا الموقف لا يعتبر تطرفاً أوحث به حراجه الساعة . انه تطبيق مدروس للفراهة السياسية التي حثتنا الولايات المتحدة على التمسك بها . واعلان عدم اهلية عضو في لجنة ، يعني ان هذا العضو قد خرق الصلاحيات المخولة للجنة ، وهذا قرار حكيم يستند الى فراهة سياسية صائبة . والتقدم باقتراح في القضية الراهنة لاعادة شطر من اللاجئين ، تشطير للقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة ، وخرق للصلاحيات التي خولتها الأمم المتحدة للجنة توفيقها . انها لقاعدة مقررة في فقه القانون الدولي ، وفي الاجراءات القانونية ، انه عندما تخرق الصلاحيات الممنوحة لأي انتداب ، فان هذا الانتداب يصبح باطلاً ومفسوخاً بحكم الواقع ، ويتوقف كل اجراء لاحق ،



وفقد المتدبون مركزهم الممنوح اليهم بموجب صلاحيات ذلك الانتداب . وهكذا اذا لم يصدر عن الولايات المتحدة نفي لاقتراحاتها فانها تصبح في حل من عضويتها في لجنة التوفيق ، ولا يقتضي ذلك اتخاذ قرار رسمي من جانب الأمم المتحدة .

والآن دعوني التفت الى النواحي المالية من المشروع الامريكي لحل قضية اللاجئين . فلقد وجه العضو الامريكي المحترم ، في بيانه انتباهنا الى الحقيقة الواقعة ، وهي انه منذ أيار عام ١٩٥٠ تبرعت عدة حكومات طوعية بمبلغ يبلغ في مجموعه ( ٣١٩ ) مليون دولار . وقال لنا المندوب الامريكي المحترم ايضاً ان الاسهام الامريكي في ميزانية وكالة الاغاثة الدولية منذ انشائها قد اربى على ( ٢٢٢ ) مليون دولار . وهذه فرصة تتيج لي ان اتوقف قليلاً لألقي نظرة على الارقام النهائية لموازنة العملية كلها .

اود اولاً وقبل كل شيء ان اعرب عن شكري العميق ، لجميع الحكومات المتبرعة ، وكافة المؤسسات الخيرية ، لما اسهمت به من هبات ، وما قدمته من خدمات للتخفيف من وضع اللاجئين . وانا لا اعرب عن هذا الشكر ، بحافز من الشعور بالمسؤولية فحسب ، بل استجابة لما عرف عنا من تقاليد عرفان الجميل . ففني وسعكم ان تلحقوا بالعرب اية وصمات اذا شتم ذلك ، ولكن شهامة العرب ، واحساسهم بالعرفان بالجميل ، لا يمكن نكرانهما عليهم حتى في اقسى الاوقات التي يمرون فيها واكثرها ألماً وأسى .

ولكنني اود بدافع من الصراحة والصدق ، ان اقول للصديق الامريكي المحترم ، ان المائتين والاثنتين والعشرين مليوناً من الدولارات التي تم التبرع بها حتى الآن من جانب الولايات المتحدة ، لا تخلو في جوهرها من الاساس السياسي . فهذا المبلغ ليس في الحقيقة الا ثمناً جزئياً للسياسة التي اتبعتها في القضية الفلسطينية . فلقد آثرت الولايات المتحدة خلافاً لنصائحنا واحتجاجاتنا ان تتبع سياسة كان من المحتوم ان تؤدي الى طرد .

عرب فلسطين من وطنهم . وقد استخدمت الولايات المتحدة كل وسيلة من وسائل الضغط غير اللازم ، وكل درجة من الارغام والاكراه ، لدفع الأمم المتحدة ، الى مخاطر ، تقسيم فلسطين . أما وقد وقعت الكارثة ، فليس في وسع الولايات المتحدة ، ان تكثفي بغسل يديها من آثارها . وليست الهبات التي قدمتها الولايات المتحدة الا بعض التعويض على الضرر الذي لحق بشعب فلسطين . ولا يجدي ان يشكو الانسان من النتائج ، عندما تكون هذه النتائج الثمرة المباشرة للسياسة التي اتبعت ، هذا هو ثمن الافتقار الى الفراهة السياسية في معالجة مشكلة فلسطين . فلقد تجاهلتم التحذيرات التي وجهناها اليكم ، كما تجاهلتم تحذيرات اصدقائكم الكبار . ففي عام ١٩٤٧ ، وكانت الأمم المتحدة تناقش تقسيم فلسطين ، توجه اليكم السيد ظفر الله خان ، وكان آنذاك وزيراً لخارجية باكستان ، وهو رجل ذو مواهب عظيمة ، ويمتاز بحصافة الرأي وبعد النظر ، في هذه الجمعية العامة ، بالعبارات التاريخية والمؤثرة التالية : « اتوسل اليكم ان لا تحطموا وتنسفوا ما لكم من رصيد في الشرق الاوسط » . ولقد رفضتم هذا النداء ، فتحطم جل ما لكم من رصيد في بلادنا . أما ما تبقى منه فهو في طريق التحطم ، هذا اذا شئتم المضي في نفس السياسة .

وعلى الامم المتحدة ، وبين دولها الولايات المتحدة ، ان تذكرأن مئات الملايين من الدولارات التي تقدم غوثاً للاجئين العرب ، لا تعادل شيئاً من الآلام التي يعانونها ، او الخسارة التي منوا بها في ممتلكاتهم . فنشريد اللاجئين من وطنهم ، وضياح كرامتهم القومية ، شيثان لا يقبلان التقدير ابدأً . فلكل شبر في ارض فلسطين قيمة كأى شبر من ارض الولايات المتحدة . ولا يمكن ان يقدر أي منهما بكل ما في العالم من كنوز . وقد يكون في الامكان التعويض على الاضرار التي لحقت بممتلكات العرب ، أما بالنسبة الى فلسطين كوطن عربي ، فليس ثمة من تعويض ابدأً . ولن يتخلى العرب عن حقهم في وطنهم ، ولو دفعت لهم كنوز العالم بأسرها .

وعلى ضوء مثل هذا الاساس ، اكد الكونت برنادوت الذي اغتاله  
الصهيونيون وهو يؤدي رسالته البطولية للاجئين ، مسؤولية الأمم المتحدة  
تجاه قضية اللاجئين . وقد اكد الوسيط الدولي في تقريره الذي قدمه الى  
الجمعية العامة عن تقدم اعماله ، استمرار هذه المسؤولية بالنسبة الى الأمم  
المتحدة وان واجبها يدعوها الى المضي في تحملها الى ان يتم تنفيذ قرار  
عودة اللاجئين .

وليس من العدالة في شيء ولا من الانصاف في شيء ، ان نواجه  
اللاجئين ، بأي معنى ينطوي على تحميلهم ديناً بالنسبة الى ما تدفعه الدول  
المتبرعة او المساهمة . فان عدم عودتهم الى اوطانهم لا يرجع الى خطئهم  
هم . انهم لم يعودوا لان اسرائيل اصرت على تحديها الامم المتحدة . ودول  
الأمم المتحدة التي تدفع ، انما تدفع ما تدفعه ثمناً لانكار اسرائيل على اللاجئين  
حقوقهم . ففي وسع الولايات المتحدة وحدها ، ولا نقول الأمم المتحدة  
كلها ، ان ترغم اسرائيل على الخنوع لارادتها . فاسرائيل مدينة في خلقها  
ووجودها الى الولايات المتحدة ، وكان للولايات المتحدة الفضل في تمكين  
اسرائيل من الحياة في الماضي والحاضر ايضاً . ولولا مساعدة الولايات المتحدة  
وعونها في الحقبة الماضية ، لكان وجود اسرائيل اسطورة سياسية . ولو  
منعت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية عن اسرائيل ، فإنها ستجد  
نفسها مرغمة في اليوم التالي على الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب ،  
هذا اذا خطت الولايات المتحدة الى الأمام ، على حد تعبير المستر كينيدي  
الرئيس المنتخب للولايات المتحدة .

والآن لنوجه انظارنا الى ناحية اخرى في الموقف الامريكي . فلقد  
قال ممثل الولايات المتحدة المحترم في بيانه الى اللجنة ، ان « لجنة التوفيق  
الدولية لا تستطيع ان تعمل عملاً مشمراً في خواء . فالتقدم في عملها ...  
يعتمد اعتماداً جوهرياً على مواقف الفرقاء المعنيين واعمالهم » . ولقد  
مضى الممثل الامريكي المحترم يقول : « وفي السنوات العديدة الاخيرة ،



لم تستخدم الدول التي تعنيها المشكلة الفلسطينية، عناية مباشرة، هذه اللجنة بتقديم الاقتراحات الممكنة اليها :

هذا قول خاطيء ، يا سيدي الرئيس . واود ان اقول بمنتهى الاحترام ، ان هذا البيان الامريكى ، خاطيء في حقائقه وخاطيء في الاستنتاجات التي وصل اليها . والممثل الامريكى المحترم ، شخص ذو كفاية ممتازة وشخصية ساحرة . وهو يستحق منا احترامنا واعجابنا . ولكن لزاماً علينا ان نبلغه ان ما اقتبسته قبل قليل من قوله ، لا يستند الى حقائق ، ولا يركن الى قرارات الأمم المتحدة التي اشركت الولايات المتحدة في اصدارها .

وتاريخنا مع لجنة التوفيق الدولية تاريخ طويل للغاية بل اطول من ان تمكن الاحاطة به في الوقت الحاضر . ولا ريب في ان هؤلاء الذين تابعوا عمل لجنة التوفيق الدولية متابعة وثيقة ، لا يجهلون الحقائق . ومن المنطق ان تكون الدول الاعضاء في اللجنة هي آخر من يجب تذكيرهم بالحقائق . وعلى الولايات المتحدة ، كما اعتقد ، ان لا تنسى موقفنا من لجنة التوفيق وقد سبق لي في دورة ماضية ان شرحت موقفنا من اللجنة ومن محاولاتها في مشكلة اللاجئين ، واني اقتبس من بياني السابق العبارات التالية :

« لقد عقدت لجنة التوفيق الدولية ، في مستهل عملها ، مؤتمراً لها في بيروت في شهر آذار عام ١٩٤٩ ، وحاولت من جانبها ان تسبر اغوار مواقف الفرقاء المختصين . وقد استمعت اللجنة الى آراء الوفود العربية ، وآراء ممثلي اللاجئين ، ثم طارت الى تل ابيب حيث اجتمعت الى السلطات الاسرائيلية فيها . وعلى الرغم من ان طابع المحادثات التي قامت بها اللجنة كان استقصائياً ، فقد بدا منذ البداية ، ان اسرائيل ، قد شرعت في صياغة قضية ضد العوده . وقد فشل مؤتمر بيروت بسبب موقف اسرائيل ، وطلبت اللجنة بعد ذلك الى الفرقاء المختصين ارسال ممثلهم الى لوزان للشروع في بداية جديدة ، في جو جديد ومحيد . وقد قبلت الدعوة ،

واستطالت المحادثات اسابيع واسابيع . ووقع ملحق (بروتوكول) في الثاني عشر من ايار عام ١٩٤٩ ، بين الفرقاء المختصين واللجنة ، وجعل من مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ ، اساساً للمحادثات . وقد وقع الوفد الاسرائيلي هذا « البروتوكول » الذي حدد غايته في « الوصول بأسرع السبل الممكنة الى الاهداف التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها الصادر في الحادي عشر من كانون الاول عام ١٩٤٨ في موضوع اللاجئين واحترام حقوقهم ، وصيانة ممتلكاتهم ... » . ولكن لم يكد يوقع هذا البروتوكول ، حتى رفضت اسرائيل قبول العودة ، ومي مؤتمر لوزان بالفشل بسبب اسرائيل . « وبذلت لجنة التوفيق محاولة اخرى ، فدعت الفرقاء المختصين الى محادثات اخرى تجري في نيويورك . وقد استمرت الاجتماعات طيلة صيف عام ١٩٤٩ ، وتناولت كل ناحية من نواحي قضية اللاجئين ، ولكن محادثات نيويورك انتهت الى الفشل ايضاً بسبب اسرائيل .

« أما لجنة التوفيق ، فلم يفرغ صبرها قط . ووجهت الى الفرقاء المعنيين الدعوة من جديد ، وكانت جنيف مكان الاجتماع هذه المرة . وطافت المحادثات بكل افق وميدان . واستغرقت طيلة شتاء عام ١٩٥٠ وربيعه والقسم الأكبر من صيفه . وقد جرت المحادثات كالمعتاد ، ورفضت اسرائيل العودة كالمعتاد ايضاً ، واصيب الاجتماع بفشل ذريع .

« ولم تستكن اللجنة لهذا الفشل المتواتر المستمر ، فدعت الى مؤتمر آخر عقد هذه المرة في باريس . وقد بدأت الاجتماعات في منتصف شهر ايلول عام ١٩٥١ ، واستمرت حتى نهاية تشرين الثاني ، وظلت اسرائيل صامدة كالصخر في موقفها من العودة والتعويض ، وانفض المؤتمر في فشل ذريع . »

وكنا نتعاون طيلة هذه السنوات ، مع لجنة التوفيق ، تعاوناً صادقاً في جميع النواحي المتعلقة بقضية فلسطين . وقدمنا اليها عدداً من الاقتراحات بين خطي وشفوي . وسجلات لجنة التوفيق من الضخامة بمكان عظيم ،

بحيث يتعذر تلخيصها . وقد تناولت كل ناحية من نواحي القضية الفلسطينية . وقد قدمنا الى لجنة التوفيق الدولية حلاً لكل مشكلة من المشاكل ، وزودناها باقتراحات تفصيلية ، تتناول ممتلكات اللاجئين والمحافظة عليها ، وادارتها . وحددنا بالنسبة الى العودة ايضاً ، المبادئ والتفاصيل المتصلة بالعملية كلها . وقد قدمنا بالنسبة الى قضية تدويل مدينة القدس ، وهو موضوع يدخل في صاب اختصاصات لجنة التوفيق ، مقترحات مفصلة لاقامة نظام فعال للأمم المتحدة في المدينة المقدسة . واعددنا في مجلس الوصاية الدولي دستوراً لمدينة القدس . وهكذا بذلنا أقصى ما لدينا من جهد ، لإنجاح لجنة التوفيق الدولية في مهمتها . هذا هو سجلنا مع لجنة التوفيق الدولية . ترى ما هو سجل اسرائيل ؟

اتمد حرق اسرائيل في الدرجة الاولى بروتوكول لوزان الذي يحمل توقيعها . ورفضت اسرائيل في الدرجة الثانية تدويل مدينة القدس واعلنتها بدلاً من ذلك ، عاصمتها الخالدة . ورفضت اسرائيل في الدرجة الثالثة التفريط بشبر واحد من الارض العربية التي تحتلها الآن ، واعلنت على لسان بن غوريون ، انها لن تسلّم على مائدة الصلح ، ما كسبته في ميادين القتال .

أما وهذا السجل مائل للاذهان ، فقد كان حربياً بالولايات المتحدة ، ان تسرد الحقائق ، بأمانة وعدل . وليس من الانصاف ولا من العدل في شيء ، من جانب الولايات المتحدة ، ان تضع الدول العربية واسرائيل على قدم المساواة في اشاراتها ، وان تصفها بنفس النعوت والصفات . فلقد رفضت اسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في موضوع العودة ، بينما حثت الدول العربية دائماً على تنفيذها . وليس في وسع احد ان يضع موضع التعادل ، تحدي اسرائيل ، وقبول الدول العربية . وعلى الانسان ان يحمل التبعة لمن يجب ان يحملها ، وان يضع المجرم المسؤول عنها ، في موضع المحاكمة والاثام . واني لا أدري حقاً ، ماذا يطلب الى العرب



ان يعملوا؟ وماذا يؤمل منهم ان يقترحوا للجنة التوفيق الدولية؟ وما هي الاقتراحات المعقولة ، التي يرجى منهم تقديمها؟ فهل يطلب اليهم ان يتخلوا عن حقوق اللاجئين؟ وهل يؤمل منهم ان يوافقوا على ادماج اللاجئين في بلادهم؟ وهل هذا ما يعتبرونه معقولاً وواقعياً وعملياً؟ اننا لن نتقدم بمثل هذه الاقتراحات ، ولن نقبل بها ، لا اليوم ولا في أي يوم مقبل . ولن تنتكر الدول العربية قط ، لحقوق عرب فلسطين في وطنهم . فلسطين ، هي وطنهم ، واني اکتفي بتوجيه العبارة التالية لكل من يحاول انكار هذه الحقيقة التاريخية : « اذا فأنتم لا تتمون الى اوطانكم » . وعرب فلسطين ، مضمون ايضاً على العودة الى بلادهم . وهذا هو تصميمهم الذي لا يقبل الشك مطلقاً ، لا اليوم ، ولا في أي وقت مقبل .

، وهكذا اذا كانت لجنة التوفيق يا سيدي الرئيس ، تدور في خواء وفراغ ، فان السبب في ذلك ، يعود الى نجاح اسرائيل ، في احباط الجهود التي تبذلها . أما اللجنة ، فانها بدلاً من متابعة الجهد والعمل ، عكفت على حالة من التبطّل والكسل ، محافظة على وجود يكاد يشبه الظلال . وبدلاً من ان يقوم المندوب الامريكى المحترم ، بحسر النقاب عن عصيان اسرائيل لجهود لجنة التوفيق الدولية ، ومخالفتها لقرارات الأمم المتحدة ، فانه ، يضع الحكومات العربية واسرائيل ، على نفس القدم في المساواة . ولكن هذا الموقف الذي تقفه الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين لا يثير الدهشة مطلقاً . فهذه هي سياسة الولايات المتحدة ماضياً وحاضراً . ولا أعتقد انها ستتطور نحو الانصاف والعدالة في المستقبل ايضاً ، الا اذا وقع تبدل جوهرى في عقلية الحكومة الامريكية . وانقلبت طريقته انقلاباً ثورياً .

والولايات المتحدة في وضعها لسياستها ، في قضايا اللاجئين وفلسطين في مجموعها ، لا تجد نفسها متحررة من خطام الصهيونية التي تقودها ،

الى وضع سياسات تتنافى والمصالح الامريكية الحقيقية . واني لاذكر ، ان عدداً من الدبلوماسيين الامريكيين جاءوا الى الرئيس ترومان ، ذات يوم ، يتحدثونه عن وضع امريكا المتدهور في الشرق الاوسط ، فرد عليهم قائلاً : « أنا آسف يا سادة ... ولكن ليس لدي مئات الالوف من العرب بين ناخبي » .

ولا ريب في ان هذا القول ، بليغ كل البلاغة ، وفيه الكثير من المعلومات والاستدلالات . فهو يظهر ان موقف الولايات المتحدة من المشكلة لا تملية قواعد العدالة والانصاف ، ولا يستند هذا الموقف ايضاً على مصالح الشعب الامريكي نفسه ، وانما يستند الى ما يثيره بعض الالوف من الصهيونيين الامريكيين من ضجيج وصخب . واني لاستمحيكم العذر على خطئي في التعبير فهم ليسوا بصهيونيين امريكيين ، بل هم صهيونيون يعيشون في امريكا .

وهذا هو السبب في انه لا يمكن ان يكون بيان زميلنا المندوب الامريكي ، عادلاً ومنصفاً . اذ على النقيض من ذلك ، وبسبب ضغط الصهيونية في امريكا ، علينا ان نتوقع منه ان يكون غير منصف ووجير عادل . وبسبب هذا الضغط الصهيوني ايضاً لا تستطيع الولايات المتحدة ان تتخذ موقفاً عادلاً ومنصفاً وجريئاً ضمن نطاق لجنة التوفيق الدولية . وهذه هي نقطة الضعف الاساسية في تأليف لجنة التوفيق الدولية ، منذ قيامها لأول مرة في عام ١٩٤٨ ، عندما اختيرت الولايات المتحدة عضواً فيها . وكان المعتقد آنذاك ، انه بالنسبة الى ما تقدمه الولايات المتحدة الى اسرائيل من عون اقتصادي ، فانها تملك القوة التي تستطيع بواسطتها ان تفرض على اسرائيل ، الاعتراف بحقوق اللاجئين . وكان الافتراض صحيحاً كل الصحة . فوقف المساعدات الاقتصادية عن اسرائيل ، من جانب الولاة المتحدة ، كان يعني ارغامها ، أي اسرائيل ، على التسليم بقرارات الأمم المتحدة . ولكن التجربة قد اقامت الدليل ، على انه بالرغم من امتلاك الولايات المتحدة

للقوة ، الا انها لا تملك الارادة . فارادتها ، في هذه الناحية على الأقل ،  
رهن بمشيئة اسرائيل والصهيونيين الامريكيين .

وقد اقامت الاحداث الاخيرة الدليل ، على انه بالرغم من تدهور  
مركز الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، فانها ما زالت عاجزة عن  
اتخاذ موقف يستند الى العدل والانصاف ، أو يكون متفقاً على الأقل  
مع مصالح شعب الولايات المتحدة نفسها .

وللتدليل على هذه النتيجة ، لن اعود الى ما صدر عن الشيخ كنيدي  
(قبل ان يصبح رئيساً) ، ولا عن نائب الرئيس نيكسون من بيانات في  
مشكلة اللاجئين ، اوحت الي بالانطباع ، بأن اسرائيل ، لا تقوم على  
سواحل شرق البحر الابيض المتوسط ، وانما تقوم هنا ، في هذه القارة  
بين المحيطين الاطلنطي والهادي . واود ان اشير الى نقطة اخرى اشارة  
عابرة . فقد هوجم السفير لودج في حملته ، لمقعد نيابة الرئاسة الامريكية  
بأنه كان يتخذ مواقف مناوئة لاسرائيل في الأمم المتحدة . وكلنا نعرف  
ان السفير لودج ، قد خدم بلاده في الأمم المتحدة ، بأقصى ما لديه من  
جهد وحول . ولكنني لم اعرف قط عن السفير لودج ، انه من اصدقاء  
العرب وانصارهم . وفي رأيي انه لا يستطيع اختيار هذا السبيل . ولكن  
اذا قدر للسفير لودج بأن يتعرض للطعن على اعتبار انه مناوئ لاسرائيل ،  
فكيف يمكن لنا ان نأمل في أن يكون البيان الذي يصدر عن ممثل الولايات  
المتحدة هنا في اللجنة عادلاً ومنصفاً . وكيف يمكن لنا ان نأمل في ان  
يكون مجهود الولايات المتحدة في لجنة التوفيق الدولية عادلاً ومنصفاً .  
ففي الامكان ان يوصم زميلنا المحترم ، المستر ويلوكس ، أو أي امريكي  
آخر يعمل في لجنة التوفيق الدولية ، بأنه مناوئ لاسرائيل ، أو حتى  
يتعرض لوصمة اكبر ، وهي العداة للسامية ، ومثل هذه الوصمة ،  
تعني نهاية حياته السياسية .

ويبدو ان زميلنا الاميركي المحترم ، اراد ان يضع في نهاية بيانه هنا ،



نهاية لمشكلة اللاجئين كلها ، عن بكرة ايها . وقد وصل بها الى النهاية فجأة ودون مقدمات وبكل صراحة وخشونة . وقد انتهى بها الى نهايتها دون اطالة في الحديث ، باستخدام كلمة واحدة ، وهي كلمة « أي » .  
فيين النقاط الخمس الذي اكدها زميلنا الاميركي المحترم ، كخطوات لا بد منها ، لاحراز تقدم في معالجة مشكلة اللاجئين ، كان نص النقطة الرابعة على النحو التالي « يجب ان تواصل لجنة التوفيق الدولية لفلسطين جهودها ، لتمهيد الطريق لاحراز تقدم في طريق (أي) حل لمشكلة اللاجئين .

وهكذا فان الولايات المتحدة ، تبحث عن أي حل لمشكلة اللاجئين . وكلمة (أي) الصغيرة هذه اكثر تعبيراً من مجلد كامل . وقد يبدو هذا البيان الاميركي ، لأي شخص يهبط من الكواكب على الأمم المتحدة ، وتواجهه مشكلة اللاجئين لأول مرة ، بياناً معقولاً ومنطقياً للغاية . فالقضية تبدو مجرد قضية لاجئين عادية ، تتطلب الحل . ولكننا عندما نقول لهذا الزائر السماوي ، ان الأمم المتحدة ، قد أقرت حلها ووضعت منذ عام ١٩٤٩ ، فانه سيذهل ويصاب برعدة .

ولهذا فليس في وسعنا الا ان نصاب بالحيرة والذهول من هذا البيان الذي يصدر عن الولايات المتحدة . فلقد اكد قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) ، وجوب عودة اللاجئين . وقد استعيد هذا القرار ، وتأكد من جديد في كل دورة من دورات الأمم المتحدة التي تلت ذلك العام . ولم تكنف الولايات المتحدة بالتصويت الى جانب هذه القرارات ، بل تبنتها ، وفي شكل رئيسي ، اكثر من مرة . وعلى هذا ، كان لزاماً على الولايات المتحدة ، ان تقف الى جانب تنفيذ هذه القرارات تنفيذاً فعالاً . ولكنها بدلاً من ذلك . تجيء الينا هذا العام ، لتذكرنا بأن من واجبتنا ان نبحث عن (أي) حل ، وكأن هذا الحل غير قائم ، وغير موجود ، ومن المؤسف حقاً بالنسبة الى دولة عظمى كالولايات المتحدة ، ان تقوم باخفاء كلمة



(أي) الصغيرة ، ومثل هذا الاخفاء ، كفيل يا سيدي الرئيس ، باقامة  
الدليل على صحة التأكيد الروسي ، بأنه لولا العون الذي تقدمه الولايات  
المتحدة الى اسرائيل ، فان هذه كانت ستجد نفسها مرغمة على الاعتراف  
بحقوق اللاجئين منذ أمد طويل .

ولقد حاول السيد القادم من اسرائيل ، جاهداً اثناء النقاش ، يا سيدي  
الرئيس ، تحطيم قضية اللاجئين ، على اساس عدد من الاعتبارات ، اولها ،  
انه حاول التقليل من عدد اللاجئين . وكانت غايته في هذا الصدد ازالة  
ما يشعر به الرأي العام العالمي من سخط . ولكن هذه المحاولة فاشلة ،  
وتلخصها الارقام التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة ، التي كانت تعالج هذه  
القضية منذ أكثر من عشر سنوات . ولقد هاجمت اسرائيل اللاجئين ،  
واخرجتهم من وطنهم ، واغتصبت منهم ممتلكاتهم . وليس من الغريب ،  
بعد هذه الجريمة ، ان لا تحاول اسرائيل ، التقليل ، من عدد ضحاياها .  
ولكن معرفة هذا العدد ، ليس بالأمر الشاق ، ففي وسعنا ان نطلب الى  
الوكالة ، اجراء احصاء ، وذلك عندما تراجع اسرائيل عن تحديها للأمم  
المتحدة . أما الاعتبار الثاني فهو قضية اعادة اسكان اللاجئين . وليست  
هذه هي المرة الاولى ، التي تثير فيها اسرائيل مثل هذه الحجة . أو ما  
يجب ان نسميها بالتواء والاعوجاج ، في الأمم المتحدة . ولكننا نرفض  
الزعم الذي تقدم به السيد القادم من اسرائيل ، رفضاً باتاً ، عندما قال  
ان الأمم المتحدة ، وامانتها العامة ولجنة توفيقها ، ولجنة « كلاب » ،  
ووكالة الاغاثة الدولية ، قد اقترحت كلها اعادة اسكان اللاجئين كحل  
بديل عن العودة . فلقد كانت سياسة الامم المتحدة منذ كانون الاول عام  
١٩٤٨ حتى كانون الاول عام ١٩٥٩ ، قائمة على العودة ، وخلافاً لما  
قاله السيد القادم من اسرائيل ، فان القرار رقم ٣٩٣ ( ٥ ) ، لم يتحدث  
عن اعادة اسكانهم في الاماكن الحالية . فلقد حددت الفقرة الرابعة من  
القرار المذكور ، اعادة الاسكان ، بسبيلين هما العودة والاسكان ،

أي ان يعود من اللاجئين من يرغب في العودة ، وان يسكن منهم ، من لا يود ان يعود . هذه هي زبدة موضوع اعادة الاسكان . وقد اثارت اسرائيل هذه النقطة مرات عدة ، وكنا في كل مرة ، نعيد على مسامعها ، قراءة الفقرة الخاصة بها . ونحن نتوقع من اسرائيل ، ان تعود الى اثاره هذه النقطة في العام المقبل وسنعود الى قراءة قرار الجمعية العامة مرة اخرى . واذا كانت اسرائيل تجد لذة في تشويه الحقائق وليّها ، فاننا نجد لذة اكثر في اصلاحها ، وتقويم اعوجاجها . على أي حال ، اذا كانت اسرائيل ، لا تشعر بالتعب من تكرار المغالطات ، فكيف يمكن لنا ان نملّ من سرد الحقائق .

ولقد اثارت اسرائيل في اللجنة ، تدعيمها بعض الوفود الاخرى من الناحية الثانية عدداً من الشعارات ، كتمرين لها ، في محاولة هزم قضية اللاجئين وافسادها . ولا اريد ان اسمي هذه الوفود التي اشركت في هذا التمرين ، فبعضها قد يكون بريئاً ، والبعض قد يكون جاهلاً ، أما البعض الثالث ، فقد همس بما يريد قوله ، مخافة ان تسمعه شعوبه . ولكنني اريد ان اتناول هذه الشعارات واحداً إثر آخر ، بمنتهى الايجاز والاختصار . وكان الشعار الاول نداءً موجهاً اليّنا ، بأن ننسى الماضي ، ولا نأبه به . وقد يفهم المرء ، المقصود من نسيان آلام الماضي ، اما ان ينسى الماضي بكامله ، فأمر غير مفهوم اطلاقاً ، ولا مقبول ايضاً . فهل تريدون من اللاجئين نسيان حياتهم الماضية في وطنهم ، ونسيان ارتباطاتهم ببلادهم ، فلا يعون من ذكرياتهم فيها شيئاً . لا ريب يا سيدي الرئيس ، في ان مثل هذا النداء ، لا يؤثر مطلقاً ، فليس في مكتة أي انسان ذي عقل ، ان يكون متأهباً لنكران ذاته . وانا افترض ان ليس بينكم من يود ان ينسى ماضيه . وليس اللاجئين بأقل انسانية منا . ولا يمكن للأمم ايضاً ان تكون بلا ماض ، وان يطلب اليها ان تنسى ماضيها ، والماضي ، هنا في الأمم المتحدة ، هو القوة الدافعة العظيمة في عقولنا وقلوبنا وارواحنا ،



فهو الذي يوحي لنا بالتقدم في كل سبيل من سبل الحياة القومية والدولية .  
وماضي فرنسا . وبلجيكا هو الذي حفزهما ، على مقاومة الاحتلال النازي ،  
عندما غزتهما المانيا في الحرب الكونية الثانية . فلماذا اذن ، لم تنس الامم  
المتحدة التي خاضت الحرب الثانية ماضي اوروبا ، ولماذا لم تدعن للسيطرة  
النازية ؟

ومع ذلك ، فان الذين تحدثوا عن نسيان الماضي ، قد سقطوا في نفس  
الشرك الذي نصبوه هم . فما هي ماهية القضية الاسرائيلية بدون الارتباطات  
التاريخية ، التي تعود في عهدنا الى ثلاثة آلاف عام . وهي ارتباطات  
تمت في محيط من الاساطير والاضطراب . ولقد قامت اممكم المتحدة  
ببعث هذه الارتباطات التاريخية بصورة غير عادلة . من الماضي السحيق .  
ترى اين كان نداؤكم لنسيان الماضي في عام ١٩٤٧ ؟ ولماذا عدتم بأنظاركم  
الى الماضي السحيق الغابر . لتنشئوا دولة على انقاض هيكل سليمان ؟  
وللاجئين من الناحية الاخرى ، ماض ، محدد تمام التحديد ، ومستمر ،  
ويعود في استمراره الى اقدم الازمنة . وعرب فلسطين هم أهلها ، مذ  
وجد التاريخ وسجل . ولم يمتد تشريدهم عنها ثلاثة آلاف عام كني  
العبرانيين منها . انه يرجع الى ثلاثة عشر عاماً ، تسبقه ثلاثة عشر قرناً  
من القرون المتوسطة والحديثة . وعندما نتكلم عن نسيان الماضي ، دعونا  
لا ننسى ان ثمة في هذا العالم شيئاً يدعى المنطق والعقل . أما نسيان الماضي ،  
فجنون وسخافة .

أما الستار الثاني يا سيدي الرئيس ، فيدعونا الى مواجهة الواقع . وقد  
أطرب السيد القادم من اسرائيل في الحديث عن هذا الشعار . لكنه في الحقيقة  
يفتقر الى الحقيقة . فهو يعني ان اللاجئين قد طردوا من بلادهم ، وهذه  
هي النهاية . فليس ثمة من عودة ، اذ تبدلت اوضاع البلاد ، ولا تريد  
اسرائيل للاجئين ان يعودوا . فلقد غدت البلاد اليوم اسرائيل ، ولم يعد  
هناك متسع للاجئين . هذه هي القضية التي عرضتها اسرائيل ، وكل ما

عرضته لا يعدو ان يكون سخافة مطلقة . فاذا كان المفروض فينا ان نقبل  
الايضاح كما هي ، فليس ثمة من حاجة الى هذه المنظمة . ولن يكون ثمة  
بجال او سبب لبقاء الأمم المتحدة . فعلياً ان نواجه وقائع الوضع ، ولن  
تكون ثمة حاجة الى ندوة دولية لدراسة أي وضع من الايضاح . وقد  
يطلب الى الامم المتحدة الاجتماع ، كعرض يقام في صالة عرض ،  
لدراسة وضع من الايضاح ، ثم تنتقل فوراً الى الاعلان عن ان هذا الوضع  
قائم ، وهذا كل ما في الأمر . وعلى هذا الاساس فان جميع المظالم تغدو  
وقائع ، لأنها قائمة . وتصبح جزءاً من الحياة الدولية . ويبيت في الامكان  
تسمية جميع اعمال الغزو الاقليمي ، والخرق الفاضح للسلام ، وغيرها  
من اعمال انخرق اندوني ، وقائع قائمة . فهل تقبل بكل هذه الاعمال ؟  
وهل نكتفي بالترجع ، والتسليم ، والاذعان ؟ واذا كانت هذه هي  
الفلسفة التي نعتمدها في معالجة المشاكل الدولية ، فلم لا نقوم بتصفية  
الأمم المتحدة ، ونترك للاحداث نفسها ، ان تقيم واقعها القائم ؟ ان من  
الخير في هذه الحالة العودة الى شريعة الغاب ، ببساطتها وشفافتها . فسندمج  
آنذاك ، لنطبق شريعة الغاب وحدها في الأمم المتحدة ، وفي هذه القاعات  
المزخرفة اجمل زخرفة ، والمجهزة بأحدث ابتكارات الحضارة .

أما الشعار الثالث يا سيدي الرئيس ، فيبحثنا على عدم قلب سير التاريخ  
ومجراه . وقد يبدو هذا النداء بريئاً في ظاهره . فمن يستطيع معارضة  
تذكرة اصيلة ، بأن لا يعاكس سير التاريخ . ومشكلة اللاجئيين في حقيقتها ،  
ليست الا ثمرة محاولة قامت بها اسرائيل ، لعكس سير التاريخ . فمن  
حقائق التاريخ البسيطة ، ان فلسطين ، هي ارض الآباء والاجداد ، للاجئيين  
منذ ايام الكنعانيين . ولم يكن قيام اسرائيل نفسها ، تبعاً لذلك ، الا قلباً  
لسير التاريخ ومجراه . وظهورها الذي يعود الى عام ١٩٤٨ ، لم يضح  
تاريخياً او جزءاً من سير التاريخ . ان الأمر لا يعدو حتى الآن مجرد تجربة  
تسير في طريق الفشل . وعلى اولئك الذين يتطوعون بتقديم النصيحة بعدم



قلب سير التاريخ ، ان يوجهوا نصيحتهم الى حيث يجب ان توجه .  
والصهيونية هي العقائدية الوحيدة التي ما زالت على قيد الحياة والتي تحاول  
قلب التاريخ وعكسه . واذا كانت الصهيونية تقوم على الدين ، فان اتجاه  
التاريخ ، لا يسير في طريق اقامة الدول على اسس دينية . واذا كانت تقوم  
على عنصرية ، فليس ثمة ما يدعى بالعنصر اليهودي ، ولعلها وصمة في  
جبين الحقبة التاريخية الراهنة ان نقيم دولة على اساس عنصري ، واذا كانت  
تقوم على قومية ، فان اليهود لا يؤلفون امة ، وهي الشرط الأول لاقامة  
اي دولة . فاليهودية عقيدة ، وثقافة وحضارة والرابط المشترك الوحيد ،  
بين يهودي من امريكا وآخر من روسيا او الهند او افريقيا او الصين ،  
هو اليهودية كدين . انها تماماً كالمسيحية التي تربط بين المسيحي في ايطاليا  
والمسيحي في فرنسا او اليابان او الكونغو . هذا هو سير التاريخ في زحفه  
نحو مثل الديمقراطية السامية . ومع ذلك ، فإني اود ان اسأل اولئك الذين  
يرفعون الصوت عالياً ناصحين ، بأن لا نعكس سير التاريخ ، اين كانت  
حكمتهم هذه في عام ١٩٤٧ ، عندما اقرعوا الى جانب اقامة اسرائيل ،  
النموذج التقليدي الكلاسيكي لقلب سير التاريخ ؟ اين كانت بلاغتك  
هذه حينذاك ، ولم لم تتقدموا بمثل هذه النصيحة ؟ أما وقد انعكس سير  
التاريخ لحقبة من الزمن ، فقد جئتم الآن تطلبون منا ان لا نعكس سيره .  
أي أن لا نعيده الى سيره الطبيعي . والصدق هو اعظم شرعة لتحري الحقيقة .  
وعندما تضع هذه الشرعة ، فاننا نفقد ميثاق الامم المتحدة . وقد نتسامح  
بالسخافات ، ولكننا لا نتسامح بالافتقار الى اليقين والصدق اذ قد يكون  
الانسان صادقاً وهو يهرف بالسخف والهذر . واود ان اؤكد على أي حال ،  
اننا بأصرارنا على عودة اللاجئيين انما نود العودة الى سير التاريخ لا قلبه  
او عكسه .

ونصل الآن الى الشعار الرابع يا سيدي الرئيس ، وهو الدعوة الموجهة  
الينا للتفاوض ، لحل مشكلة اللاجئيين عن طريق الاتفاق بين الفرقاء المعنيين .



انه شعار مزمن من شعارات اسرائيل . ولقد جعل منه السيد القادم من اسرائيل ، زوبعة في فنجان ، محاولاً بذلك تقليد شكسبير تقليداً تعسفاً .

واود من الناحية الاولى ان اوكد ان شعب فلسطين ، لا الدول العربية ، هو الفريق الاساسي المعني بهذه القضية . وكما كان الأمر في القضايا المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة كقضايا تونس ومراكش وليبيا ، والجزائر الآن ، فان الدول العربية تقف متحدة في تأييدها لقضية الحق والعدالة ، انها تقف عين الموقف في قضية فلسطين . فعلى الرغم من ان فلسطين هي جزء من الوطن العربي ، الا انها بلد عربي له كيانه الخاص به ، وشخصيته الخاصة . وعلى الرغم من ان شعب فلسطين جزء من الامة العربية ، الا انه شعب سيد على بلاده . انه صاحب الكلمة الاخيرة في مصيرها . والدول العربية في مثل هذه الحالة ليست فريقاً لتفاوض مع اسرائيل ، كما انها ليست فريقاً لتفاوض مع فرنسا في موضوع الجزائر . ان الدول العربية تدعم القضية الجزائرية ، ولكن حكومة الجزائر هي الفريق الشرعي الذي يجوز له التفاوض . وهكذا فان شعب فلسطين هو صاحب الحق في تقرير مصيرها . وهذا هو المعنى الواضح لمبادئ تقرير المصير . وليس ثمة من سبب يدعو الى انكار هذا المبدأ العالمي على شعب فلسطين . وقد اقترح السيد القادم من اسرائيل ، قبل بضعة ايام ان يسكن اللاجئون في البلاد العربية ، حيث لا توجد اية حواجز من الدين او ما شابه ذلك ... ولن ابذل اية محاولة في دحض هذه المغالطة وتكذيبها . فشعب فلسطين ، يمت الى فلسطين ولا يمكن ان يسكن الا في فلسطين . وليس ثمة من حاجة للبحث عن ديار جديدة له ، طالما ان له دياره في فلسطين . ولو طبقنا على سبيل التشبيه اقتراح اسرائيل على مدينة نيويورك ، لكان في امكان يهودها ، ان يقولوا لمسيحييها ... « اسمعوا ايها المسيحيون ، اذهبوا من هنا ، واقموا في ولايات اخرى لا تقوم فيها حواجز دينية » . ان شعب فلسطين يرفض أي إسكان خارج وطنه ، وليس ثمة داعٍ لسماح اسرائيل بعودة اللاجئين

كما ذكر السيد القادم من اسرائيل ، ذلك لان شعب فلسطين ، قد وجد فيها قبل قرون طويلة من قيام اسرائيل .

ولا يتطلب موضوع العودة من الناحية الاخرى ، بطبيعته ، أية مفاوضات . وفي اللحظة التي تشرع فيها في الحديث عن مفاوضات العودة ، فانك تكون قد حطمت مبدأها . فالمفاوضات ممكنة في مشاكل ، تنطوي على تعقيدات في حد ذاتها ، وفي قضايا تقبل الأخذ والرد ، والحوار والنقاش . فهل يقبل موضوع اللاجئين النقاش ؟ فالعودة حق فطري ، شأنها في ذلك شأن الحق في العيش أو في العبادة ، أو في الحياة الحرة والكرامة . فهل تقبل مثل هذه الحقوق التفاوض . وحقوق الانسان التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، حقوق اصيلة ، تقف بمفردها وعلى قدميها . انها حقوق لا تنشأ ثمرة التفاوض . فنحن نعرف ان المفاوضات يمكن ان تنتهي بالقبول او الرفض . فهل يمكن انكار الحق بالعودة ؟ لا ، وابدأ ، وانني اتحدى الامم المتحدة كلها ، باستثناء اسرائيل ، ان تنكر هذا الحق . وعلى هذا فلا يمكن لعرب فلسطين ، ولا للدول العربية ، ان تشرع في مفاوضات مع اسرائيل في موضوع العودة . هذه نتيجة نهائية ، وصلت آخر حدود النهاية والحتمية ، ولا يمكن تبديلها قط أو عكسها .

ومن الناحية الثالثة ، وقد جعلتها في المقام الثالث لا في المقام الأول من الاعتبار ، اعترفت الامم المتحدة بحق العودة منفصلاً عن الاتفاق مع اسرائيل . أما النقاط التي أثارها السيد القادم من اسرائيل في هذا الصدد ، فقد سبق لها ان اثيرت في كل دورة من دورات الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ . وقد رفضت هذه النقاط كلها في جميع الدورات السالفة ، وأكدت الامم المتحدة موقفها من العودة . ولم يشترط قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ ( ٣ ) ، الاتفاق مع اسرائيل ، كشرط يجب ان يسبق عودة اللاجئين . ونصت الفقرة الثانية من هذا القرار على « ان اللاجئين الراغبين في العودة

الى ديارهم ، يجب ان يسمح لهم بالعودة ... » . وقد اصدرت الفقرة نفسها التوصية الى لجنة التوفيق الدولية لتسهيل عودة اللاجئين . وهكذا فان موافقة اسرائيل لا ترد في نص القرار ، ولا يمكن ان ترد فيه . اذ لا معنى للعودة التي تغدو سخافة مضحكة ، اذا كانت ستغدو مشروطة بقبول اسرائيل . وستغدو في مثل هذه الحالة شبيهة بجعل أي قرار من قراراتنا رهناً بموافقة دولة او أكثر من الدول الاعضاء ، مما يجعل الامم المتحدة كلها ، وقفاً على اهواء هذه الدولة العضو او تلك . وأنداك تغدو فكرة الامم المتحدة كلها مهزلة ، ويصبح ميثاقها مأساة .

وفي الثاني عشر من ايار عام ١٩٤٩ ، وفي الساعة العاشرة والنصف صباحاً ، عقدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين اجتماعاً لها في لوزان بحضور الوفد الاسرائيلي . وقد شهد هذا الاجتماع السادة

المستر دي بواسانجيه (الرئيس)	— فرنسا
المستر يالشين	— تركيا
المستر ايثريدج	— الولايات المتحدة الامريكية
المستر اسكاراتي	— رئيس السكرتيرين
الدكتور وولتر ايتان	— اسرائيل

وتم التوقيع في هذا الاجتماع على البروتوكول (الملحق) التالي ، من الوفد الاسرائيلي من ناحية واعضاء لجنة التوفيق الدولية من الناحية الثانية .

#### بروتوكول (ملحق)

« لما كانت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين ، راغبة اشد الرغبة ، في تحقيق اهداف قرار الجمعية العامة الصادر في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٤٨ ، حول موضوع اللاجئين ، مما يتناول ، احترام حقوقهم ،



والحفاظ على ممتلكاتهم ، وكذلك بالنسبة الى المسائل الاقليمية وغيرها ،  
فقد اقترحت على الوفد الاسرائيلي ، وعلى وفود الدول العربية ، اعتبار  
الوثيقة العملية المرفقة اساساً لمناقشات اللجنة .

« وقد وافقت الوفود المعنية على هذا الاقتراح ، مع معرفتها تماماً  
بأن تبادل الآراء الذي سيجري بين اللجنة وبين الفريقين ، سيكون له  
أثر في التعديلات الاقليمية الضرورية لتحقيق الاهداف المذكورة اعلاه »

لوزان في ١٢ أيار ١٩٤٩

### التواقيع

كلود دي بواسانجيه ( الرئيس ) فرنسا  
جاهد بالشين ( تركيا )  
مارك ايثريدج ( الولايات المتحدة ) .  
توقيع  
وولتر ايتان ( اسرائيل )

ولن يلحق بي تعب من تكرار القول بأن هذا القرار رقم ١٩٤ ( ٣ ) ،  
قد تأكد بمختلف القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة في موضوع  
اللاجئين . ويتحدث القرار رقم ٥١٢ ( ٦ ) حديثاً مباشراً ، عن هذا  
الشعار المتعلق بالمفاوضات والاتفاق ، اذ لا يترك أي مجال للاتفاق والتفاوض  
وانما يطالب بتنفيذ صريح وغير مشروط ، وغير متحفظ . وتنص الفقرة  
الثالثة فيه على ما يلي :

« وتعتبر ان الحكومات المعنية ملزمة إلزاماً كبيراً بالوصول الى تسوية  
للخلافات القائمة بينها طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين » .  
ونصت الفقرة الرابعة على ما يلي :

« وتمت الحكومات المعنية على محاولة الاتفاق ، للوصول الى تسوية  
مبكرة للخلافات القائمة طبقاً لقرارات الجمعية العامة بصدد فلسطين ... »

ونصت الفقرة الخامسة على ما يلي :

« وتعتبر أن على لجنة التوفيق الدولية لفلسطين ، ان تواصل جهودها لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة بصدد فلسطين ... » .  
وهكذا فقد أصدرت الجمعية العامة في قرار واحد ثلاثة ايعازات تحث على عودة اللاجئين عن طريق تنفيذ المقررات لا عن طريق التفاوض .  
وقبل ان ينقض هذا القرار والقرارات الاخرى الاربعة عشر بصورة مخزية ، يفرض الواجب على الامم المتحدة ان تنفذ قرارها . وكل شعار ينطوي على موافقة اسرائيل ، أو على نشدان المفاوضات معها ، محاولة ، تجلب العار والخزي والحطه للأمم المتحدة .

وقد استعملت كلمة العار يا سيدي الرئيس ، لأن لا معنى آخر إلاه للمفاوضات مع اسرائيل ، وقد بذل السيد القادم من اسرائيل جهود الجبارة لكي يظهر ان القرار رقم ١٩٤ ( ٣ ) ، واحد ومفرد ، ويجب ان ينظر اليه ككل . حسناً ، دعونا نتناول في كليته ، ولنعرض سجل اسرائيل بالنسبة الى القرار في مجموعه .

تنقسم قضية فلسطين يا سيدي الرئيس الى ثلاثة اقسام ، هي قضية اللاجئين ، وقضية الحدود وقضية القدس . وقد عابحت قرارات الجمعية العامة هذه المشاكل الثلاث معالجة كاملة .

أما بالنسبة الى موضوع القدس ، فقد نقلت اسرائيل الى مجلس الوصاية الدولي الوثيقة رقم ( ت ٤٣١ ) ، التي تتضمن البيان الذي اصدره المستر بن غوريون عنها . ولقد قال بن غوريون ما يلي :

« قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وضع القدس في عهدة دولية ، كوحدة قائمة بنفسها . ومثل هذا القرار لا يمكن تنفيذه ، لسبب واحد على الأقل ، وهو معارضة سكان القدس انفسهم ، معارضة لا لين فيها ولا هوادة لهذا المشروع . اما بالنسبة الى دولة اسرائيل ، فلقد كانت لها دائماً وستظل عاصمة واحدة ، هي مدينة القدس الخالدة . لقد كانت عاصمتها

قبل ثلاثة آلاف عام وستظل كذلك الى ابد الآبدين كما نعتقد .  
وما دام ان بن غوريون قد اعلن القدس عاصمة يهودية الى « ابد الآبدين » ،  
فلم يبق في صدد هذه القضية ما نتفاوض عليه .  
وذكرت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في الفقرة الثانية عشرة من  
تقريرها عن سير اعمالها لعام ١٩٥٠ بصدد موضوع اللاجئين ما يلي :  
« لم تفلح لجنة التوفيق في الحصول على موافقة حكومة اسرائيل على  
مبدأ العودة » .

وإزاء هذا التقرير للحقيقة ، هل يبقى هناك يا سيدي الرئيس ما يمكن  
التفاوض عليه في قضية اللاجئين ، عندما ترفض اسرائيل قبول موضوع  
العودة حتى من ناحية المبدأ؟

ووجه ممثل اسرائيل الدائم ، بصدد موضوع الحدود رسالة مؤرخة  
في السابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٤٩ ، الى لجنة التوفيق الدولية  
اعلن فيها ما يلي :

« تؤكد حكومة اسرائيل الان حقها في المناطق التي تمارس فيها سلطتها  
بصورة فعلية . فلقد تحم عليها ان تحارب للحصول على تلك المناطق ...  
ولن تتنازل عن أي شبر من الارض التي تؤلف اسرائيل في الوقت الحاضر » ،  
فبعد هذا البيان ، يا سيدي الرئيس ، هل هناك مجال بأن للمفاوضات  
في موضوع الحدود ، عندما ترفض اسرائيل التخلي عن مناطق خصصتها  
الأمم المتحدة للعرب ؟ وهكذا ليس ثمة ما نتفاوض عليه في أي جزء  
من أجزاء قضية فلسطين .

ويحث شعار الخامس والاخير على اللجوء الى الوسائل السلمية ، بدلاً  
من اللجوء الى قوة السلاح . وليس احب الينا من هذا . فميثاق الأمم المتحدة  
يقضي بتحريم اللجوء الى القوة لحل المشاكل الدولية . ومن الواجب تسوية  
كافة المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وقد سوّيت المشكلة في قضية  
اللاجئين في كانون الاول عام ١٩٤٨ ، بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة



في تأييد العودة . ويلح اللاجئون عليكم منذ ذلك التاريخ بالوسائل السلمية ،  
بطلبهم العودة . وقد اوضحوا هذه الرغبة بالعرائض المباشرة ، وعن  
طريق لجنة التوفيق الدولية ، ومدير وكالة غوث اللاجئين ، وبواسطة  
وفود الدول العربية . وقد طالب اللاجئون دائماً باتخاذ الوسائل الفعالة  
لوضع حقوقهم موضع التنفيذ . واستمروا طيلة اربعة عشر عاماً في اللجوء  
الى الوسائل السلمية في المطالبة بهذه الحقوق . ولكن حتام يظلون في  
موقف انتظار الأمم المتحدة التي لاتفعل لهم شيئاً ، واللجوء الى القوة غير  
مقبول اذا كانت الامم المتحدة تلجأ الى العمل . أما عندما تتقاعس وتتكاسل ،  
ويظل اللاجئون اربعة عشر عاماً ، وليس لهم من سبيل يتبعونه الآن الا  
ان ينفذوا القانون بأيديهم . وحقيقة القضية هي ان اسرائيل منذ البداية  
قد لجأت الى العنف والقوة . وقد اقيمت اسرائيل بقوة السلاح . وكانت  
لجنة كينغ كرين الامريكية قد اعلنت في عام ١٩٢١ ، ان مشروع الصهيونية  
باقامة دولة يهودية لا يمكن ان يتحقق إلا بالقوة العسكرية . وابلغ الرئيس  
روزفلت وزارة الخارجية الامريكية بعد عودته من زيارته للشرق الاوسط ،  
انه يرى ان الدولة اليهودية في فلسطين لا يمكن قيامها ولا المحافظة عليها  
الا بقوة السلاح . وقد ابلغ السيد القادم من اسرائيل ، هذه اللجنة الموقرة  
يوم أمس الأول انه ليست هناك اية نتيجة واقعية ، الا حرب تقضي  
على دولة اسرائيل ، يمكن لها ان تعيد اسكان اللاجئين على انقاضها .  
ومن حق السيد القادم من اسرائيل ، ان يتحدث بمثل هذا الاستخفاف  
عن الانقراض ، لأن الارض ليست أرض اسرائيل ، ولا الممتلكات ممتلكاتها .  
وهذه هي الخطة التي يلجأ اليها كل جيش متقهقر ، في تدمير الارض التي  
يملكها جيش الاعداء . ومع ذلك ، فقد وضعت اسرائيل السؤال بوضوح ،  
ونرى لزاماً علينا ان نرد عليه بصراحة ووضوح ايضاً . فلقد قامت اسرائيل ،  
لا على اعتبار انها التنفيذ السلمي لقرار الأمم المتحدة . ولقد اقيمت بقوة  
السلاح ، وتمكنت اسرائيل بقوة السلاح ايضاً ، من اخراج شعب فلسطين

من بلاده ، وحرمانه من املاكه . وقد اكدت اسرائيل في هذه الدورة ، ان العودة لا يمكن ان تتحقق الا بالحرب . اذن فلم يبق أمام عرب فلسطين من خيار الا في اللجوء الى الحرب . انها حرب تحريرية على كل حال ، لاستعادة ديارهم ووطنهم ، وستكون حرباً في معرض الدفاع عن النفس . وهي حرب استثنائها اسرائيل ، بتنكرها لسلطة الأمم المتحدة .

فعلى اسرائيل والحالة هذه ، ان لا تتذمر من استعدادات العرب العسكرية . فاذا كنت لا تعيد لي بيتي الا بالحرب ، فان ردي عليك هو الحرب ، ولا شيء غيرها . وعرب فلسطين ، في جيلهم الراهن ، أو في الاجيال التالية ، لن يوفروا طاقة او جهداً الى ان يروا بلادهم وقد تحورت حتى آخر شبر منها . ومع ذلك ، فقد اكد عدد من الوفود ، في محاولة للحفاظ على السلام ، الحاجة الى حل فوري لمشكلة اللاجئين . واود ان اؤكد ، ان البحث عن الحل يجب ان لا يكون في حدود المبدأ ، فان المبدأ قد تقرّر منذ امد ، وليس هناك من قوة في الارض تستطيع نكرانه . أجل ، يجب ان يتركز الحل على وسائل التنفيذ واجراءاته . ومن الأمور المسلم بها ان مشكلة اللاجئين تؤلف جزءاً من القضية الفلسطينية . وهذا من اهم الحقائق الرئيسية التي ادرجها مدير وكالة الاغاثة في تقريره . والحل الذي اوصى به في القرار رقم ١٨١ (إس ٢) . لعام ١٩٤٧ . قد برهن على انه كارثة ، اذ ادى الى مشكلة اللاجئين ، واسفر عن الصدام ، وأثر تدهور حالة الأمن . وما زال هذا الحل ، يفرّخ عدم الاستقرار ، واذا قدر له البقاء ، فسبوذي الى نتائج لا يعلم الا الله عقباها . وعلى الأمم المتحدة واجب ، اعادة النظر في ذلك القرار . ولا ريب في ان مثل هذه الاعادة ، هي وسيلة واحدة من الوسائل السلمية ، لرفع حيف ، وازالة ظلم . وقد حاول السيد القادم من اسرائيل عبثاً ، تحطيم القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ ، القاضي بعودة اللاجئين ، ولكن مباحكاته ومغالطاته لم تجده فتيلاً . وقد بذلت اسرائيل في عام ١٩٤٨ كل جهد ممكن للحيلولة دون اتخاذ قرار

العودة . ولكن على الرغم من جميع الحجج التي استندت اليها ، سيادة اسرائيل ، وأمنها ، واسطورة الصلح معها ، فان الجمعية العامة قد اتخذت قرارها . وليس في ذلك القرار أي موضع لخطأ أو خطأ .  
لكن القرار الذي يقف اليوم ، منسوخاً وباطلاً ، هو قرار عام ١٩٤٧ ، الذي أدى الى قيام اسرائيل .

فالأمم المتحدة ، ليست مخولة من الناحية الاولى ، بتقسيم أية بلاد ضد رغبات شعبها . ولم تلجأ الأمم المتحدة ، في أي من القضايا الاستعمارية التي بحثتها ؛ والتي تتناول القارتين الاسيوية والافريقية ، الى التقسيم كحل . فالسلامة الاقليمية لاية بلاد ، من الامور الجوهرية التي تقوم عليها الأمم المتحدة . وعندما قضت بتقسيم فلسطين ، فانها تنكرت ببساطة لميثاقها .

وخلافاً لما ذكره السيد القادم من اسرائيل واستنتجه ، فان تقسيم شبه القارة الهندية ، الذي أدى الى قيام دولتين ذاتي سيادة ، هما الهند والباكستان ، قد تم خارج نطاق الامم المتحدة ، وبموافقة الشعب المعني بالموضوع . أما في قضية فلسطين فلم يقتصر الأمر على مجرد الافتقار الى الموافقة ، بل كانت هناك ايضاً معارضة قوية حازمة ، كما ان اليهود في فلسطين ، وهذا ادهى وأمر ، كانوا يشكلون الاقلية . ولم يكونوا يعدون حشدأً غريباً يجتمع في ارض غريبة عليه ، وفيه تبدو بوضوح جميع مظاهر الغزو . وفي موضوع قبرص ايضاً ، حيث توجد طائفتان الطائفة التركية والطائفة اليونانية جرى البحث عن الحل ضمن اطار دولة موحدة ، لا على اساس التقسيم . وكان الاتراك واليونانيون في قبرص ، ايضاً من المواطنين الشرعيين في تلك البلاد لا من الغرباء عنها .

واخيراً ، لم يرتفع صوت واحد في قضية الكونغو ، يؤيد تقسيمها أو تقطيع اوصالها . بل على النقيض من ذلك ، اجمعت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة ، على التأكيد بضرورة الحفاظ على وحدة الكونغو الاقليمية .



يضاف الى هذا ان قرار عام ١٩٤٧ مشبع بالاشريعة . فالافتراضات التي ارتكز عليها ، قد انهارت ، وغدت اعادة النظر فيه من جانب الأمم المتحدة ، واجباً محتوماً ، تقضي به على الأقل ضرورة عودة اللاجئين الى ديارهم .

وتضم سجلات الأمم المتحدة ان الدول التي اقترعت الى جانب القرار . قد قامت بذلك العمل ، متذمرة برمة ، مما يبطل اقتراحها . وعندما تحدث ممثل السويد عن الخطة الرامية الى خلق اسرائيل قال : « ان لهذا المشروع بعض نقاط الضعف فيه ، كما ان فيه الكثير من الاشياء التي يهملها رغم ما فيها من خطورة » . وقال ممثل كندا ما نصه : « اننا نؤيد المشروع بقلوب يفعمها الحزن ، ويغرقها التشاؤم » . وتحدث مندوب نيوزيلنده عن « الاخطاء الخطيرة التي ينطوي عليها المشروع الراهن » . وقال وزير خارجية بلجيكا ، عن المشروع « اننا لسنا على ثقة بأن المشروع عادل كل العدالة . بل اننا لنشك في عمليته ، ونحن نخشى ان يكون منظوباً على اخطار عظيمة ... والقضية الفلسطينية ، مزعجة بصورة خاصة لبلجيكا . فعلى البلجيكين ان يبذلوا محاولة اولاً لفهم الصهيونية . فالوطن القومي لمواطنينا اليهود ، يقوم في بلجيكا . ولم يسبق لأحد ، منا ، ان عاملهم معاملة ، تحملهم على محاولة البحث عن وطن آخر لهم في فلسطين » . وتصور المندوب الامريكاني ان « الحدود بين الدولتين اليهودية والعربية سيسودها الود والهدوء ، تماماً كالحدود التي تمتد ثلاثة آلاف ميل بين كندا والولايات المتحدة » . وكان القرار في جميع فقراته ، يستهدف الوصول الى السلام في البلاد المقدسة . وكانت هذه هي الافتراضات التي تقدم بها الوفود التي ايدت قرار عام ١٩٤٧ ، وهي افتراضات ظهر بطلانها ، بالحالة السائدة من القلق التي تشمل الشرق الاوسط بكامله منذ عام ١٩٤٧ حتى الوقت الحاضر . وقد استهدف ذلك القرار ان يحمل السلام الى جماعتين متنازعتين داخل فلسطين ، ولكنه وسع شقة الخلاف بينهما بعد صدوره ،

واقحم دول المنطقة كلها فيه ، وكاد في عام ١٩٥٦ ان يصل بالعالم كله الى شفير الصراع النووي . واثبتت الحدود التي تصورت الولايات المتحدة انها في هدوءها ستكون شبيهة بالحدود التي تفصل بين الولايات المتحدة وكندا ، انها حدود الكراهية والقلق وسفك الدماء ، وانها عملت على ان تجر في ذيلها اكثر من مليون انسان طردوا من ديارهم .

ومع ذلك ، فقد ولد قرار التقسيم ولادة غير مشروعة منذ البداية . اذ فشل في اللجنة الخاصة في الحصول على اكثرية الثلثين . ولذا فقد استخدم اقصى ما يمكن من الضغط ، لاختطاف الاصوات من هنا او هناك . وتمكين القرار من المرور والنجاح .

وقد اعلن وفد الفيليين قبل الاقتراع النهائي ، بأنه تلقى تعليمات من حكومته للاقتراع ضد المشروع .. لانه يناقض الحقوق الاصلية التي لا تنقض لاي شعب في تقرير مستقبله السياسي ، وفي الحفاظ على وحدة وطنه الاقليمية ... » . واعلن ممثل هايتي في الجمعية العامة ان « مبدأ السيادة يتعارض تمام المعارضة مع اتخاذ هذا القرار » .

ورأينا فجأة مندوب الفيليين يبصر على ظهر الباخرة « الملكة ماري » عائداً الى بلاده ، ويأتي خلفه ليقرع الى جانب القرار . ثم ابصرنا بمفاجأة ثانية ، فقد اقترح مندوب هايتي ايضاً الى جانب القرار . والغيت كذلك اوراق اعتماد المندوب السيامي . وهكذا ادت حملة الضغط التي تظهرها سجلات الأمم المتحدة ، الى تحول خمسة اصوات الى جانب القرار ، وسبعة اخرى الى جانب الامتناع ، مؤمنة في غضون اربع وعشرين ساعة . تحولاً في الاصوات كان كافياً لجمع الاغلبية اللازمة .

وفي مثل هذه الظروف يا سيدي الرئيس . وصلت قضية اللاجئين الى الحلبة الدولية . فقد نبتت مشكلة اللاجئين في أعقاب قضية فلسطين . واذا اردتم حل مشكلة اللاجئين بالعودة ، فعليكم ان تحلوا قضية فلسطين . وليس ثمة من حل لهذه القضية ، الا حل واحد . وهذه هي الطريقة التي



نرى فيها هذا الحل .

ان فلسطين دولة قابعة في ظل الانتداب . وهذا هو وضعها الحقيقي في ظل عصبة الامم . وعلى الأمم المتحدة كخليفة للعصبة ، ان تحترم استقلالها السياسي ، وسلامة اراضيها . ومن الواجب اعادة اللاجئين الى ديارهم ، واعادة فلسطين الى وحدتها . وليس ثمة من حاجة الى القول ، بأن اليهود ، من مواطني فلسطين الشرعيين ، سيتمتعون بحقوقهم كاملة غير منقوصة . والنصف مليون من اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية الى فلسطين في الحقبة الاخيرة ، سيتمنحون حق الاختيار بين البقاء في فلسطين كمواطنين ، أو العودة الى ديارهم الاصلية في البلاد العربية . فنحن نعتبر هؤلاء ، من مواطنينا . أما بقية المهاجرين ، فيجب إما ان يعودوا الى البلاد الاصلية التي جاءوا منها ، او يذهبوا حيث شاءوا ، وحيث استطاعوا الذهاب . وهكذا يعود الوضع الى طبيعته في فلسطين . وفي وسع شعبها ، أو اهلها الاصليين من مسلمين ومسيحيين ويهود على السواء ، ان ينشئوا دولتهم ، على اسس من المبادئ الديمقراطية ، والدستور الديمقراطي . وفي وسع فلسطين كدولة حرة مستقلة ، ان تنضم الى الأمم المتحدة ، وان يضم وفدها مندوبين مسلمين ومسيحيين ويهوداً طبقاً لكفايتهم وجدارتهم .

فهذا هو السبيل الوحيد في رأينا ، وفي ادراكنا ، لحل قضية اللاجئين ، وهو السبيل الوحيد ايضاً لحل مشكلة فلسطين . انه في الحقيقة السبيل الوحيد لاحلال السلام في البلاد المقدسة وفي الشرق الاوسط والعالم بأسره .

أما مع وجود اسرائيل كدولة ، فلن تكون هناك عودة للاجئين ، ولن يكون ثمة سلام في فلسطين ، او استقرار في الشرق الاوسط ، او هدوء في العالم . وعلى الأمم المتحدة ان تختار بين اسرائيل والسلام . أما نحن فإننا نختار السلام . فالارض ارضنا ، والشعب شعبنا . وليس



في وسعنا ان نختار الا السلام . وفي معركتنا من اجل السلام ، لن نوفر  
جهداً او تضحية ، مهما بلغت هذه التضحية في شأوها ، اذ ان القضية  
عظيمة ونبيلة تستحق كل تضحية وفداء .

وجدير بالأمم المتحدة . ان تشترك معنا في جهودنا المصممة على احقاق  
الحق ، وابطال الباطل . وتحقيق السلام في ارض نبي السلام .



## أرقام وحقائق

نص الخطاب الذي القاه الاستاذ احمد الشقيري ، وزير الدولة السعودي ، ورئيس وفد المملكة العربية السعودية ، في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة ، في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٦١ ، إبان الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

سيدي الرئيس ! حضرات الزملاء المحترمين :  
لقد وصلنا الآن الى مرحلة التقرير ، وليس في رأيي ان اعود الى المناقشة العامة ، ومشروع القرار المعروض على اللجنة ( A / Spc / L. 61 ) ذو طابع محدود ، ولذا سأحاول التقييد ضمن حدوده ، دون الخوض في اية مناقشات سياسية او في اية مواضيع غريبة عن جوهره .  
واود ان احصر حديثي من ناحية جميع القضايا التي انطوى عليها مشروع القرار ، في موضوع ممتلكات اللاجئين : ولما كنا لسنا في معرض التصرف نهائياً بهذه القضية في الدورة الراهنة ، ولما كان الكثير منها سيوَجَل الى الدورة المقبلة ، فقد رأيت لزاماً علي ان انقل الى الدول الاعضاء في



هذه المنظمة ، عن طريق وفودها المحترمة ، بياناً معززاً بالأرقام عن هذه القضية . ولا ريب في ان هذا البيان سيساعدنا كثيراً في معالجة الموضوع علاجاً يقوم على التفهم في دورة الخريف المقبلة . وسيضمن هذا البيان في الوقت نفسه سد الحاجة الى اطلاع اللجنة الموقرة على الحقائق الاساسية المتعلقة بالموضوع ، بحيث تتمكن من تفهم القرار المعروض على اللجنة تفهماً أشدّ ، وأقوى .

وعلى الرغم مما قد يبدو في الموضوع من تعقيد ، الا انه بسيط كل البساطة ، وبريء كل البراءة . ولا تحتاج القضية الى الشرح والبيان ، بسبب ما فيها من تعقيد ، قد يبدو متأصلاً وفطرياً وطبيعياً . لكن الحقيقة ان المشكلة قد تبدو في ظاهرها معقدة وصعبة على الحل ، بسبب ما يرافقها من جهل ، أو سوء تصوير نتيجة الحملات الدعائية الصهيونية الشديدة . وقد يرجع هذا التعقيد الظاهري من ناحية أخرى ، الى ان الدول الوافدة الينا حديثاً هنا ، والتي هللنا لاستقلالها ، كانت مشغولة بحركات تحررها ، حتى انها لم تتوافر لديها الفرصة ، للتوغل عميقاً في درس القضية . وقد تكون الدول الاعضاء القديمة ، قد نسيت الكثير من هذه الحقائق بسبب هذا الفيض الضخم من السجلات والتقارير ، ومختلف انواع المطبوعات عن مشكلة فلسطين . ولكننا اذا تطلعنا الى هذه القضية في المنظار الصحيح الذي يجب ان نتطلع به اليها ، بدت لنا بسيطة للغاية وبدائية . واذا ما عرضت الحقائق عرضاً صحيحاً ، كان في وسع أي انسان عادي ان يحدد موقفه من القضية بنزاهة وانصاف وعدل وامانة . ولن تكونوا ايها السادة الدولي . فالمسألة تغدو بسيطة للغاية بحيث يستطيع حتى رجل الشارع نفسه ، ان يستوعبها في عقله ، وان يحكم عليها بضميره .

وتتلخص القضية كلها في سؤال واحد ، ترى ما هي ممتلكات اللاجئين ؟ وانا لا أرمي الى استفزاز مشاعركم ، واستثارة عواطفكم . فلكل منكم

أيها السادة ممتلكاته التي يتعلق بها ، ويتصل اتصالاً وثيقاً . وهذه الممتلكات ، حتى لو لم تكن ذات قيمة مادية كبيرة ، عزيزة عليكم ، فبعضها يحمل لكم شيئاً من ذكرياتكم الحلوة ، وبعضها يتصل بارتباطات ثمينة ، قد ترجع الى عدة قرون . وأنا لا أريد الحديث اليكم في موضوع ممتلكات اللاجئين على هذا النحو ، أو من هذا الاتجاه .

سأعرض عليكم الحقائق دون عاطفة ، والارقام دون مشاعر . ولا أستطيع مع ذلك ان انكر ، ان هذه الحقائق رغم برودتها ، لا تخلو من الاحساس الدافئة . فهذه الارقام ، رغم ما قد يبدو عليها من ثلوجة وجمود ، ارض دافئة للثارة والحماس . وهذا ليس ناجماً عن خطأ مني او من الارقام والحقائق ، فالقضية كلها ، بطبيعتها ، وبتقديراتها . وبأوضاعها الراهنة ، مأساة ، وكارثة ، ومصيبة .

ولكن دعوني أقول لكم منذ البداية ، وقبل الدخول في الارقام والتفاصيل ، والاحصاءات ، ان ممتلكات اللاجئين شيء يعدو حدود التقدير والتقييم . انها لا تقبل أي تقدير . فمن المستحيل انسانياً ، ان يتحدث الانسان بالارقام عن قيمة ممتلكات اللاجئين . واعتقد ان تعبير « الامتلاك » ، ليس وافياً بالقصد ولا مناسباً . فهذا التعبير ، مهما كانت ضخامة الممتلكات واتساعها ، يمت الى الافراد ، اما في قضيتنا فإن الممتلكات موضوع البحث ، تمت الى مليون لاجيء ... الى شعب كامل بأسره . انها الارث الكامل ، لشعب كامل .

وهكذا فإن القضية التي يتناولها القرار ليست ممتلكات فردية لمجموعة من الرجال والنساء . بل انها ثروات بكاملها ، تم جمعها عبر القرون والاجيال التي يعيها التاريخ . وطالما تدخلت الامم المتحدة في مناسبات عدة لحماية حقوق الافراد الانسانية . وعلى الرغم من ان القانون الدولي لا ينطبق على الافراد ، الا ان الافراد وجدوا من عناية الامم المتحدة بقدر ما لهم من تأثير على العلاقات الدولية . ولقد تدخلت الأمم المتحدة ، ان

خطأً او صواباً ، في قضية الكردينال منتزتي ، رئيس الطائفة الكاثوليكية في المجر . وتدخلت الأمم المتحدة ايضاً ، ان خطأً وان صواباً ، في قضية الاحد عشر طياراً ، الذين احتجزتهم الصين الشيوعية . لقد كانت جميع هذه القضايا ، مشاكل فردية ، ولكن دراستها احتلت سجلات الأمم المتحدة التي اترعت بها .

أما في هذه القضية ، فأتم مدعوون لحماية ثروة تمت للمليون انسان ، ولا تقدر بثمن ، يعيشون الآن على احسان العالم وصدقته ، ويحيون منذ اربعة عشر عاماً حياة النفي والتشريد .

وتمثل ممتلكات اللاجئين بتعبير عام ، ثروة خرافية ، أو اذا شئنا استخدام تعريف معروف ، ثروة لا تصدق . فاللاجئون الذي يعيشون الآن في خيام الأمم المتحدة ، يملكون مدناً بكاملها في بلادهم . ويكفي ان اذكر على سبيل المثال ، يافا ، وعكا ، واللد ، والرملة ، ويسان والمجدل والناصره وشفاعمرو ، دون ان اذكر القدس . أما في صغد وطبريا وحيفا ، فالممتلكات العربية فيها هي الكبرى . ويملك العرب ايضاً ما لا يقل عن ٣٨٨ بلدة وقرية بالإضافة الى اجزاء من ٩٤ مدينة وبلدة اخرى . وهم يملكون على الاقل مائة الف حانوت بالإضافة الى مئات المؤسسات الصناعية والزراعية . وكان العرب ينتجون ثمانين في المائة من محصول البلاد في الحبوب و (٩٨) في المائة من محصول زيتونها و (٧٥) في المائة من محصول حمضياتها . ويملك العرب من بساتين البرتقال ، وهي عماد ثروة البلاد ، ما لا يقل عن مائة وعشرين الف دونم من الارض المزروعة . ويبلغ ناتج البرتقال العربي مليوناً وربع المليون من الصناديق في كل عام ، وهي تعادل ملايين الدولارات في الأسواق العالمية . وبرتقال يافا ، الذي تجدونه في كل مكان في العالم ، ملك للعرب ، بل هو ثمرة كدهم ، ورأسالمهم وعرقهم منذ اجيال واجيال . ويؤلف انتاج العرب من الزيتون وزيته ثالث مورد اساسي من موارد البلاد وصادراتها . ويطلق الفلاحون على بعض غابات الزيتون ،



اسم الغابات الرومانية ، مما يعني ان الفلاحين العرب قد عملوا في زراعتها منذ ايام الرومان ، في الحقبة التي سبقت ظهور النبي العظيم ، السيد المسيح ، وارتبط تاريخه بتاريخ البلاد المقدسة . حتى الحجارة كان العرب يصدرونها من خمسة وعشرين محجراً عربياً ، بالاضافة الى مئات المحاجر العربية التي كان ناتجها يستخدم في اعمال البناء المحلية .

واذا ما انتقلنا من التعميم الى الاحصاءات ، نجد ان ما يملكه العرب كلية يؤلف ٢٠ بلدة و ٨٤١ قرية في البلاد . وتمثل هذه المدن ١٥,١٥٢ فداناً من الارض ، بينما تمثل القرى ٨,٣٨٣ فداناً . واذا ما استثنينا ، منطقة النقب ، وهي ارض عربية بكاملها ، تشمل نصف مساحة فلسطين كلها ، فان ملكية العرب في البلاد ضخمة كل الضخامة وواسعة كل الاتساع . فهم يملكون ٣٣,٨٤٢ فداناً من الحمضيات و ٢٥٥,٦٥٢ فداناً من الاشجار المثمرة الاخرى ، و ٧,٨٦٦ فداناً من الارض الواقعة تحت الري و ١,١٣٥,٣٨٦ فداناً من الاراضي المزروعة و ١,٢٠٣,٣٢٢ فداناً من الاراضي غير المزروعة . ويملك العرب في منطقة القدس الدولية وحدها ثلاث مدن وسبع عشرة قرية . وفي الامكان تفهم سعة ما يملكه العرب ، بمقارنتها بما يملكه اليهود في فلسطين . ولا يزيد ما يملكه اليهود من مساحة فلسطين كلها التي قدرتها حكومة الانتداب البريطانية بعشرة آلاف ومائة وثلاثة وستين ميلاً مربعاً على ٣٧٢,٩٢٥ فداناً . هي ثمرة مئات السنين من شراء الأراضي التي يدعمها المال الصهيوني والتأييد البريطاني . وهذا يعني ان مجموع ما يملكه اليهود في فلسطين لا يمثل اكثر من خمسة في المائة من مجموع مساحتها . واذا ما رجعنا الى مشروع التقسيم ، تبين لنا ان ما يملكه اليهود فيما يسمى بالدولة التي خصصت لهم ، لا يزيد على تسعة في المائة من مجموع مساحتها . فتصوروا يا رعاكم الله . أما في منطقة القدس الدولية فلا تزيد ممتلكات اليهود على السبعة في المائة ، فتصوروا . وفي مدينة القدس الجديدة ، التي تسيطر عليها اسرائيل الآن ، وتعتبرها عاصمتها الخالدة ، لا يزيد

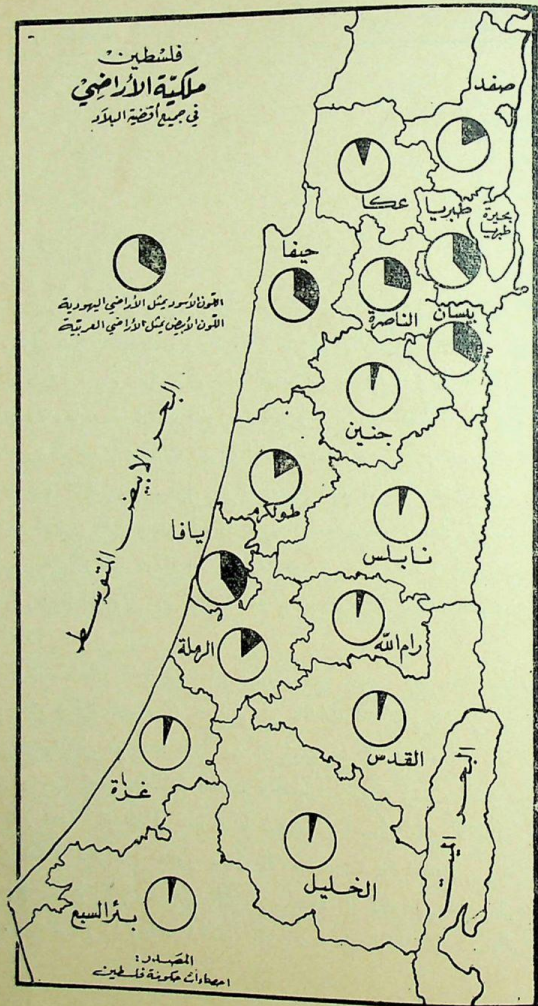
ما يملكه اليهود فيها على ستة وعشرين في المائة من مجموع مساحتها . فتصوروا .  
 وليس في الدولة اليهودية ، الا مدينة واحدة يمكن ان تعتبر يهودية بكاملها .  
 وتسيطر اسرائيل الآن ، على مساحات في فلسطين تزيد واحداً وعشرين  
 في المائة على مجموع المساحة التي خصصت للدولة اليهودية بموجب مشروع  
 التقسيم لعام ١٩٤٧ .

ولست هذه الارقام التي عرضتها عليكم ، من وضعنا وتأليفنا . انها  
 مستقاة من الاحصاءات الرسمية للدولة البريطانية التي كانت منتدبة على  
 فلسطين ، والتي حكمت البلاد نحواً من ثلاثين عاماً ، ومن تقارير لجنة  
 الامم المتحدة ، التي عهد اليها بدراسة قضية فلسطين .

ولاقدم للجنة الموقرة ، صورة واضحة ، عن الاهمية الحقيقية لمشروع  
 القرار المعروف عليها ، ارجو ان يسمح لي بقراءة هذا الجدول ، الذي  
 يبين نسبة ممتلكات اليهود في فلسطين ، وهو جدول اعدهته اللجنة التابعة  
 للأمم المتحدة .

القضاء	نسبة ما يملكه اليهود
صفد	١٨ %
عكا	٣
طبريا	٣٨
بيسان	٣٤
الناصرة	٢٨
حيفا	٣٥
جنين	اقل من ١
نابلس	صفر
طولكرم	١٧
رام الله	١
القدس	٢

فلسطين  
ملكية الأراضي  
في جميع أقطاب البلاد





نسبة ما يملكه اليهود

٪	١
»	٣٩
»	١٤
»	٤
»	١
»	١/٢

القضاء

الخليل
يافا
الرملة
غزة
بئر السبع
النقب

ولقد غدا العالم بأسره يدرك ما حل بالثروة العربية ، فقد اغتصبت اسرائيل هذه الممتلكات ، ووضعت يدها على انتاجها ، واجورها ، وريعها ، وقد سمعنا احياناً نعتاً يطلق على الممتلكات العربية ، بأنها ممتلكات عربية مهجورة ، ان هذا النعت ظلم صارخ . ومن التنكر الظالم للعدل والانصاف ان نتحدث عن الممتلكات العربية وكأنها مهجورة او متروكة . انها ممتلكات مغتصبة ، اغتصبتها اسرائيل . وقد اصبح العالم من الناحية الثانية ، يعرف حقيقة الوضع الذي يعيش فيه اللاجئون في حاضرمهم ، فقد رسمت تقارير المدير العام لوكالة غوث اللاجئين ما هم فيه من شقاء ، بعبارات مؤثرة للغاية . انهم يعيشون على الصدقة الدولية بمعدل سبعة سنتات للفرد في اليوم الواحد .

وتثور اسئلة عدة من هذه الكارثة التي يعيش فيها اللاجئون . فهل من حق هؤلاء التمساع ان يحصلوا على عائدات املاكهم ؟ وهل من حقهم ان يعيشوا على مواردها بدلاً من ان يحبوا على الصدقة والاحسان ؟ وهل من الواجب احترام الملكية الخاصة وحمائتها ؟ هذه ليست اسئلة سياسية ، قد تثير جدلاً او نقاشاً . انها اسئلة تنبعث من اعماق الحق الانساني . الذي يحتل مكاناً كبيراً في جذور ميثاق الامم المتحدة وقواعده . ولم يتمكن اللاجئون حتى الآن من العودة الى ديارهم . على الرغم من خمسة عشر قراراً اتخذتها الجمعية العامة ، وعلى الرغم من وساطة الامم



المتحدة وتوفيقها طيلة اربعة عشر عاماً. ولم يعد لاجيء فرد الى وطنه ، كما لم يعوض على أي لاجيء . ولقد غدت الدول المحسنة قلقة من استمرار التزاماتها المالية . وهي ولاشك ، تدفع ثمن تحدي إسرائيل ، وثن السياسة التي جاءت بالكارثة الى البلاد المقدسة والى شعبها .

ولهذا فمن الطبيعي ، ومن اصول العدالة . وقواعد الانسانية ، ان تحمي ممتلكات اللاجئين . وغدا من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات لاقامة جهاز للأمم المتحدة ، يضمن حماية ممتلكات العرب ، وجمع ريعها واجورها .

ولا يفرض مشروع القرار المعروض على اللجنة الموقرة ، اية اعباء مالية على الأمم المتحدة ، بل انه سينخفض حتماً ، وعلى المدى الطويل ، من اعباء الامم المتحدة الراهنة . وستدفع تكاليف اقامة جهاز للأمم المتحدة ، يتولى تصريف الشؤون المتعلقة بممتلكات اللاجئين ، من عائدات هذه الممتلكات نفسها . واني مخول القول ، بالنيابة عن اللاجئين ، أنهم على استعداد تام لدفع نفقات الوكالة الدولية التي ستتولى تصريف شؤون ممتلكاتهم . واذا اتخذت الأمم المتحدة مثل هذا الاجراء ، فانه سيكون متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ، نصاً وروحاً . فنحن ملزمون بموجب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاقنا ، بشجيع ، وحث « احترام حقوق الانسان ، وضمان الحريات الاساسية للجميع ، دون تمييز في العنصر أو الجنس او اللغة او الدين » . وقد اوضح الميثاق بالاضافة الى ذلك اصرار الامم المتحدة « على تأكيد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامة الشخصية الانسانية وقيمتها ، وبالحقوق المتكافئة لجميع الناس رجالاً ونساءً ، ولكافة الدول ، صغيرها وكبيرها » . واذا قدر لهذه المبادئ الاساسية والمثل الرفيعة ان تطبق ، فانها جديرة بالتطبيق ، كل الجدارة ، في هذا القرار الذي يتناول ممتلكات اللاجئين .

وقد سبق للكونت برنادوت ان اوضح في عام ١٩٤٨ ، ان هؤلاء

اللاجئين ، ليسوا مواطنين في الدول العربية . أنهم مواطنون في فلسطين ، وكانوا أمانة مقدسة في عهدة عصبة الأمم ، ثم انتقلت هذه الامانة الى الأمم المتحدة . ويتطلع اللاجئون الى الأمم المتحدة ، على اعتبار انها ملاذهم الاخير . فإذا عجزت الأمم المتحدة عن مساعدتهم في الحفاظ على املاكهم ، فمن حقهم ، ان يتساءلوا ، عن جدوى الأمم المتحدة وفائدتها . وبالفعل ، ما هو الخير الذي يرجى من الأمم المتحدة للعالم ، اذا كانت تتعاس عن اتخاذ الاجراءات لحماية الممتلكات الفردية ، وبالاخص ، وهو ادهى وأمر ، اذا كانت تتعاس عن حماية الممتلكات الفردية التي تعود الى أحد اللاجئين .

وليس ثمة إلا اعتراض واحد ، يمكن ان يثار ضد مشروع القرار المعروف علينا ، وهو ان اسرائيل ، دولة ذات سيادة ، وان ليس من حق الأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون الداخلية لدولها الاعضاء .

ولا اود الخوض تفصيلاً في موضوع سيادة اسرائيل . فقد سبق لي ان اوضحت في مناسبات عدة ، آراءنا في هذا الموضوع ، وما زالت هذه الآراء على حالها ، لا تتغير ولا تتبدل . ولكني اود على كل حال ، ان ارد على هذا الاعتراض من وجهة نظر الفقه القانوني للأمم المتحدة نفسها . ولا ريب في ان أول ما نذكره في هذا الموضوع ان المادة السابعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على انه « لا يجوز مطلقاً نزع ملكية اي انسان بصورة استبدادية » .

وعلينا ان نذكر ايضاً ، وفوق كل اعتبار آخر ، ان سيادة اسرائيل ، هي من خلق الأمم المتحدة . فاسرائيل ، ليست بالدولة العضو التي انضمت الى الأمم المتحدة كما تنضم اليها باقي الدول الاعضاء . ولا يمكن مضاهاة سيادة اسرائيل بسيادتنا ، ولا وجودها بوجودنا جميعاً . فليس للأمم المتحدة فضل في اقامة سيادتكم او وجودكم القومي . أما سيادة اسرائيل ، ووجودها القومي ، فمدينان بالخلق للأمم المتحدة . ولقد وجدت اسرائيل بموجب قرار اتخذته الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ (القرار رقم ١٨١-س٢)



وهو وثيقة مطولة ، تحمل جميع صفات التشريع وسمايته ، فخطط حدودها ، ورسم كيائها ، ووضع التزامات وقيداً على سيادتها . وقد انطوى ذلك القرار على عدد من الارشادات التي تناولت ما يجب ان تعمله اسرائيل ، وما لا يجب ان تعمله .

وهكذا فان لسيادة اسرائيل طابعاً فريداً في نوعه . انها لا تنبثق من الكيان العادي للدولة ، او المفاهيم العادية للسيادة . انها سيادة ذات طبيعة خاصة ، خلقتها الأمم المتحدة ، وفرضت عليها الكثير من القيود ، ووضعت عليها العديد من الحدود .

ولهذا السبب وحده ، لا تستطيع اسرائيل ، أو اية دولة تنطق بلسانها ان تثير حجة السيادة . وعلى اسرائيل ، ان تقف وقد خلعت عنها سيادتها في هذا الموضوع الذي يتعلق بمشروع القرار .

ولكن قد يثار السؤال ، وهو اين تقف السيادة من هذه القضية ؟ ورددي على هذا السؤال في منتهى البساطة .

ان السيادة قائمة في الامم المتحدة . وقد اتخذت الأمم المتحدة لنفسها الحق القانوني في قضية فلسطين منذ بدايتها . فقد انتقلت صلاحيات عصبة الأمم في موضوع فلسطين الى الأمم المتحدة . وقد نص قرار عام ١٩٤٧ ، على احتفاظ الأمم المتحدة بالحق القانوني المتخلف ، أي بالحق القانوني تجاه العرب المقيمين في الدولة اليهودية .

وقد نص قرار الجمعية العامة بصورة خاصة على وجوب اشتغال دستور اسرائيل على نصوص معينة بينها « حماية الحقوق الانسانية .. » والتحرر من الاغتصاب الاستبدادي ، وحماية الملكية الشخصية » ، وكذلك « حماية حقوق الاقليات ومصالحها ، حماية كاملة » . وتضمنت المادة الثامنة من الفصل الثاني من القرار . توصية « بعدم انتزاع أية اراض يملكها أي عربي في الدولة اليهودية » . أما بالنسبة الى الممتلكات المطلوبة للمصلحة العامة ، فقد اشترط القرار « في جميع حالات نزع الملكية ، دفع التعويضات

الكاملة ، كما تقررها المحكمة العليا ، وعلى ان يتم الدفع قبل انتزاع الملكية ، ومن هذا ترون يا سيدي الرئيس ، ان نفس القرار الذي ادى الى خلق اسرائيل ، قد حرّمها من السيادة على قضية املاك اللاجئين .

ولم يقتصر تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية على عام ١٩٤٧ . ففي الدورة الثالثة ، وبناء على توصية من الوسيط الدولي ، عهدت الجمعية العامة في قرارها رقم (٣) ، بتاريخ الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٤٨ ، الى لجنة التوفيق الدولية لفلسطين بمسائل التعويض والتأمين في قضايا ممتلكات اللاجئين . ووجهت الجمعية العامة في دورتها الخامسة وبموجب قرارها رقم ٣٩٤ (٥) الصادر بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩٥٠ لجنة التوفيق لاقامة مكتب تحت اشرافها وإدارتها ، تكون من بين مهامه وضع « الاجراءات لحماية حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم » .

ومن هذا يتبين لكم ، يا سيدي الرئيس ، ان قضية حماية ممتلكات اللاجئين ليست بالشيء الجديد على الأمم المتحدة . فلقد حملت الصلاحية القانونية في هذا الصدد ، وليس ثمة من سبب الآن يدعو الى عدم استمرار الامم المتحدة ، في هذه الصلاحية القانونية التي حملتها على نفسها . ولقد حملت الأمم المتحدة على عاتقها الصلاحية القانونية في قضية فلسطين منذ بدايتها ، ومن العدالة ان لا تنتهي هذه الصلاحية بنقطة من الغبن والاحجاف . فمن الواجب ان تستمر صلاحية الأمم المتحدة القانونية ، الى ان تتحقق العدالة تمام التحقيق في القضية بمجموعها .

وسعيّاً منا وراء العدالة ، علينا ان نرقب كيف تصرفت اسرائيل بممتلكات اللاجئين . انها قصة يطول شرحها وسردها . ولكن في وسعنا اختصارها بكلمة واحدة ، وهي ان اسرائيل سرقت املاك العرب ، أو انها قد اغتصبتها ، اذا اردنا استعمال كلمة ارق . فلقد اغتصبت اسرائيل كد الاجيال العربية وعرقها ، واخذت مدنهم ، وقراهم ، وارضيتهم ، ومزارعهم ، ومصانعهم ، وحوانيتهم ، وممتلكاتهم العامة ، وممتلكاتهم الخاصة التي لا تقدر بثمن .

وقد رسم الكونت برنادوت منذ ايلول عام ١٩٤٨ ، في تقريره الى الأمم المتحدة ، صورة جانبية ، لهذا الوضع اذ قال : « هناك تقارير متواترة ، من مصادر موثوقة تتحدث عن اعمال نهب وسلب وسطو واسعة النطاق . وعن تدمير قرى بكاملها ، دون اية ضرورة عسكرية . ومسؤولية اسرائيل عن اعادة الممتلكات العربية الخاصة لاصحابها العرب ، والتعويض على ما لحقها من اضرار وتدمير طائش ، مسؤولة واضحة .. »

ومورد هذه الممتلكات في حد ذاته ضخمة ، هذا اذا لم نشأ الحديث عن قيمتها . ويبلغ ملايين الدولارات . ويشير احصاء فيه الكثير من التحفظ ، عن ممتلكات العرب التي اغتصبتها اسرائيل الى الارقام التالية :

#### بالجنيهات الإسرائيلية

١٤,٧٥٠,٠٠٠	}	دخل بساتين البرتقال
		والزيتون والاشجار المثمرة الاخرى ..
١٠,٠٠٠,٠٠٠		اجور الاراضي العربية المزروعة ...
٢٢,٧٥٠,٠٠٠	}	اجور ابنية العرب ومسكنهم ومؤسساتهم
		التجارية ...
<u>٤٧,٥٠٠,٠٠٠</u>		المجموع

وقد لجأت اسرائيل لتمكن من اغتصاب املاك العرب الى عدد من الحيل القانونية ... فوصفت ممتلكات العرب بأنها مهجورة . ونعتت اصحابها اللاجئين بأنهم من الغائبين ... وهما افتراضان غير مشروعين . فالاملاك العربية لم تهجر ، كما ان اللاجئين لم يتغيروا . وقد اضطروا تحت وطأة الحرب وعنفها ، الى الفرار من مساكنهم وديارهم . ومع ذلك فقد حاولت اسرائيل عن طريق التشريع ، ان تزعم من العرب ممتلكاتهم وللوصول الى هذه الغاية ، نفذت القوانين التالية :

(١) - قانون المناطق المهجورة لعام ١٩٤٨

دفاعاً عن فلسطين (١)



(٢) - انظمة الطوارئ ( زراعة الاراضي المروكة ) ١٩٤٨ - ١٩٤٩

(٣) - انظمة املاك الغائبين ١٩٤٨

(٤) - قانون املاك الغائبين ١٩٥٠

(٥) - قانون سلطة الانماء ( نقل الملكية ) - ١٩٥٠

(٦) - قانون نزع ملكية الاراضي ( لتأييد الاعمال السابقة ) - ١٩٥٣

والاجحاف الصارخ واضح كل الوضوح في جميع هذه القوانين والانظمة التي استهدفت اغتصاب ممتلكات العرب ، ولا ريب في ان عدد الاجراءات الاسرائيلية في حد ذاته دليل واضح على هذا الاجحاف . ومن الطبيعي ان تلجأ الحكومة لتحويل اجحاف صارخ الى امر مشروع ، الى سن عدد ضخم من القوانين .

ولا اود الحوض في تحليل مستفيض لهذا الانتهاك الضخم للشرائع ، الذي يطلق عليه اسم القانون الاسرائيلي . فعناوين هذه القوانين ، واسماؤها ، كافية ، للكشف عن اعمال المصادرة ، والاغتصاب ، ونزع الملكية ، التي بلأت اليها اسرائيل . والاجحاف من الوضوح ، بحيث لا يحتاج الانسان ، الى التفصيل . ويكفي ان يعرف المرء ان هذه القوانين لا ينحصر تطبيقها على اولئك الذين غادروا البلاد ، بل يتجاوزها الى اولئك العرب الذين انتقلوا من ناحية الى اخرى في عين المدينة . وقد تحدث السيد دون بيريز في كتابه الموثوق « اسرائيل واللاجئون » عن حوادث معينة لاشخاص من العرب كانت لهم ممتلكات في مدينة عكا الجديدة ، ولكنهم اعتبروا من الغائبين لأنهم انتقلوا الى المدينة القديمة ، ويكفي ان نعرف ايضاً ان اسرائيل قد تمكنت بموجب هذه القوانين من اغتصاب ممتلكات عربية تقدر بثلاثمائة الف فدان ، تمت الى اشخاص ليسوا جميعاً من الغائبين ، بل بعضهم من العرب الذين يعيشون في الاراضي التي تستولي عليها اسرائيل . وقد يثار الآن سؤال واحد ، وهو كيف يمكن لنا ان نتدخل في التشريع الاسرائيلي ، وكيف يمكن لنا إبطال سلطة اسرائيل التشريعية ؟

ارى لزماً علي هنا من جديد ان اذكر اللجنة الموقرة ، بأن سلطة اسرائيل التشريعية ، ليست مطلقة وغير محدودة . فسيادة اسرائيل في هذه القضية محدودة تماماً ، وقد حددتها الهيئة عينها ، التي أقامتها . وكانت سبب وجودها . وهناك زعم يقول ، بأن من حق اسرائيل ، كعمل من اعمال السيادة ، ان تتصرف بأمالك اللاجئين بالطريقة التي تراها . وقد سبق لي في مناسبة سابقة ان قلت ان لهذه الحجة عن السيادة في الوهلة الأولى ، قوة اقناع ضخمة ، ولا سيما عندما تثار في مثل هذا المجتمع العالمي للدول ، حيث تحرص كل دولة اشد الحرص على سيادتها . بل وتعاني ايضاً من عصباب السيادة . ولكن ليس لهذه الحجة الاسرائيلية ما يؤيدها من الناحية الاساسية . وانا لا اقصد في تحليلي لمفهوم الحقوق السيادية للدولة تجزئة الذرة . فليس ثمة من موضوع دار حوله الكثير من النقاش والجدال ، في القانون الدولي ، بمعاييره المختلفة ، واجراءاته ، وفقهه ، من موضوع سيادة الدولة . فما هو واجب اندول تجاه الافراد من مواطنين وغيرهم ، وما هي حقوقها ؟ ان هذا الواجب وتلك الحقوق ، ما زال ، موضع النقاش والجدال . ولكن ثمة شيئاً واحداً لا يتطرق اليه الشك ، وذلك في ضوء التطور الراهن للقانون الدولي ، وهو انه ليس باستطاعة أية دولة ، ان تضطهد مواطني بلادها ، ولا تستطيع اية دولة ، ان تغدو صاحبة ممتلكاتهم . وكل دولة تتنكر لهذه القواعد التي لا يمكن التنكر لها ، ليست قمينة بالحقوق السيادية ، وليست اهلاً بمقومات السيادة .

وبالاضافة الى هذا ، وبالنسبة الى التشريع بصورة خاصة ، فهناك قيود شديدة مفروضة على سيادة اسرائيل . فمن حق جميع الدول الممثلة في هذه المنظمة باستثناء اسرائيل ، ان تكون لها الصلاحية العادية المألوفة ، لتشريع ما تريد من قوانين بصدد أي موضوع من المواضيع . أما اسرائيل ، فليس في امكانها ان تشرع كما تشرعون انتم . فليست هناك قيود خارجية مفروضة على صلاحياتكم التشريعية ، بخلاف اسرائيل . فقد نص الجزء

(ح) من قرار عام ١٩٤٧ ، عند اشارته الى البيان الصادر حول حقوق العرب داخل اسرائيل ، على ان الأمم المتحدة تقرر « بأن الشروط المفروضة في البيان ، يجب ان يعترف بها كقوانين اساسية لدولة اسرائيل ، وبأنه لا يجوز ان يصدر أي قانون أو نظام أو عمل رسمي ، يتعارض مع هذه الشروط أو يخالفها ، كما لا يجوز ان يتحكم أي قانون أو نظام أو عمل رسمي في هذه الشروط » .

وهكذا لا يقتضينا الحكم على ما في تشاريع اسرائيل ، من مجافاة للشرعية والدستورية والصحة ، اكثر من مجرد التفكير لحظة واحدة ، انها تبطل قرار الأمم المتحدة وتنسخه نسخاً كلياً . ولا ريب في ان تدخل الأمم المتحدة في قوانين اية دولة عضو من اعضائها ، أمر فريد في نوعه ، ولكن مشكلة فلسطين كلها غريبة في نوعها ، وكذلك فإن قيام اسرائيل في حد ذاته ، امر فريد ولا مثيل له . ومن الحق ان يقال ان عدد اعضاء الأمم المتحدة قد تضاعف . منذ قيامها لأول مرة ، ولكن الأمم المتحدة لم تقم بوضع الدستور لأية دولة من اعضائها الجدد . أما في موضوع اسرائيل ، فهذا ما وقع بالفعل ، وبموافقة اسرائيل نفسها . فلقد كانت الأمم المتحدة ، هي التي وضعت لاسرائيل الخطوط العريضة لدستورها . ولذا فان من المنطق والعقل ، بقدر ما هو من الحق ، ان تتدخل الأمم المتحدة في الموضوع نيابة عن اللاجئين . وتقوم اسرائيل بسرقة عائدات ممتلكات اللاجئين سرقة واضحة . ويقول بيان نشر في النشرة الرسمية للوكالة اليهودية بتاريخ الخامس والعشرين من ايار عام ١٩٥١ ، وفي الصفحة ١٤٣١ من النشرة المذكورة ، ما نصه : « لقد استهلك ٤٠ في المائة من العائدات في اعمال التصليح اللازمة و ٢٥ في المائة في دفع الضرائب و ١٣ في المائة في النفقات الادارية و ١٢ في المائة في تطوير المناطق الاخرى » . وهذه الارقام ، تصل بالمجموع الى نحو من مائة في المائة مما يعني ان دخل الممتلكات العربية ، كان في الموازنة النهائية صفراً .



وقد اخذت الأمم المتحدة على عاتقها في قضية فلسطين في عام ١٩٤٧ ،  
اقراراً للظلم والاجحاف . وجدير بالأمم المتحدة اليوم في عام ١٩٦١  
وقمين بشرفها وكرامتها ، ان تأخذ على عاتقها صلاحيات احقاق الحق .  
وكل ما نطلبه من حق ، في مشروع القرار المعروض عليكم ، ليس الا  
ذرة من هذا الحق ، لا الحق كله .

وكل ما نتوخاه من مشروع القرار هذا ، الحفاظ على ممتلكات اللاجئين  
الشخصية ، ومساعدته على الحياة والبقاء .

هذا هو كل ما يتوخاه مشروع القرار بالاختصار . واذا شاء بعضكم  
ان يقترح ضده فليقترح . ولكن اليوم آت ، عندما تسير نتائج المأساة  
الفلسطينية سيرها الطبيعي وتدور دورتها الكاملة . ولن ينفع الندم آنذاك ،  
اذ سيكون الوقت قد فات على اصلاح أي خراب ، او انقاذ اية انقاض .  
اذكروا قولي هذا ولا تنسوه .



## سَتَجِصِدُ امْرِيكَ مَا زَرَعْتُهُ

« نص الكلمة التي القاها الاستاذ احمد الشقيري في اللجنة السياسية الخاصة في السابع عشر من نيسان عام ١٩٦١ . متحدثاً فيها عن موضوع ممتلكات اللاجئين العرب في فلسطين للمرة الثانية » .

سيدي الرئيس !

طلبت الكلمة ثانية ، مستخدماً حقي في الرد ، وفي ايضاح سبب اقتراعي . وسأحاول في كلمتي هذه ، ان اكون موجزاً ، كل اليجاز ، وان لا اخرج عن الموضوع .

فلقد آثرت بعض الوفود ، ان ترد على الحقائق التي اوردتها في البيان الذي القيته امام اللجنة الموقرة ، يوم الخميس المنصرم ، لا بحقائق تستند اليها ، بل بمجموعة من المغالطات والاضاليل . ولم تنج الارقام ايضاً من التشويه والمغالطة ، اذ ارفقت بسيل من التزييف وسوء التصوير . وآثر البعض الآخر ، وقد افتقروا الى الارض التي يقفون عليها ، والاسس التي يستندون اليها ، ان يجولوا في بياناتهم جولات واسعة ، محولين ،



اتهم كلمتي بالاطالة والاطناب . واود ان اوجه الآن حديثي الى هذه الزمرة من الوفود ، التي لا تعدو في عددها ، لحسن الحظ ، حفنة تعد على الاصابع ، وان ارد عليهم بمنتهى الصراحة والوضوح .

ولم يكن البيان الذي القيته امام اللجنة في هذا الموضوع ، اكثر من مجرد سرد للحقائق ، الحقائق التي تستند الى ارقام واحصاءات وحسابات كلها . من اعداد الأمم المتحدة . أما الميثاق الذي اقتبست بعض فقراته ، فهو ميثاق الأمم المتحدة ، ولم تكن القرارات التي سردتها ، الا قرارات الأمم المتحدة . أما لائحة الحقوق التي تلوتها ، فهي الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الأمم المتحدة ايضاً . واما الاتهام الذي اشرت اليه ، فهو عين نهمة الإبادة بالجملة للشعوب على اسس قومية او عنصرية او دينية ، وهو ما حددتموه في اعلانكم المذكور . وهكذا فالقضية في مجموعها ، قضية الأمم المتحدة ، وتقوم على اسس عقائد الامم المتحدة واجراءاتها .

وعلى الرغم من كراهيتي الشديدة للحديث عن نفسي ، الا انني اعتر اشد الاعتزاز ، بأن اقول ، بأنني لست من المرتزقة ، ولست « بصوت سيده » لأي انسان . فنحن هنا نمثل انفسنا ، ولا يمكن لصوتنا أو لاقتراعنا ان يكونا موضع مساومة . وحریتنا في القول والعمل ، هي اثنان ما نملكه على وجه هذه الارض . اننا لا نباع ولا نشري ، ولن نسمح لانفسنا بأن نباع ونشري ، اننا لسنا تابعين لاتفاقات الاعارة والتأجير ، ولن نكون كذلك .

والعيب الوحيد فينا ، وهو عيب جليل الشأن حقاً ، اننا لا نعرض على غيرنا رشوات متنكرة . فنحن لا نعرض على الآخرين القيام بجولات لالقاء محاضرات مقابل اجور عالية ، ولا طبع الكتب بارباح خيالية ، ولا منح الاسهم الاسمية التي تدر دخلاً كبيراً ، ولا العضوية الرسمية في المؤسسات مقابل عائدات سخية ، ولا تسمية شوارعنا باسماء بعض

الناس ، وما شابه ذلك من امور يندى لها الجبين وتشبع غرور الانسان ومظامعه .

أجل اننا نرفض كل هذه الوسائل ، ولا ندعن أمام أي شيء الا ما يفرضه علينا الحق والعدالة . هذا هو سجلنا في الأمم المتحدة منذ قامت هذه الهيئة . ولقد ايدت الوفود العربية ، وانا اعتر بقولي هذا . كل قضية من قضايا الحرية . ولقد ناضلنا دائماً الى جانب التحرر . وحيثما توجد قضية تتعلق بحقوق الانسان . فاننا دائماً معها . ولم نأت الى هنا ، في هذه القضية بالذات لنلقي خطاباً مطولة أو قصيرة ، كما لم نأت لنصوغ عباراتنا في منتهى البلاغة ، او نعرض غاية الفصاحة ، وذروة البيان . ولم نعد الى هنا ، كما ذكر الممثل الامريكى ، لنبداً نقاشاً حاداً . فالقضية تتعلق بديارنا ووطننا . وهي متصل اتصالاً وثيقاً باخواننا واشقائنا ، ولكم انتم ايضاً اخوانكم واشقاؤكم . وعلى هذا ، فالقضية تمثل بالنسبة لنا حقاً وواجباً في آن واحد . فمن حقنا ان ندافع ، ومن واجبكم ان تستجيبوا . فهذه هي الأمم المتحدة ، وهذا هو ميثاقها ، اذا كنتم تريدون الحفاظ على الأمم المتحدة وعلى ميثاقها .

أما اذا شاءت بعض الوفود ان تنتكر لוחي ميثاق الأمم المتحدة ، واذا أراد بعضها ان يخرج على روح الميثاق ، واذا توخى البعض ان يعالج قداسة الاوطان ببسمة صفراء شاحبة . فعلى هؤلاء جميعاً ، ان لا يصدقوا بأن الظلم يمكن له ان يبقى ، وان مؤيديه ، يمكن لهم ، ان يواصلوا الحياة . فالיום ، أو غدًا ، وعاجلاً أو اجلاً ، سينتصر حق الانسان في وطنه ، وما يمثله هذا الوطن من معان رفيعة سامية .

لكن قداسة الوطن ، ولانتهائية حق الانسان في ممتلكاته ، لم تستطعا زحزحة الولايات المتحدة عن موقفها . فلقد اصرت هذه اصراراً حروفاً على معارضة حق اللاجئيين في املاكهم . وعندما يفسح المجال ، للبيانات الشفوية ، والاعلانات الخطائية ، فان الولايات المتحدة لا تألو جهداً في

الاشتراك في سباق على اصدار البيانات السخية واغداقها . ولكن عندما  
 تخين ساعة الحد ، وتعرض قضية تكون محكاً لهذه البيانات ، فإنها تتعاقس  
 وتتخاذل . ولو شئت ان اعرض على لجتكم الموقرة ، ما صدر عن رؤساء  
 جمهورية الولايات المتحدة وقادتها البارزين من بيانات عن حقوق الانسان ،  
 لاقتضى عرضها دورة كاملة . أما الآن وعندما يقوم على جدول اعمالنا  
 بند خاص بحقوق الانسان يتصل بلاجئي فلسطين ، فان الولايات المتحدة ،  
 تنقلب الى اولى الدول المعارضة لحقوق الانسان . وكل ما يطلبه العالم من  
 الولايات المتحدة ، لا اعداد فيلق من فيالق السلام ، بل تجنب تحويل  
 العدالة ، الى جنة فاقدة الحياة . وما نقوله في ردهات الأمم المتحدة ، هو  
 المهم ، أما ما نقوله في خارجها فلا اهمية له . وقد احلت الولايات المتحدة  
 الى ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنها ترفض العودة اليه . وقد اشرت على  
 الولايات المتحدة بالعودة الى قرارات الأمم المتحدة ، ولكن الولايات  
 المتحدة لا تكثر بهذه القرارات . وقد احلت الولايات المتحدة الى الاعلان  
 العالمي لحقوق الانسان ، ولكنها لا تأبه بهذه الحقوق . وقد وجهت الى  
 الولايات المتحدة سؤالاً بسيطاً ، بل وسؤالاً بريئاً ، عما اذا كانت تحترم  
 حقوق الملكية للاجئين ، ولكنها اجابت بأن هذا السؤال ينطوي على  
 نقاش ، فهو من النوع الشائك ويؤدي الى الاحتداد . وبدلاً من ان يرد  
 المندوب الامريكى اعلى سؤالي ، وجه سؤالاً الى الاتحاد السوفياتي ،  
 وكشف الحوار الذي دار بين المندوبين عن تناقض كبير . فقد سألت  
 الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي عما اذا كان يحترم حقوق الملكية  
 الخاصة ، واسفر النقاش بين الماردين الجبارين عن اشياء غريبة ، فالاتحاد  
 السوفياتي ، على الرغم من نظامه الشيوعي ، وايمانه بملكية المجموع ،  
 على استعداد لاحترام الملكية الخاصة كنظام في البلاد الاخرى ، وهذا  
 ما يعبر عنه بالتعايش السلمي . أما الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من  
 نظامها الرأسمالي ، الذي يضع تأكيده على الملكية الخاصة ، تنكر على



اللاجئين حقهم في ممتلكاتهم ، وهو تناقض هائل ، لا يمكن للولايات المتحدة ان تهأ عليه . واذا فشلت ردود المندوب السوفياتي المحترم في الهام الولايات المتحدة ، فهناك رجل واحد في الاتحاد السوفياتي تستطيع الولايات المتحدة ان تعثر عنده على الالهام الذي تفتقر اليه ، اذا لم تجد ما يلهمها في ميثاق الأمم المتحدة . واني اشير يا سيدي الرئيس الى الرائد (الميجور) يوري غاغارين . من الاتحاد السوفياتي ، المواطن الأول للفضاء الخارجي . انني لن اخرج عن الموضوع في حديثي ، بل سأحصره فيه ، واطلع الولايات المتحدة ، على ما في هذا الرجل من الهام وايماء . فقد كان هذا الرجل مؤخراً ، يسبح بين الكواكب والنجوم . وقد تمكن ، وقد فقد وزنه ، وفتح عينيه ، من رؤية الشكل البيضوي للكرة الارضية . ولقد رأى الأفق بشكل لم يسبق لأي منا ان رآه فيه . ورأى ما في الكون من اعاجيب . لا يمكن وصفها وجمال لا يمكن تحديده . ولكن عندما عاد يهبط الى الارض ، وعندما وطئت قدماه ارض الاتحاد السوفياتي ، اميناً سليماً انفجر الرائد غاغارين يغني . ترى ماذا كان يغني رائد الفضاء ؟ لقد كان يغني « ان الوطن يسمع ، وان الوطن يعرف » ، ولكن ما زال امام الولايات المتحدة ان تسمع وان تعرف .

وقد اشرت الى معجزة المعجزات هذه ، لا لأجد فرصة ، اطري فيها الاتحاد السوفياتي ، ذلك لانني لا أجد كلمات تفي هذا العمل المجيد حقه من المجد . وليست بي رغبة في اثاره روح المنافسة والحسد لدى الولايات المتحدة ، ذلك لانها غير معنية بارسال امريكي الى الفضاء الخارجي . انها ليست معنية بهذا الأمر ابداً . ولكن عنايتها ، منصرفه الى اقحام اسرائيل في الفضاء الداخلي للشرق الاوسط . فنجمة داوود ، اهم لدى الولايات المتحدة ، من كل ما في الكون من كواكب ونجوم . وأنا اعرف ان اشارتي لا يمكن ان تكون ودية للولايات المتحدة ، ولكن من يقول اننا مدينون لها بعواطف الود . وقد اشار سيد كريم ،

يُن في ظل تعليمات غير كريمة ، هو السفير بليمبتون ، الى الممثلين العرب ، فوصفهم بالاصدقاء ، واني اود الاستثناء في هذه الحالة . فاذا كان المقصود بالصدافة ، وصف علاقاتنا كزملاء في الأمم المتحدة على الصعيد الشخصي ، فان هذا التعبير ، قد استخدم والحالة هذه في محتواه الصحيح ، اما اذا كان المقصود ، التعبير عن وجود صداقة بين الولايات المتحدة والشعوب العربية ، فاني اجد لزاماً علي ان اقول بكل نزاهة وشرف ، ان هذا القول خاطيء . فلقد كانت صداقة الشعوب العربية للولايات المتحدة ، حقيقة واقعة في أيام الرئيس ويلسون . اجل لقد كانت هذه الصداقة حقيقة ، وظلت قائمة حتى ايام الرئيس روزفلت . ولكن الرئيس ترومان وضع نهاية لهذه الصداقة . انها لم تعد قائمة . لقد اصبحت في عداد الماضي والتاريخ . وفي الوقت الحاضر ، لا يقتصر الأمر ، على عدم وجود الصداقة ، بل هناك شعور عميق من السخط . فبين المائة مليون من عرب آسيا وافريقيا ، لا يستطيعون ان تعثروا على اكثر من مائة عربي ، يمكن اعتبارهم ، اصدقاء للولايات المتحدة ، وهؤلاء لا يستطيعون التعبير علناً وجهاراً عن صداقتهم ، وانما يسرون بها في ظروف من النفاق والملاطفة . وسواء اصدقتموني او لم تصدقوا ، فان كل عربي يجروء على التحدث علناً عن الصداقة العربية للولايات المتحدة في اية قرية او مدينة عربية ، يقطع ارباباً . اما اذا سألتهم عن السبب ، فهو مأساة فلسطين .

وليس لدي الكثير مما اقوله الى اسرائيل . فلقد اضاع السيد القادم من اسرائيل وقت اللجنة الموقرة بمجموعة ضخمة من الأضاليل . فاسرائيل تحاول كايخمان ، الجلاد المخيف ، انكار التهم الموجهة اليها عن طريق اثاره عدد من المواضيع التي لا داعي لها . والبيان الاسرائيلي بكامله مجموعة من الاكاذيب ، ارفض الرد عليها باسهاب واطناب .

فأنا ارفض الرد على انكار السيد القادم من اسرائيل على اللاجئين حق العودة ، ذلك ، لأن الجمعية العامة قد اقرت ما لا يقل عن ستة عشر

قراراً ، في تأييد عودة اللاجئين الى وطنهم .

وانا ارفض الرد ايضاً على ادعاءاته المتعلقة بسيادة اسرائيل ، ذلك لأن قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ قد اعلن بطلان التشريع الاسرائيلي اذا جاء متعارضاً مع حقوق العرب في ممتلكاتهم .

ولن ارد على ادعائه بأن من حق يهود العالم كلهم العودة الى فلسطين ، ذلك لأن حق العودة مقصور على اللاجئين الذين تركوا ديارهم بالأمس فقط ، لا على اليهود الذين تركوا فلسطين قبل ثلاثة آلاف عام .

ولن اجيب على تأكيده في محاولة اثبات الوجود ، للقومية اليهودية ، ذلك لأن هذا يعني في الأمم المتحدة ، ان الممثلين الذين يدنون بالدبابة اليهودية ، والذين ينتمون الى مختلف الدول ، هم ممثلون لاسرائيل ، كما يعني في الولايات المتحدة ان وزير الدولة ، وغيره من المستشارين في البيت الابيض هم من مواطني اسرائيل ايضاً .

وانا ارفض الرد على تأكيده بوجود الرقيق في الوطن العربي ، ذلك لاننا نستنكر الرقيق حيثما وجد ، وائماً قام به . والبند المدرج على جدول اعمالنا الآن . ليس موضوع الرقيق الاسطوري في البلاد العربية ، بل اللصوصية الاسرائيلية البارزة والظاهرة ، اللصوصية التي اغتصبت ممتلكات اللاجئين العرب .

ولن ارد على نفيه وجود اضطهاد للاقليات العربية في اسرائيل ، ذلك لان توجيه الدعوة الى المندوبين العرب لزيارة اسرائيل ، وتقصي الوضع فيها ، ليس بالدليل على صحة هذا النفي . ان السبيل الوحيد لاثبات الحقيقة يقوم في ايفاد لجنة تحقيق من الأمم المتحدة . فالمندوبون العرب ، لن يقوموا بزيارة اسرائيل ، ولكنهم واثقون من انهم سيذهبون الى فلسطين عندما تتحرر ، وتعود الى اهلها الشرعيين من نصارى ومسلمين ويهود على قدم المساواة .

وانا ارفض الرد على محاولته المقارنة بين اسرائيل والدول الافريقية ،



ذلك لأن الشعوب الافريقية ، ليست بالشعوب المستوطنة المستعمرة ،  
انها ليست بالشعوب الغربية او المهاجرة ، التي تعمل في خدمة الاستعمار ،  
والتي تؤمن بالعنصرية . انها شعوب هذه القارة ، منذ غدت افريقيا قارة .  
أجل انني ارفض الرد على جميع هذه المزاعم التي لا تمت الى موضوعنا  
بصلة . انها مغالطات مقصودة . فهي ليست بالمشاكل التي نتولى الآن  
درسها . وهي لا تعتبر رداً على القضية التي نقوم بمعالجتها . فعندما اوجه  
كلامي اليك قائلاً ، انك قد سرقت ارضي ، فلا يجوز لك ان تجيب  
بأنك تستصلح تلك الارض ، الا اذا كان من حق اللص ان يقول « لقد  
سرت قطعة الماس لأتولى صقلها ، وقطعها ، واعدادها » . ان مثل  
هذا القول ، لا يعتبر دفاعاً عن اللص .

ولقد كانت القضية التي عرضتها بسيطة وواضحة كل الوضوح ،  
فلقد عرضت حقائق ومعلومات عن املاك اللاجئين شفعتها بارقام الامم  
المتحدة نفسها . وقد اعترف السيد القادم من اسرائيل ، بأن هذه الممتلكات  
لم يعد لها وجود اليوم ، وقال انها قد ادجت في الاقتصاد الاسرائيلي .  
ان هذا القول مجرد اعتراف ، يكفي للادانة ، أما بقية الحجج فمغالطات  
واكاذيب . والسؤال الوحيد الذي يظل ماثلاً امام الولايات المتحدة ،  
هو هذا : هل للاجئين العرب حق في ممتلكاتهم ؟ . وقد وجهت هذا  
السؤال ثانية الى الولايات المتحدة ، لأنها صاحبة التعديل على مشروع  
القرار . واغتصاب الممتلكات العربية ليس مجرد لصووية دولية ، اذ  
ان حقائق الاهتمام اكثر خطورة من هذا . وعمليات الابادة التي وجهت  
للعرب ليست مجرد عملية بسيطة وعادية ناجمة عن العنصرية ، بل انها  
اكثر فظاعة وهولاً . وسرقة ممتلكات شعب بأسره ، يقضي حياة النفي  
والتشرد ، منذ اكثر من اربعة عشر عاماً ، جريمة من طراز جرائم انجمنان .  
وقد حاول انجمنان العثور على حل للمشكلة اليهودية عن طريق الإقناء ،  
وها هي اسرائيل ، تحاول إيجاد حل لمشكلة اللاجئيين عن طريق إماتتهم

جوعاً. ومن الواجب ان توضع اسرائيل مع ايحمان في قفص الاتهام في نورمبرغ ، ليحاكما معاً على جرائمهما ضد الانسانية . وهذا ليس بقراري وحده ، بل هو ايضاً قرار الزعيم الصهيوني الدكتور حاييم وايزمن الذي قال « انني واثق من ان العالم سيحكم على الدولة اليهودية ، على ضوء معاملتها للعرب » . وكما ان العالم قد قضى على النازية بالموت وحطمتها ، فسأتى الوقت الذي يحطم فيه الطغيان الاسرائيلي اصلاً وفرعاً ، ويتعرض لحكم الاسرة الدولية .

واعود الآن ، لأوضح اقتراعي . لقد حضرت تقريباً جميع دورات الأمم المتحدة منذ نشوئها ، واود ان اقول لكم ، انني لم يسبق لي قط ، ان اوضحت اقتراعي . ولكنني اشعر الآن ان هذا التعديل الامريكى المقترح على مشروع القرار ، يؤلف مرحلة جديدة في مأساة فلسطين ، مما يفرض علي محاولة ايضاح اقتراعي . فأنا سأقترح ضد التعديل الامريكى ، واود ان اوضح الاسباب التي تحملني على ذلك ، اذ عن طريق هذه الاسباب ، يمكن ان يكون لاقتراعنا وزن وثقل .

اولاً وقبل كل شيء ، انا اقترح ضد التعديل الامريكى ، لأنه صادر عن الولايات المتحدة . فلا يحكم على أي اقتراح على ضوء محتوياته فحسب ، بل على ضوء سجل واضعه وتاريخه . فاندولة ذات السجل الناصع في اية قضية عندما تتقدم بأي اقتراح ، يكون اقتراحها جديراً بالتأييد ، والعكس بالعكس . وفي هذه القضية فإن سجل الولايات المتحدة في قضية فلسطين ليس مجرد سجل غير نظيف ، وغير عادل ، بل انه سجل طافح بالظلم الصارخ . فالولايات المتحدة هي مؤلفة مأساة فلسطين كلها ، وكان للولايات المتحدة عن طريق ضغطها ، واكراهها للآخرين الفضل في تقسيم البلاد المقدسة ، وطرد شعبها منها .

والولايات المتحدة ، ثانياً هي وكر الصهيونية ومقرها ، وهي مصدر الأموال التي تغدق على صناديق جبايتها . فالولايات المتحدة ، هي اول

الدول المؤيدة لاسرائيل ، وهي التي تتولى باستمرار ، مدها بالمساعدات الاقتصادية ، والعتاد العسكري .

ولقد خالفت الولايات المتحدة ثالثاً ، بوصفها العضو الرئيسي في لجنة التوفيق الدولية ، شروط انتداب هذه اللجنة ، وفشلت في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين عودة اللاجئين الى ديارهم ، ولم تقم الولايات المتحدة بأي عمل ضد اسرائيل ، يضمن اعادة لاجيء فرد ، أو التعويض على لاجيء واحد .

اما محتويات التعديل الامريكى على مشروع القرار ، فهي سيئة وتضاهي ما في سجل امريكا من سوء تجاه قضية فلسطين .

فالتعديل الامريكى يحذف اولاً ، الاشارة الى حقوق اللاجئين في ممتلكاتهم ، مما يشكل تنكراً معيباً للأمم المتحدة وميثاقها ، ومقرراتها ، وللإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وخيانة مخزية ، لجميع المثل والتقاليد السامية للشعب الامريكى .

ويعارض التعديل الامريكى ثانياً فكرة انشاء جهاز للأمم المتحدة ، للحفاظ على ممتلكات اللاجئين ، مما يجعل امريكا شريكة لاسرائيل في اعمالها . ولاريب في انها شراكة مخزية ، في عمل معيب للغاية .

ويتحدث التعديل الامريكى ثالثاً عن سعادة اللاجئين في المستقبل . وعلينا ان نفهم ان هذا القول ، يعنى التصفية المقبلة للاجئين . فلقد قامت الولايات المتحدة ، بتحطيم حياة اللاجئين القومية . لقد اصبحوا لاجئين ، بفضل سياسة الولايات المتحدة . واذا ما اخذنا هذه السياسة بعين الاعتبار ، صعب علينا ان نتبين اهتمام الولايات المتحدة بسعادة اللاجئين في المستقبل . ولو كان لديها أي اهتمام . مهما قل ، بهؤلاء الناس . فان الولايات المتحدة ، ما كانت لتعمل ، على طردهم من بلادهم ، ولكانت عملت بعد طردهم ، على الضغط على اسرائيل لإعادتهم ، أما وقد تقاعست عن كل من هذين السبيلين ، فلقد كان في وسعها على الأقل ان تساعدهم في حماية حقوقهم



في ممتلكاتهم .

والتعديل الامريكى ، رابعاً واخيراً ، تعديل اسرائيلى . ولقد تقدمت به الولايات المتحدة الى اللجنة الموقرة ، حتى قبل ان تدلى اسرائيل ، ببيانها في اللجنة . والممتلكات العربية ، ليست قائمة في ارض امريكية . والخلاف ليس ناشباً بين العرب وبين الولايات المتحدة . اننا لسنا في حالة نزاع مع امريكا . ولكن الولايات المتحدة ، قد اخذت على عاتقها ، ان تحمل العبء كله بالنيابة عن اسرائيل . وفي وسعكم ان تحسوا في داخل اللجنة ، ووراء الكوايلس . بل وفي كل عاصمة من عواصم العالم . بوطأة ضغط هذا المارد الامريكى الجبار ، وضد من يا ترى ، ضد هؤلاء اللاجئين البؤساء من البلاد المقدسة ، الذين يحاولون حماية حقوقهم في ممتلكاتهم . وللولايات المتحدة منتهى الحرية في الدفاع عن اسرائيل بكافة السبل والوسائل ، وبتقديم التعديلات او غير التعديلات ، ولكن من حقنا ايضاً ، كما ان من حق دول كثيرة اخرى في هذه اللجنة الموقرة ، ان ترفض السير في ركاب اسرائيل ، وان ترفض الاشتراك معها في جريمتها .

وهذا هو السبب الذي يدعو جميع الدول التي تتمتع بحريتها ، والتي تقدر ميثاق الأمم المتحدة ، وتحترم حقوق الانسان ، الى الاقتراع ضد التعديل الامريكى .

واذا قدر للتعديل الامريكى ان يفشل ، فإنه يستحق هذا الفشل حتماً . أما اذا نجح ، فان نجاحه لن يكون مطلقاً هزيمة للعرب ، او نصراً للولايات المتحدة .

ولقد اضاع العرب وطناً لهم بفضل الولايات المتحدة . ولن يضيرنا ان تضع الممتلكات ايضاً ، بفضل الولايات المتحدة . ولكن هذا سيغني الكثير بالنسبة الى الولايات المتحدة نفسها ..

لن اكلف نفسي عناء ابلاغ الولايات المتحدة ما يعنيه هذا الضياع ، ذلك لان الصهيونيين سيقولون لها ، ان ما أقوله ليس الا « بلفة » عربية



جديدة .

ولهذا فاني اوتر ان لا اقول شيئاً للولايات المتحدة . وعلينا ان ننتظر  
الاحداث ، والافعال ، وستحصد الولايات المتحدة ، ثمار ما تزرعه .  
أما موعد الحصاد فليس بالبعيد ، انه يقترب يوماً بعد يوم .  
دعونا ننتظر ، لنرى .

## مجموع على الاستعمار

« قضية فلسطين . هي قضية استعمار ، لا أكثر ولا أقل ، فالصهيونية ، نبتة ، أوجدها الاستعمار ، وتمهدها ، وأماها ، ليخلق في الوطن العربي ، نقطة ارتكاز له ، يعتمد عليها ، في تنفيذ خطته ومآربه .

« وقد التقى الاستاذ الشقيري الكلمة التالية ، في الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ ، شرح فيها موقف العرب من الاستعمار ، الذي انبت اسرائيل وخلقها في قلب الوطن العربي » .

تشهد الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها ، في هذه الدورة ، قضية الاستعمار ، وهي تعالج ، من على منبر هذه المنظمة الدولية ، وقد اشترعت أبوابها ليستمع العالم بأسره ، الى آراء الدول الاعضاء في الاستعمار والمستعمرين . ونحن لا ننكر ان موضوع الاستعمار ، قد بحث في السنوات الماضية في الجمعية العامة او في مختلف اللجان ، لا كموضوع قائم بنفسه ، بل ، ضمن هذا او ذاك من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال . ولكن الاستعمار ، كموضوع قائم بنفسه ، وبكليته ، لم يتعرض قط من قبل ، للاضواء الكاملة ، ولم يصبح مدار بحث ونقاش كاملين . مع الأمل في



اتخاذ عمل جماعي ، يليق بكرامة الأمم المتحدة وسيطرتها .  
واني لأقدم لبياني هذا ، بالاعراب عن الأمل الصادق والمخلص ،  
لان مشكلة الاستعمار ، تقف في المقدمة في تاريخ العلاقات الانسانية .  
اجل انها تقف كمارد جبار ، في حقل العلاقات الدولية ، انها تنطوي  
على الأسر السياسي ، والسيطرة الاقتصادية والرق الاجتماعي ، والعبودية  
الثقافية ، وكلها امور لا تؤثر على الشعوب الاستعمارية فقط ، بل على  
المجتمع الانساني بمجموعه . ولكي نقيس شروره المدمرة ، يكفي ان  
نعرف بأن الاستعمار ، يمس في الوقت الحاضر ، مستقبل اكثر من مائة  
مليون انسان ، وقد لا يكون لهذه الحقيقة اهمية كبيرة ، اذا ما عولجت  
معالجة عابرة ، وقد لا تثير انطباعات عميقة ، او تستفز خيالات واسعة .  
ولكن عندما نقف لحظة واحدة ، مركزين انظارنا في بؤرة ثابتة معينة ،  
فإن الصورة تتضح امامنا بجميع ظلالها وألوانها ، وكافة ابعادها . أجل  
ان الصورة آنذاك ، تعرض حقائق الحياة التي يعيشها الملايين بعد الملايين  
من الناس ، وما يتناولونه من غذاء ، واجرواً فأقول ما يعانونه من شظف  
العيش والمجاعة ، وما يرتدونه من لباس ، واجرواً فأسميه ما هم فيه  
من عري ، وما يأوون اليه من مأوى ، واجرواً فأسميه ، ما يعيشون فيه  
من خواء ، وما يتلقونه من علم . واجرواً فأسميه ، ما يغوصون فيه من  
جهالة جهلاء ، وما يحيط بهم من احوال صحية اجرواً فأسميها بأحوال  
المرض والعايات ، وما يحجون به من تقدم اجتماعي واقتصادي واجرواً  
فأسميه من شقاء اجتماعي واقتصادي .

ويجب ، يا سيدي الرئيس ، ان تستثير كل هذه الأمور اهتمامنا ،  
لنولي هذه المشكلة ، ما تستحقه من اهمية . وليس الاستعمار بالمشكلة  
العارضة التي نستطيع درسها . وعقولنا في راحة ، وقلوبنا في هدوء وطمأنينة .  
انها مشكلة يجب ان ندرسها ، بعقول يقظة واعية ، وقلوب نشطة ، وأرواح  
مقلقة . وليس بين المشاكل الدولية . ما يفوق الاستعمار في الاهمية ،

الا مشكلة نزع السلاح . فالاستعمار والحرب ونزع السلاح ، هي في الحقيقة ، الفرسان الثلاثة المعوجون ، الذين يقودون عربة الانسانية الى الهاوية ، ويا لها من هاوية قرارها الدمار والقضاء . وقد قدمت الاستعمار ، على الموضوعين الآخرين ، لان الحرب ، هي سنة الاستعمار ، بينما الاسلحة هي وسيلته . وليست الاسلحة بالدمى الكبيرة ، ولا بالهوايات الضخمة للانسانية . انها الحاصد العبوس للجنس البشري ، أما الاستعمار فتمرة حصادها . وليست الحرب بالنهاية في حد ذاتها . ففي حقب التاريخ كلها ، لم يحارب أي شعب من اجل الحرب نفسها . وانما كانت الشعوب تحارب سعياً وراء الاغتصاب والاستغلال ، واذا ما استعملنا تعبيراً اوضح ، قلنا ان الشعوب كانت تحارب لتغتصب ثراء منطقة من المناطق ، ولتستغل ما يملكه شعب تلك المنطقة . وقد حاربت لتحقق منافع ضخمة بثمن بخس ، هو العمل الرخيص والمواد الاولية الرخيصة . أجل لقد حاربت لتسيطر على مناطق جديدة تصلح للاستغلال ، أو لحماية ما سبق لها ان احتلته من مناطق . وحتى الحرب الكونية الاولى التي وقعت في عام ١٩١٤ ، والتي قيل انها دارت دفاعاً عن المثل والمبادئ ، كان الاستعمار ، محركها الرئيسي الأول . ولقد قال الدكتور مون ، وهو حجة امريكي في العلاقات الدولية ان « كارثة عام ١٩١٤ ، لم تنجم عن نزوات ولهم هوهنزولرن ( امبراطور المانيا ) ، الشخصية .. فلقد كان الاستعمار يقوم في جذور السياسات الدولية ، وهو سبب وجودها .. » .

ولا ارى في حاجة الى تكديس الادلة التي تؤيد هذا التأكيد الصادق ، ويكفي ان يقال ، ان الاستعمار كان وراء عدد من المعاهدات والاحلاف والمواثيق والمؤتمرات . أجل لقد كان الاستعمار وراء جميع التناقضات التي جعلت من الاصدقاء اعداء ، ومن الاعداء اصدقاء . وكان الاستعمار بعبارة ثانية ، العامل العظيم الفردي في التاريخ ، وفي خلق قصص التاريخ السيئة .

وهل هناك اسوأ تاريخاً من تاريخنا ، عندما تحم على جيلنا ان يشهد  
 بنفسه ، ثلثي سكان العالم ، يرزحون تحت نير الاستعمار . فمن الأمور  
 المألوفة ، في نهاية الحرب الكونية الثانية ، والتي عرفها الجميع ، ان عشر  
 دول استعمارية ، كانت تملك مستعمرات ومحميات ، تبلغ في مساحتها  
 سبعة اضعاف مساحة اوروبا كلها . وكان من المقدر انه من مجموع بليونين  
 انسان يعيشون على سطح هذه الكرة الارضية ، كان نحو من بليون ونصف  
 البليون من الناس يعيشون في ظل عهود الاستعمار ، مزاملين المرض ،  
 والجهل والفقر ، وهي اشد اعداء الجنس البشري . وقد حسرت الاحصاءات  
 النقب ، عن أن كل رجل وطفل وامرأة في بريطانيا العظمى ، كان يستعد  
 عشرة اشخاص من سكان المستعمرات ، من سود وسُمر وصُفر ، وان  
 فرنسا كانت تملك مقابل كل فدان في بلادها عشرين فداناً في المستعمرات  
 الفرنسية . وكانت المستعمرات في تلك الأيام اكبر بكثير من البلاد التي  
 يطلق عليها اسم البلاد الأم ، وكانت مستعمرات ايطاليا تبلغ ستة اضعاف  
 حجمها ، بينما كانت مستعمرات البرتغال ثلاثة وعشرين ضعفاً ، ومستعمرات  
 بلجيكا واحداً وثمانين ضعفاً . وهكذا فخلافاً لجميع قوانين الخليقة وانظمتها ،  
 يكون الطفل اكبر بمرات كثيرة من والديه ، بل من جميع الآباء ان  
 وضعوا معاً .

وقد تغيرت هذه الصورة تغيراً كبيراً يا سيدي الرئيس . فقد تقلصت  
 ابعاد الاستعمار ، وتزايدت قوى التحرر . وانتصرت الحرية ، وسجلت  
 لها عدداً من المكاسب . وعكس نضال الشعوب في سبيل الحرية ، وتطلعها  
 نحو الاستقلال ، وثوراتها لتحقيق الرقي الاقتصادي ، واضطراباتها لايجاد  
 التقدم الاجتماعي ، وبكلمة اخرى كفاحها في سبيل تحقيق المثل الانسانية ،  
 اتجه التاريخ الحاطيء . وتهوت امبراطوريات ممزقة شذر مذر . واخذت  
 الحرية تكسب نصراً بعد آخر ، بينما شرع الاستعمار في التقهقر ، وقد  
 مني بالهزيمة تلو الهزيمة .



وها نحن نشهد معنا ، الثمرة المجيدة لكل هذا . فقد حصلت شعوب عدة على استقلالها ، ولم تنله منحة او هبة ، بل اغتصبته اغتصاباً . وقد دخلت الأمم المتحدة . واقتحمت أبوابها ، شاقة طريقها الى عضويتها . وها هي تجلس معنا الآن هنا ، تحتل مقاعدها الكريمة ، وقد فاقت في عددها سادتها السابقين . وقد خرج كثيرون من ممثليها بيننا من غياهب السجون ، ومعسكرات الاعتقال . وزنانات الاسر ، ليجلسوا على قدم المساواة مع سجنائهم السابقين . وعندما اثرت قضية الكونغو في ذلك اليوم ، في الجمعية العامة ، رأيت بعيني المستر اورمسي - غور ، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ، يركع على ركبتيه في هذه القاعة امام وفدي غانا ونيجريا ، راجياً اياهما ، عدم الاصرار على اقتراحهما ، ومن حسن الحظ أو من سوائه ، ان الفرصة قد فاتت المصورين لالتقاط هذه الصورة التاريخية . ويمثل هذا الوضع كيف انقلب اتجاه الاحداث من الرجعية الى التقدم ، ومن التاريخ المرعب الى التاريخ المجيد ، ومن هاوية الانحطاط الى ذرى الكرامة الانسانية .

ولكن معركة الحرية لم تنته بعد . فما زالت امامنا مهمة لم نستكملها بعد . وعلينا ان نكملها ، هنا ، الآن ، في هذه الدورة ، وفي هذه الجمعية . فعلينا ان نذكر في هذه اللحظة التاريخية ، ونحن نناقش موضوع الاستعمار ، ان ثمة الكثير من الشعوب ، في كثير من البلاد ، ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار . ومهما اطلقنا على هذه البلاد من اسماء . كالمستعمرات ، أو المناطق الواقعة تحت الوصاية ، او البلاد التي لا تحكم نفسها ، او المناطق الواقعة تحت السيطرة ، فان الحقيقة البسيطة ، تصرخ غاضبة ، عنيقة ، بأن نحواً من مائة مليون من الناس ما زالوا يعيشون تحت اقدام الحكم الاجنبي . وعليكم ان تعوا ، ان هذه الملايين من الأرواح ، تصغي الى مناقشاتنا الآن ، وكلها أمل ورجاء . انها تنتظر من اصواتكم ان تتولى الدفاع عن حريتها ، ومن مقرراتكم ان تتبنى تحررها ، ومن اقتراعكم ،

تأييد استقلالها . فهذا حقها ، كما هو واجبنا . ومن حق الشعوب المستعبدة ، ان تثور على هذه السيطرة وان تخلعها ، وعلى الأمم المتحدة واجب الاعلان عن نهايتها . واود ان اقول ، ان هذا الالتزام على الأمم المتحدة ، مفروض منذ امد بعيد ، ولقد حان الوقت للتصرف بالتراماتنا ، دون ابطاء او تردد .

ولا ريب يا سيدي الرئيس ، في ان التزامنا في هذا الصدد ، قد استحق منذ امد طويل مضي . ففي ميثاق الأمم المتحدة ، وفي اعلان حقوق الانسان ، وفي مجموعة ضخمة من قرارات الأمم المتحدة ، تعهدنا باحترام مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها . ولكن الاستعمار ما زال مسيطراً في انحاء كثيرة من العالم . وحتى في كتبنا ، يقسم العالم الى شعوب مستقلة واخرى ، غير مستقلة ، مما يكرس ايشع أنواع التمييز في معاملة الجنس البشري . فمن الواجب ان تستقل جميع شعوب العالم ، ويجب ان يلغى الاستعمار كنظام ، ويصفى تصفية نهائية . واذا ما عملت الأمم المتحدة ذلك ، فانها ستغدو امماً متحدة حقيقية . وليس من حقنا ان نطلق على انفسنا اسم الأمم المتحدة ، عندما يكون نحو مائة مليون من الناس ، غائبين عن هذه المنظمة . فمن الواجب ان يكونوا معنا ، لا كما كانوا حتى الآن موضوعاً للنقاش ، أو كموضوع للحوار والجدل ، اجل يجب ان يكونوا معنا كدول مستقلة كاملة الاستقلال . وتامة السيادة . واذا كان الاستعمار هو العائق ، فمن الواجب ان يحطم ، وان يكون تحطيمه نهائياً ، أجل يجب ان تتحرر جميع الشعوب . فلقد خلق الناس احراراً ، ويجب ان لا يسمح لانسان باستعباد انسان آخر . وما أقوله ليس مجرد حق وعدل ، بل هو فرض من فروض الاخاء الانساني ، في ظل العناية الالهية .

ولا اقصد من حديثي هذا ، عظة دينية ، تلقى في قداس ديني او صلاة ، لاسيما وان منظمنا ليست مكاناً للعبادة ، وانما ما أقوله هو تأكيد مجرد

لالتزاماتنا، وتثبيت لاهدافنا. انه في الحقيقة تلخيص لميثاقنا، الذي اسهمنا  
 بكل ايمان في وضعه وتنفيذه. واذا كان نزع السلاح، كما ذكر رئيس  
 الوزراء خروشييف، بمنتهى الكفاية والقدرة، هو مشكلة المشاكل،  
 فان الاستعمار هو اسوأ المساوىء، التي يجب ان نخطمها، ونجتثها،  
 اصلاً وفرعاً. وهذه هي المهمة الناقصة التي يجب علينا ان نكملها.

ولكن هذا الصوت لا ينبثق عن الشعوب التي استقلت حديثاً وحدها.  
 لقد كان صوت الانسانية، منذ بدأ الانسان يسيطر على اخيه الانسان.  
 وعند ما كان الاستعمار في اوج عنفوانه وسلطانه، كانت هناك اصوات  
 باسلة، ترتفع، منددة بالاستعمار، وفي الوقت الذي كانت فيه حدود  
 الامبراطورية البريطانية تتسابق مع الشمس في شروقها وغروبها، كان  
 ثمة بعض البارزين من الانكليز، يحملون على الاستعمار البريطاني ويستكرونه.  
 ولقد اكد بيريمي بنتام، والد الراديكاليه البريطانية، في رسالة له نشرت  
 في عام ١٨٣٠ تحت عنوان: «حرروا مستعمراتكم»، ان المستعمرات،  
 تكلف بريطانيا نفقات عسكرية وبحرية ضخمة، كما تعرضها لاختطار  
 الحرب الخارجية، والفساد السياسي. ووضح جيمس ميل، في مقاله  
 الذي ادرج في عام ١٨١٨، كتكملة للموسوعة البريطانية، شروور الاستعمار  
 ومتاعبه. ولكن المهجوم الساحق الشديد، جاء من ريتشارد كوبدن،  
 حامل لواء حرية التجارة. فقد اطلق على الحكومة البريطانية التي كانت  
 قائمة في ذلك الحين اسم «المؤامرة الدائمة للسيطرة على الشعوب وخداعها».  
 ومهما كان الانسان مهذباً ودمث الخلق فليس في وسعه ان يتجنب الحقيقة  
 الواقعة، وهي ان الاستعمار من بدايته حتى نهايته، لا يعدو ان يكون  
 استغلالاً للشعوب الضعيفة، واغتصاباً لثروتها. ولا اريد ان استعمل  
 كلمات السرقة والخداع، اذ ان السرقة او اللصوصية، متأصلة في الاستعمار.  
 وبالطبع، كان ثمة من يدافع عن الاستعمار، ولكن هذا شأن المجرم،  
 الذي يجعل من نفسه قاضياً، ثم يعلن براءته. ولكن هذه المحاولة فاشلة



دائماً ، وهي لا تتعدى اقامة الدليل على الجريمة ، ويا لها من جريمة مخيفة .  
فلقد زعم ان للاستعمار ، رسالة تحضير وتمدين ، ورسالة مقدسة  
للشعوب السوداء . وعلى اساس هذه النظرية التي لا اساس لها ، كان الرجل  
الايض ، يحس بالحق الذي يجب ان يمارسه ، والواجب الذي يجب ان  
يؤديه ، والعبء الذي يتحتم عليه ان يحمله على منكيه . وعبء الرجل  
الايض هو الفلسفة الكاملة للاستعمار . ولكن هذه الفلسفة نفسها بدت  
عارية على حقيقتها بأيدي فلاسفتها انفسهم . فلقد كان روديارد كيبلنغ  
شاعر الاستعمار نفسه ، هو الذي انشد يقول :

« احملني عبء الرجل الابيض ،  
« ابتها الشعوب المولدة الكثيرة  
« التي يجمع ابناؤك بين صفات الانسان والشيطان » .

ولا ريب في ان حقيقة الحقائق ، هي ان الاستعمار ، شيطان قائم  
بنفسه . وليس الاستعمار بعبء الرجل الابيض ، بل اثبت بأنه غنيمة  
الرجل الابيض وجائزته . ولو كان الاستعمار عبئاً من أي نوع ، فلأن  
الرجل الابيض ، اقل ثقل بثروات الرجل الأسود ، وكنوز الرجل الاسمر ،  
وموارد الرجل الأصفر .

ومع ذلك ، يمكن ان يوجه الى الرجل الابيض ، سؤال مشروع ،  
هو من كلفك يا ترى بحمل هذا العبء ؟ ومن اعطاك هذا الحق الذي  
تريد ان تمارسه ؟ ومن عهد اليك بهذا الالتزام الذي تريد ان تفي به ؟  
واني لاتحدى بين ملايين الرجال البيض ، رجلاً واحداً ، فرداً ، يستطيع  
ان يتطوع ، بتقديم جواب معقول .

وانا لا انكر ان بعض دهاقنة الاستعمار ، قد حاولوا الرد على هذه  
الاسئلة . وقد اثبت الفرنسيون في هذا الميدان انهم اذكي المدافعين عن  
قضية خاسرة . فقد كتب الفريد رامبو الاستاذ في جامعة السوربون ،

في عام ١٨٨٦ ، مجلداً كاملاً ، برر فيه الاستعمار ، واطلق على الكتاب اسم « فرنسا الاستعمارية » . ولا ريب في ان هذا العنوان كاف لوصم القضية . وكتب بوليو ، وهو اقتصادي فرنسي في عام ١٨٧٠ يقول : « ان كل يوم يمضي ، يزيدني اقتناعاً بأهمية الاستعمار عامة ، واهميته لفرنسا بصورة خاصة » . وهكذا فان فرنسا قبل غيرها ، هي المهمة في الموضوع ، وقد اعلن فيكتور بيروغارد في عام ١٩٢٤ في كتابه « امبراطورية فرنسا الاستعمارية » ان « درس التاريخ يكشف عن نتيجة ، لها مثل يقين القاعدة المقررة ، وهي ان لفرنسا عبقرية تفوق غيرها من الدول في الاستعمار » . ولا ريب يا سيدي الرئيس في ان هذه الاكذوبة عبقرية ، واذا كانت هذه قاعدة مقررة ، فانها قاعدة في الخطأ والمغالطة . اذ بعد هذه الاشارة العابرة الى عبقرية فرنسا ، مضى الكاتب يقول : « ان مستقبل فرنسا قائم في مستعمراتها » . وهكذا فان فرنسا ، لا مستعمراتها ، هي موضوع البحث والاهمية .

لكن القاعدة المقررة الصحيحة يا سيدي الرئيس ، هي ان الاستعمار ليس بالرسالة المقدسة ، وانما هو رسالة قدرة وغير مقدسة . فهو يخفي وراءه اسوأفاً خاصة ، ومستهلكين خانعين ، ومواد اولية مغتصبة . ووراءه يختفي رأس المال المسيطر ، وانزاع الارض . واعمال السخرة ، وكلها مصلحة المستوطنين المستعمرين تحت ستار الحضارة وظلها .

ولقد شن الاستعمار منذ البداية ، كحملة لاغتصاب العمل والتجارة والصناعة ، وكلها نفذت بتصميم واقع على الاستغلال . والآن تذكروا فقط اسماء تلك المشاريع الضخمة ، كشركات الهند الشرقية ، وشركات الهند الغربية وشركات الشرق الادنى والشركات الافريقية . وتذكروا ايضاً ، ان هذه الشركات كانت تملك جيوشاً وقوات من المرتزقة ، هي التي قامت فيما بعد ببناء هذه الامبراطوريات الشاسعة . وهناك اعترافات مسهبة صادرة عن بناء الامبراطورية انفسهم ، بأن عبء الرجل الابيض ،

ليس الا ذريعة كاذبة . فليس القصد من الاستعمار ، في الحقيقة الا خدمة مصالح البلد الأم كما تسمى . وبها من عاطفة نبيلة ان يتصور الطفل جوعاً ، لتشبع الأم . ونعمة الاستقلال ، للشعوب المستعمرة ، هي تحرر اقتصادي ، اذ ان القصد من الاستعمار في البداية ، كان السيطرة الاقتصادية . ولا ريب في ان سجل الاستعمار في منتهى البلاغة ، ولا ريب في ان سجل فرنسا في هذا الصدد يتفوق على كل سجل آخر .

ولقد سبق لرئيس وزراء فرنسا جول فيري ان اعلن في عام ١٨٨٤ ان « للشعوب المتفوقة حقاً لدى الشعوب المنحطة .. واذا قدر لفرنسا ان تمتنع عن الاستعمار ، فانها ستخفض من مرتبة دول الدرجة الاولى الى مرتبة دول الدرجة الثالثة او الرابعة » .. وهكذا فان الاستعمار يعني بالنسبة لفرنسا ليس مساعدة مستعمراتها على الصعود ، بل تجنب هبوط فرنسا الى المرتبة الرابعة .

وأعلن رئيس وزراء فرنسا من جديد في عام ١٨٩٠ ان « السياسة الاستعمارية هي وليدة السياسة الصناعية » . واذا كان لهذه الكلمات من معنى فانها تعني ان رئيس وزراء فرنسا يقول بان المستعمرات ليست إلا أسواقاً لفرنسا تباع فيها سلعها بأعلى الأسعار ، وهي السلع التي صنعتها من المواد الأولية التي ابتاعتها منها بأرخص الاسعار ، واستخدمت في صنعها العمال بأخفض الأجور . ولا شك في أن هذا البيان الصادر عن رئيس وزراء فرنسا يكشف عن حقيقة اهداف فرنسا الاستعمارية اكثر من أي شيء آخر .

وشرح السيد غجيتا ، على نفس المستوى ، في عام ١٨٨١ ، وفي خطاب القاه في مجلس النواب الفرنسي ، اهداف بلاده من احتلال تونس فقال : « ان تونس ضرورية جداً لرخائنا المادي » . وهكذا فان رخاء فرنسا ، لا رخاء تونس ، هو المهم لفرنسا .

ووصف السيد شوطان ، وزير المستعمرات الفرنسي نفسه في عام ١٨٩٥ ، بأنه « في الحقيقة وزير ثان للتجارة » . ولا ريب في ان مثل



هذا الاعتراف الصادر عن وزير المستعمرات ، اقرار صريح بالادانة  
والجريمة ، صدر بمنتهى الحرية .

فاذا كان وزير المستعمرات ، وزيراً للتجارة ، فان المستعمرة ، واهلها  
و ثروتها ، وحتى مصيرها ، ليست الا مجرد سلعة فرنسية تتاجر بها .  
وحسب بوليو ، الاقتصادي الفرنسي في عام ١٨٨٢ ، النقاب عن  
الاستعمار الفرنسي الى اقصى حدود الحسب والصراحة . فلقد ذكر بعبارات  
بسيطة واضحة ان « الاستعمار يعني لفرنسا قضية حياة او موت » . وهكذا  
فان القضية لا تتناول حياة الشعب المستعمر أو موته . وانما المهم حياة  
فرنسا أو موتها . أما شعوب المستعمرات ، ففي وسعها ان تعيش بقدر  
ما تستطيع ، وان تموت كما يجب ان تموت . انها متروكة الى مصيرها .  
لتعيش في رحمة القدر .

وهكذا يا سيدي الرئيس ، لم يقض خصوم الاستعمار عليه ، بقدر  
ما هزمه اصحابه وانصاره . ولقد مضى بنا الاستعمار ، ومشيلو  
الامبراطوريات ، سواء اكانوا من الخالمين ، أو كانوا من واضعي الخطط  
وراسميتها . ولكنهم خلفوا وراءهم مجلدات ضخمة من الاعترافات التي  
تحسب النقاب عن فظائع الاستعمار ، والتي تهدم الى الابد اكذوبة « الانسة »  
كدافع للاستعمار . وليس ثمة من حاجة في النصف الثاني من هذا القرن  
العشرين ، الى حشد كافة الحقائق التي تؤيد وجوب منح الاستقلال لشعوب  
البلاد المستعمرة ، ففي منتصف القرن التاسع عشر ، عندما كان الاستعمار  
في اوجه وذروته ، تعرى هذا الاستعمار ، كموسسة مرعبة ، يقصد  
منها قبل كل شيء الاغتصاب والاستغلال ، على نطاق دولي . وقد استعملت  
كلمة النطاق الدولي لأن عبارات الداعية الاستعماري المشهور في بريطانيا ،  
سيسيل رودس ، ما زالت ترن في آذاننا . فلقد تحدث هذا عن عالم القرن  
التاسع عشر فقال : « لقد اصبح العالم مجزأاً تقريباً . أما ما تبقى منه ،  
فيجري تقسيمه الآن . واحتلاله ، واستعماره .. ولو كان ثمة إله ، لأراد

مني هذا الاله ، ان ارسم باللون الاحمر الذي يمثل بريطانيا ، في القارة  
الافريقية ، اكثر ما استطع من البلاد .. . . وعندما وجد سيسيل رودس  
أن العالم اصغر من ان يشع بهم الاستعمار البريطاني ، مضى يقول : **واني**  
لأفكر دائماً باحتلال النجوم اذا استطعت ، ويحزني كثيراً ، ان أراها  
بعيدة ، وواضحة . وهذه الكلمات ، يا سيدي الرئيس ، عن التجزئة ،  
والاحتلال والتقسيم بالنسبة الى العالم ، ورسم خريطة افريقيا باللون الاحمر ،  
عبير صريح وواضح عن الاستعمار في مفهومه التقليدي . أما النهم الشره ،  
في ضم النجوم ، فانما يكشف عن الاستعمار البريطاني في القرن التاسع  
عشر ، الذي لم يكتف باستعمار الارض ، فأخذ يتطلع الى استعمار الفضاء  
الخارجي . وتطالب المملكة المتحدة اليوم ، باستخدام الفضاء الخارجي ،  
في الاغراض السلمية . وهي لا تضع اية خطط الآن لاستعمار هذا الفضاء ،  
ولعل السبب في ذلك ، هو تخلفها البعيد في مضمار السيطرة عليه .

ولمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة من الناحية الثانية ، وجهة نظر  
انسانية اخرى . فبالإضافة الى التحرر الاقتصادي . يقود الاستقلال الى  
الانعتاق الروحي ، فهو يعني استعادة الكرامة الانسانية ، وبعث الشخصية  
الانسانية . ويقوم الاستعمار على نظرية التفوق العنصري . فتفوق الجنس  
الايض هو المنبع الذي تندفق منه فلسفة الاستعمار . ويحمل الاستعمار  
كتابين مقدسين ، احدهما يبشر بعبء الرجل الابيض ورسالته ، والثاني  
يمارس اعماله محاطاً بظلمة قتال الى الفواتد ، وجوع أكال للغنائم . ولكن  
الكتاب المقدس الذي يعتمد التبشير بالرسالة ، والذي يفترض فيه ان  
يغرس في الازهان فكرة او ينشر مبدءاً ، غارق في عقائدية مرعبة مخيفة ،  
هي عقيدة التفوق العنصري . وعندما تحدث سيسيل رودس عن الاستعمار  
البريطاني قال : « اني اؤكد بأننا نمثل الجنس الأول في العالم . وكلما  
اتسعت مساحة البلاد التي نسكنها ، كلما كان ذلك افضل للجنس البشري » .  
وهذا القول فرع من العقد النفسية ، والتناقضات . فمن التناقضات التي

لا يقبلها العقل ، ان يقدم جنس متفوق ، فيتنازل عن مكانته لسرقة جنس وضيع . أما العقدة النفسية ، فهي صارخة في مثولها ، لأنها « مركب للعظمة » .

أما الحقيقة الثابتة التي لا تقبل أي شك ولا جدال ، فهي ان الاستعمار يدفعه شره انساني ، لا طبقية انسانية فحسب ، وكتابه المقدس لا يقوم على رسالة « عش ودع الآخرين يعيشون » ، وانما على رسالة « عش ، ولا تترك أحداً يعيش سواك » .

وهذا الوضع لم يظل شيئاً من شؤون التاريخ الغابر ، يا سيدي الرئيس . انه تاريخ مائل ، بجميع اهدافه واغراضه . ففي تصنيف العالم اليوم ، صيغت عبارة جديدة للذين يملكون والذين لا يملكون . وقد وجد هذا التعبير مجالاً محترماً حتى في سجلاتنا ، فمن الحقائق المقررة ان بين البليوني انسان الذين يعيشون على سطح هذه الكرة الارضية ، بليوناً ونصف البليون من الفقراء الى حدود لا يكاد يصدقها العقل . وهذا يفسر لماذا يؤلف الذين يملكون الاقلية ، بينما يؤلف الذين لا يملكون الغالبية ، وتعيش القلة . عيشة اكثر رخاء وثراء . أما الغالبية ، فقيرة ، تعيش في فقر وتعاسة . ومن الغريب ، مع ذلك ، ان الذين لا يملكون ، اكثر ثراء في المناطق التي يسكنونها وفي الموارد المعدنية والمادية . اذن فما هو السبب في فقرهم الذي لا يصدق . ان الرد موجود في الاستعمار . فاستعمار القرن التاسع عشر يفسر فقر القرن العشرين . والاستعمار هو سبب وجود تصنيف دول العالم الى دول « تملك » واخرى « لا تملك » .

وفي سجلات الأمم المتحدة ، ارقام واحصاءات ، مذهلة عن الاقتصاد الوطني في جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة . وكثيراً ما يشار بشيء من الزهو والخيلاء ، الى الحقيقة الواقعة ، وهي ان مستوى الحياة في بعض البلاد مرتفع ، وان هذا المستوى في بلاد اخرى خفيض للغاية . وتشير هذه الارقام مثلاً ، الى ان بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا ، من البلاد



التي تتمتع بمستوى رفيع من الحياة ، بينما تعيش بلاد آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في مستوى خفيض . وليس في هذا القول ، ما يعيب الفقراء ، أو ما يفاخر به الاغنياء . فلم ينجم ثراء الدول الغربية ، عن عبقرية فذة . كما لم تنتج فاقة الدول الفقيرة ، عن عجز فطري فيها . ولكن الاستعمار هو الايضاح<sup>\*</sup> الصحيح ، لظاهرة عدم التكافؤ . فلقد قضت شعوب افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية عصوراً طويلة ، ترزح تحت نير الاستعمار ، ويسرق منها ذهبها ، وماسها ، وقطنها ، وحريرها ، وعاجها ، وتوابلها ، وعقاقيرها ، ومطاطها ، وزيتها ، وثروتها الحيوانية ، وكثيراً ما سرت منها ايضاً ، متاحفها الاسطورية التي تضم اجداث ملوكها وملكاتاها .

هذه هي القصة الكاملة لمن يملكون ومن لا يملكون ، تعود في جذورها الى الاستعمار . فأحوال الفقر والتأخر ، التي تسود الآن الكثير من مناطق العالم ، هي التراث المباشر للاستعمار . فالشعوب المستعبدة ، التي غدت مستقلة الآن ، او تلك التي ما زالت تنتظر الاستقلال ، تحتفظ بدين ضخم ، من حقها ان تطالب به . وما يقدم اليها الآن<sup>على</sup> شكل عون اقتصادي ، ليس الا جزءاً ضئيلاً ، من مجموع هذا الدين الضخم . انه ليس بالدين الادبي ، بل انه دين حقيقي ، اعترف به ، ويحمل كل ما في الديون الشرعية من خصائص . ودعونا الآن نفحص قائمة الحساب وندرسها .

تحدث جوزيف تشمبرلين عن سياسة بريطانيا الاستعمارية فقال :  
« ان الامبراطورية ، هي تجارة » . وهكذا لخص جوزيف تشمبرلين في بضع كلمات ، ما لا يمكن لعدة مجلدات ايضاحه . وقد رسم استعماري بريطاني معروف هذه الصورة عن امبراطورية التجارة ، في مكان آخر . فلقد خطب هنري ستانلي في عام ١٨٨٤ في اجتماع عقدته غرفة تجارة مانشستر فقال : « هناك نحو من اربعين مليوناً من البشر يعيشون وراء بوابة الكونغو ، وينتظر غزالو مانشستر لباسهم القطنية . وتنتظر مسابك برمنغهام ، وقد توهج الحديد المصهور فيها باللون الأحمر ،

إن تصنع لهم حاجاتهم الحديدية ، وان تنتج لهم الحلي ، التي يزبنون بها صدورهم القاتمة السوداء . ولا تحتاج مثل هذه الاقوال الى أي تعليق . فهي توضح نفسها تلقائياً . انها تظهر كيف تمكن الاستعمار من رفع مستوى العيش في مانشستر وبرمنغهام ، وكيف خلف افريقيا بأسرها ، في فاقة وشقاء . وفي وسعنا اليوم ان نقضي على عدم التكافؤ القائم بين الذين « لا يملكون » في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وبين الذين يملكون في اماكن اخرى . ولأكون اكثر دقة في تعييري ، اقول ان في الامكان الاسراع في هذا العمل ، عن طريق الاسراع في منح الاستقلال ، لجميع البلاد التي ما زالت تزرع في ظل الاستعمار . وكما ان الحرية والسلام شيان لا يفرقان ، فكذلك الرخاء الاقتصادي ، شيء لا يمكن تجزئته . وتتطلب الحرية الاقتصادية للبلاد غير المستقلة ، مغامرة تحمل معنى الشهامة ، اذ تنطوي على الأقل ، على تعبير من الندامة ، لان استعباد هذه البلاد ، جاء ثمرة مغامرات تخلو من كل معاني الشهامة . وقد اعلن عن هذا الاستعمار التجاري ، في مناسبات عدة . بحيث لا يتطلب أي برهان او دليل على وجوده . ولقد اعلن استعماري عبقري . كلذرائيلي ، في خطابه المشهور والمعروف بخطاب « قصر البلور » ، ان الاستعمار يؤلف دعامة اساسية في سياسته . ولقد برهن دزرائيلي بالفعل ، على انه من كبار المساهمين في اقامة صرح الاستعمار في صورته الحالية . ولقد كانت له علاقات شتى بآل روتشيلد وبغيرهم من كبار اصحاب الأموال . وعندما عرضت اسهم شركة قناة السويس للبيع ، سارع دزرائيلي الى قبول العرض فوراً ، دون ان ينتظر الحصول من برلمان بلاده ، على الاعتمادات المالية اللازمة ، وهي مغامرة ، اضافت ، كما نعرف ، فصلاً آخر إلى تاريخ الاستعمار في الشرق الاوسط . ولكن دزرائيلي ، اضطر لاتمام الصفقة الى اقراض اربعة ملايين جنيه استرليني من آل روتشيلد ، ويقول لنا الاستاذ مون ، وهو الحججة الامريكاني المعروف في العلاقات الدولية ، ان آل روتشيلد

كسبوا مائة الف جنيه في هذه الصفقة . ولعل هذا المثل ، وهو واحد من  
كثُر ، يحسر النقاب عن الطريقة التي كانت تبتز فيها ثروات الشعوب ،  
كما يظهر الارباح الخرافية التي كانت تجني ، وكيف ادى الاستعمار  
الى عدم التكافؤ الاقتصادي ، الذي تعاني منه معظم دول العالم  
حتى اليوم .

وارى لزاماً علي ان اذكر في هذه المرحلة ، ان روتشيلد هذا هو  
الذي تلقى في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، وعداً من وزير خارجية  
بريطانيا باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

وقد اثرت هذه القضية امام الجمعية العامة ، اذ اننا في دراستنا لموضوع  
الاستعمار ، يجب ان لا ننسى ، ان اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين  
قد نبعت منذ بدايتها ، من السياسة الاستعمارية ، تماماً ، كأية سياسة استعمارية  
اخرى طبقت في افريقيا او آسيا . ولقد برهنت السياسة البريطانية ومعها  
شريكها السياسة الامريكية ، في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ،  
على انها تمثل ابشع صور الاستعمار واقبحها . فلقد انحسر الاستعمار عن  
اجزاء كثيرة من العالم ، تاركاً البلاد لاهلها ، ومختلفاً الشعوب في بلادها .  
أما في فلسطين ، وبالطريقة التي طبق فيها ، فقد ادى الاستعمار الى تسلل  
مليون يهودي الى البلاد ، وطرده مليون عربي ، يعيشون الآن لاجئين  
في مخيماتهم . ولكن الوقت سيحين ، قريباً ، عندما يعود اللاجئون الى  
وطنهم ، وتحرر بلادهم من الاحتلال الصهيوني ، وتنضم الى الأمم  
المتحدة متمتعاً بكامل سيادتها . كدولة فلسطين الحرة والمستقلة .

ويمثل الغزاء ، في المناطق الاخرى الباقية . فقد وصل الاستعمار في  
القرن التاسع عشر الى اوجه ، وأخذ يشهد في القرن العشرين سيره في  
طريق التدهور والانحطاط . فلقد تمكن نحو من الف وخمسمائة مليون  
انسان في غضون الخمس عشرة سنة الماضية ، من تحطيم قيودهم ، والانطلاق  
احراراً مستقلين . لقد كانت اعظم المعارك التي شهدتها العالم ، والتي



اعادت الحرية الى اكثر من نصف سكان الكرة الارضية . وكثيراً ما تكون الارقام اكثر ايضاحاً من المجلدات . والآن فكروا بهذه الارقام وما تعنيه في الحقيقة . انها تعني ان الأمم المتحدة عند تأسيسها لم تكن تمثل اكثر من نصف سكان العالم . وان النصف الثاني كان لا يزال يرزح تحت نير الاستعمار . أما الآن فقد وصلنا الى مرحلة ، لم يبق فيها الا نحو من مائة مليون من الناس يعيشون في ظل الاستعمار والأسر الدولي . وكانت نسبة التحرر في السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، بمعدل مائة مليون في كل عام . ولذا بات لزاماً على الأمم المتحدة ، ان تعلن الآن وهنا حرية المائة مليون الباقين من اصدقائنا واخواننا الذين ما زالوا يعيشون في العبودية . وهم مجزأون في شتى انحاء المعمورة ، ولكنهم متحدون في نضالهم من اجل التحرر ، وفي توقعهم الى الحرية .

فشعوب فلسطين وكينيا وعمان وعدن واطراف الجزيرة العربية ، ونياسالاند وانغولا وموزمبيق وروديسيا وراوندا اوروندي ، وافريقيا الجنوبية الغربية وتنجانيقا ، واوغندا ، وايربان الغربية ومالطة ، وغيرها من اطراف العالم يجب ان تتحرر في اوطانها . أما الجزائر ، ففضية ملححة بشكل خاص ، لأن الحرب فيها قد دخلت عامها السابع الآن . ومن حق شعب الجزائر ان ينال ما نلناه نحن . أجل يجب ان يتحرر شعب الجزائر ، وان يكون مستقلاً ، كما نحن مستقلون ، وان يتمتع بكرامته . فقد خلق جميع الناس احراراً ، ولقد قال خليفتنا العظيم « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً » .

ان للشعوب المستعمرة يا سيدي الرئيس حقاً فطرياً في الحرية ، ومن واجبنا ان نعرف بهذا الحق ، وان نعلنه . واني اصر على كلمة الاعتراف ، لان تعبير « منح الاستقلال » الوارد في مذكرة الاتحاد السوفياتي ، ليس بالتعبير الصحيح في رأيي . فحرية المائة مليون من الناس ، حق لهم ، لا منحة منا . انه حقهم الفطري ، لا الهبة التي تعطى لهم .

ومهما كان التعبير ، فقد سمعنا دائماً من يقول ، ان هذه الشعوب  
ما زالت تحتاج الى الارشاد والوصاية ، وان تقدمها الاقتصادي والاجتماعي  
يتطلب مثل هذا الارشاد واستمراره الى امدٍ ما ، ان هذه الحججة عتيقة  
بالية ، لا تستحق منا الاهتمام لانها لا تتفق مع روح العصر . انها حجة  
سخيفة ، جديرة بأن تلقى منا الابتسامات الساخرة الصفرء .

فلقد قضت هذه الشعوب في ظل الاشراف والوصاية ، حقباً بل وقروناً ،  
فحتام يمكن لنا ان ننتظر استمرار هذه المحنة المنهكة ، بل هذه التجربة  
المؤلمة ، والامتحان القاسي ، واذا كان الاشراف الماضي لم يستطع حتى  
الآن ، ان يرتقي بهذه الشعوب من حالة الاتكال الى حالة الاستقلال ،  
فان من حقنا ان نقول ، ان هذا الاشراف كان فاشلاً ، وان من واجب  
الأمم المتحدة ان تضع نهاية لهذا الفشل . وهناك ايضاً ، الحججة الحديثة ،  
التي نستخلصها من اوضاع الكونغو . فهناك اصوات تمثل حطام الاستعمار ،  
ما زالت ترتفع صارخة ، لتظهر ان اوضاع الكونغو ، شرح واضح  
للتحذير القائل بأن الوقت لم يحن للاستقلال . وهذا القول ، هو آخر طراز  
من طرازات المنطق ، صممه المصمون التقليديون للازياء السياسية . ولكنه  
يفتقر الى كل مقومات المنطق السليم . ويكفي لادانة هذه الحججة ، ان  
نعرف بأن مروجيها هم اعداء الحرية والتحرر .

ووضع الكونغو في الحقيقة ، حجة تؤيد الحرية ، لا تناقضها ، فالازمة  
هناك ليست ثمرة التسرع في الاستقلال . انها ثمرة التسرع في العدوان  
ضد دولة مستقلة جديدة . ولو تركت الكونغو وشأنها ، لكان في الامكان  
تجنب الازمة كلها ، ولما اقتضى الأمر حشد قوات الأمم المتحدة وتجميعها ،  
ولما اصبحت الكونغو بنبدأ في جدول اعمال الامم المتحدة ، ولما  
تحصن دعاة الاستعمار وانصاره وراء حجة واهية تعيسة في تأييد  
استعمارهم .

وجميع هذه الحجج ، أو الحجج الواهية الضحلة ، اذا شئنا الدقة في

التعبير، تنهاوى الى الحضيض. فالشعوب المستعمرة يجب ان تتحرر. وعلينا ان نخلي سبيلها. وفي وسعها ان تعنى بأمرها. ففي امكان المستعبدين الآن الاهتمام بانمائهم الاقتصادي اذا تحرروا، ونهضتهم الاجتماعية، وتقدمهم الثقافي. وسيكونون في ايد امينة، لانها ايديهم هم انفسهم. وليس ثمة ما هو اجدى، ولا انفع، ولا اكرم، من ان يعنى الانسان بشؤونه. وليس ثمة ما هو اكثر ارضاء لشعب من الشعوب، من ان يقوم هو بنفسه، ببناء حياته القومية. اذ سيضع هذا الشعب، وراء هذا البناء، لا ايدي ابنائه فحسب، بل عقولهم. وارواحهم، وقلوبهم ايضاً. وستكون النتيجة، لا هذا التطور المتدهور من الاشراف والوصاية. بل ذلك التطور الثوري من الاستقلال.

ولنضرب بغانا مثلاً. فلقد كانت طاقات القوة المائية، نائمة منذ سنوات طويلة، ايام العهد الاستعماري. أما وقد تحقق الاستقلال. فان مشروع نهر الفولغا، الذي سيجعل من غانا بلداً صناعياً، اصبح الآن في وضع التنفيذ. وينطبق هذا القول ايضاً على غينيا بمشاريعها المثيرة. ولنضرب بالجمهورية العربية المتحدة مثلاً آخر. فلقد ظل مشروع خزان اسوان، نائماً في محفوظات الحقب الطويلة، سنوات عدة. فلما تحقق لها الاستقلال الحقيقي، في ظل الرئيس عبدالناصر، اضحي المشروع الآن، قيد التنفيذ باحدث السبل والاجهزة العصرية.

وكانت الصين مجزأة، ومستعبدة وذليلة، فلما تحقق لها الاستقلال، غدت مارداً انتاجياً جباراً، يصح ان يطلق عليه اسم المارد الذي نقد صبره. اجل ان الصين، ملت الانتظار، وهي تحاول مسابقة الزمن والحقاق به.

واخيراً لناخذ الهند والباكستان، فقد كانتا تعيشان قبل الاستقلال في جو آسن من الجمود، أما بعد الاستقلال، فقد غدتا خلية نحل، تعج بالمشاريع والخطط الانمائية.



ولن امضي في تعداد الامثلة ، ذلك لأن البليون ونصف البليون من الناس ، الذين تحرروا في السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، هم خير دليل على نجاح اعظم التجارب الانسانية .

واري لزاماً يا سيدي الرئيس ، ان لا تفوت انتباهنا نقطة اخيرة . فمع نهاية الاستعمار ، يجب ان ينتهي ايضاً مجلس الوصاية الدولية . وما وصاية الأمم المتحدة كنظام في الحقيقة ، الا صورة اخرى من نظام انتداب عصبة الأمم السابقة . ومن المؤسف ان يظل مجلس الوصاية حتى هذه اللحظة جهازاً رئيسياً من اجهزة الأمم المتحدة . ولا ريب في ان تعبير الحكم الذاتي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، كالمهدف النهائي الذي يجب ان تسير نحوه البلاد الواقعة تحت الوصاية ، لا يقل بعثاً على الاسى والاسف . فالهدف النهائي يجب ان يعلن بأنه الاستقلال ، لا الحكم الذاتي الواهي ، الذي عبر عنه الميثاق . وعندما بحث موضوع الوصاية في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، اوصى مولوتوف ، وزير الخارجية السوفياتية آنذاك ، بأن يكون المهدف من الوصاية ، الاستقلال ، وكانت الفلبين ، هي الدولة الوحيدة التي ابدت مولوتوف آنذاك . ومما يؤسف له ان الولايات المتحدة ، ممثلة في شخص وزير خارجيتها ستيتينيوس ، كانت هي التي تولت قيادة المعارضة للاقتراح ، موصية باستخدام تعبير الحكم الذاتي .

لكن كل هذا ، غدا من شؤون التاريخ الغابر يا سيدي الرئيس ، وسواء أكان التعبير ينص على الاستقلال ، أو على الحكم الذاتي ، فإن علينا الآن ان نضع تاريخاً جديداً يليق بعصرنا . فدعونا نعلن استقلال جميع الشعوب حيثما وجدت ، ومهما كان العنصر او اللون الذي تنتمي اليه . ودعونا نقوم بتصفية الاستعمار بجميع اشكاله ، وان نضع نهاية له في جميع مظاهره ، اجل دعونا نطلق سراح الشعوب في كل مكان .

ولكل دولة من الدول الثماني والتسعين المثلثة في هذه المنظمة ،  
وأنا لم اخطيء في الرقم مطلقاً ، عيد استقلالها ، فدعونا نجعل من هذا  
اليوم عيد استقلال للعالم بأسره ، وبذلك نستطيع ان نخلد بمنتهى الزهو  
والفخار والبهجة ، عملاً مجيداً ، هو ضمان الحرية والسيادة والاستقلال  
للجميع ، وضمان ما هو اكثر من ذلك ، ان تكون الأمم المتحدة  
للجميع .

---

١ - الدولة المحنوفة من الرقم ، هي اسرائيل ، التي لا يعترف المؤلف ولا أي عربي  
بوجودها - « العرب »





## قضية الجزائر

« ليست قضية الجزائر ، بالغريبة عن قضية فلسطين ، فهما فرعان من اصل واحد ، هو الاستعمار . وكما ان الاستعمار هو الذي دفع بالصهيونية الى فلسطين ، وعمل على تثبيت اقدامها فيها ، وشرد أهلها العرب ، فجعل منهم لاجئين يعيشون على الصدقات ، فهو الذي ما فتىء يصارع ابطال الجزائر منذ سبع سنوات ، ويخوض معهم معركة موته وحياتهم ، ليثبت اقدام المستوطنين الفرنسيين ، وهم وسيلة الاستعمار واداته .

» وقد تحدث الاستاذ الشقيري ، في اللجنة السياسية الأولى التابعة للأمم المتحدة ، عن قضية الجزائر ، فدافع عن حريتها وسيادتها . وهذا نص خطابه .

ها نحن نواجه مرة ثانية مشكلة الجزائر ، في الوقت الذي تواجهه هي فيه ويلات الحرب ، حرب الاستعمار التي تشنها فرنسا ، وحرب التحرر التي يخوضها شعب الجزائر الباسل . وقد مضت على الأمم المتحدة ست دورات ، وهي تبحث فيها هذه المشاكل الملحة اللاهبة ، بعد ان دخلت الحرب الجزائرية سنتها السابعة اعتباراً من اول تشرين الثاني عام ١٩٦٠ .

وليس من غايتنا في هذه الدورة الراهنة ، ان نضع أمام اللجنة الموقرة ،  
النواحي السياسية والقانونية من قومية او دولية للمشكلة الجزائرية . اذ  
على الرغم من اهمية هذه النواحي ، فقد غدت من المواضيع التي تم البت  
فيها نهائياً لمصلحة الجزائر ، وضد فرنسا منذ امد بعيد . ولا نرى ضرورة  
ايضاً لبحث طبيعة المشكلة ، او صلاحية الأمم المتحدة للبحث فيها ،  
اذ ان الفقه القانوني للأمم المتحدة ، قد قضى قضاءً نهائياً ومبرماً في صلاحها  
لبحثها . ونحن في الوقت نفسه ، لا يهمننا كثيراً غياب فرنسا عن هذه  
الجلسة ، على الرغم من أسفنا ، اذ ان هذا الغياب لا يؤثر على المشكلة ،  
ولا يمكن ان يحول بين الأمم المتحدة وبين تحملها لمسؤولياتها . ولقد تقرر  
الطبيعة الدولية ، للقضية الجزائرية منذ امد بعيد ، وغدت صلاحية الأمم  
المتحدة امراً اعترف به ، سيان من حضر او تغيب . ولاريب في اننا  
لو حضرت فرنسا ، لامكننا النقاش بصورة اوسع ، ولكن غيابها ، يسفر  
عن تحد اكثر شمولاً ، ولا ريب في ان تصميمنا على حمل مسؤولياتنا ،  
سيقف اكثر من أي وقت مضى ، ثابتاً وغير متزعزع ، وغير منثن .

وقد استعملت هذه النعوت الثلاثة لتصميمنا ، لا كتمرين على استعمال  
الترادفات اللفظية ، بل ، لأصل الى عقولنا ، بالتزاماتنا كمنظمة دولية  
مكرسة ، لدعم العدالة والحفاظ على السلام ، وتأمين انتصار الحريات  
الاساسية وحقوق الانسان . وقد استخدمت هذه النعوت لاؤكد مسؤولياتنا ،  
ولاثبت التزاماتنا ، ولاستعيد ذكرى سجلاتنا في هذه القضية . فلقد غدا  
للجزائر سجل في الأمم المتحدة ، ولم تعد الأمم المتحدة بدون سجل عن  
الجزائر . والآن ، علينا ان نعود بنظرة عابرة الى هذا السجل .

ففي الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، وجهت المملكة العربية  
السعودية رسالة الى مجلس الأمن الدولي ، لفتت فيه انتباهه ، الى عمليات  
فرنسا العسكرية القاسية ، التي تستهدف تصفية الثورة الوطنية في الجزائر ،  
وطمس خصائص الحياة القومية والثقافية لشعب الجزائر . وعلى الرغم

من خطورة الوضع ، تلقى مجلس الأمن الرسالة ، دون ان يتخذ اي اجراء  
بصددها . واستمرت الحرب في الجزائر ، عنيفة ، شديدة .

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، طلبت اربع  
عشرة دولة افريقية - اسبوية ، هالها الوضع في الجزائر ، ادراج قضيتها  
في جدول اعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة . وقد قررت اللجنة العامة  
عدم ادراج هذا الموضوع ، ولكن الجمعية العامة عكست توصية بلجنتها  
العامة . وهنا انسحبت فرنسا من الجمعية العامة ومن بلانها الرئيسية . ثم  
اذعنت الجمعية العامة ، لحساسية فرنسا ، ولاعتبارات اخرى غير كريمة ،  
وقررت عدم المضي في بحث القضية الى مدى ابعد ، وهكذا لم يعد هذا  
الموضوع على جدول اعمال تلك الدورة ، واستمرت الحرب في الجزائر  
على عنفها وشدتها .

وعندما ساء الوضع في حرب الجزائر كل سوء ، تقدمت سبع عشرة  
دولة افريقية اسبوية في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٥٦ ، الى مجلس الأمن  
تلفت انتباهه الى الوضع الخطر الذي يسود الجزائر ، وتحذره من ان الحرب  
فيها تهدد السلام والأمن في المنطقة ، وطلبت اتخاذ الاجراءات اللازمة  
لضمان احترام حق تقرير المصير وسائر الحقوق الانسانية الجوهرية الاخرى .  
ولكن انتباه مجلس الأمن لم يجتذب ، واستمرت الحرب قوية عنيفة ،  
وتقدمت ثلاث عشرة دولة افريقية اسبوية ، في الثالث عشر من  
حزيران عام ١٩٥٦ . وقد اقلقتها اشد القلق ما يدور من اعمال القمع  
في الجزائر ، بطلب الى مجلس الأمن تسأله فيه عقد جلسة عاجلة لوضع  
حد للحرب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ، ولكن مجلس الأمن رفض  
طلب التدخل ، واستمرت الحرب في الجزائر على شدتها .  
وفي اليوم الأول من تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، وكانت العمليات  
العسكرية مستمرة في الجزائر ، وكان يصحبها الكثير من اعمال الارهاب  
والتعذيب ، تقدمت خمس عشرة دولة افريقية اسبوية . بطلب لادراج



قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة الحادية عشرة . وقد ادرجت القضية في الجدول ، وبحثت بحثاً عميقاً ، واتخذت الجمعية العامة قراراً اجماعياً ، اعربت فيه عن املها ، في ايجاد حل ديموقراطي سليم عادل ، بروح من التعاون ، وبالوسائل المعقولة ، ينطبق على مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ولكن فرنسا لم تأبه بقرار الأمم المتحدة . ولم يبد في الجو ، أمل في الوصول الى حل ديموقراطي وعادل وسلمي ، واستمرت الحرب في الجزائر قوية عنيفة .

وفي السادس عشر من تموز عام ١٩٥٧ ، تقدمت اثنتان وعشرون دولة افريقية آسيوية ، وقد هالها موقف فرنسا ، بطلب لادراج قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة الثانية عشرة . وقد ادرج الموضوع فعلاً ، ودرست القضية من جميع نواحيها ، واتخذت الجمعية قراراً اجماعياً اعرب عن القلق الخطير الناجم عن الوضع في الجزائر ، وسجل عرض الوساطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس تونس . واكد الرغبة في اجراء محادثات بروح من التعاون الفعال ، تستهدف الوصول الى حل يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واهدافها . وتجاهلت فرنسا من جديد هذا القرار . ولم يبد في الجو أمل في الوصول الى حل على اساس الميثاق . واستمرت الحرب في الجزائر ، ملتهبة مشتعلة .

وفي السادس عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، تقدمت من جديد اربع وعشرون دولة افريقية آسيوية وقد تأثرت بالتطورات المؤلمة في الجزائر ، بطلب لادراج القضية في جدول اعمال الدورة الثالثة عشرة . وقد ادرج الموضوع ، ودرست المسئلة دراسة عميقة ، وقدمت سبع عشرة دولة ، مشروع اقتراح يشير الى حق الشعب الجزائري في الاستقلال ، والى استعداد حكومة الجزائر المؤقتة ، للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية . وحث القرار الفريقين على الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض تتفق وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن فرنسا لم تتقدم بأية خطوة جديدة

واستمرت الحرب في الجزائر ، في عنفها وشدتها :  
وطلبت خمس وعشرون دولة افريقية اسبوية في العام الماضي اي  
في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٩ . في محاولة جديدة لوضع حد للحرب  
الاستعمارية في الجزائر ، ادراج الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة  
عشرة . وقد ادرج فعلاً ، ودرست القضية دراسة وافية . وقرّر مشروع  
قرار تقدمت به اثنتان وعشرون دولة ، بأغلبية مطلقة في اللجنة السياسية ،  
وعندما قدم الى الجمعية العامة عدل بمشروع اخر اكثر اعتدالاً وهدوءاً ،  
ولكنه هزم واستمرت الحرب في شدتها وعنفها .

وبسبب ظاهرة غريبة وفريدة في نوعها ، ولا سابق لها في سجلات  
الأمم المتحدة منذ انشائها ، اود التوقف لحظة واحدة ، واستمحيكم  
عذراً في تلخيص ذلك القرار على مسامعكم .

لقد استعاد مشروع القرار في مقدمته يا سيدي الرئيس ، قرارات  
سبق للأمم المتحدة ان اتخذتها ، كما استعاد المادة الأولى من الميثاق واعرب  
عن القلق من استمرار الاعمال الحربية في الجزائر . واعترف مشروع  
القرار في شطره العملي ، بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير ، وحث  
على اجراء محادثات للوصول الى تسوية سلمية على اساس حق تقرير المصير ،  
وطبقاً لمبادئ الميثاق . ولم يكن المشروع في شكله او مادته ، وفي مقدمته  
او نصه العملي ، الا تكراراً لكلمات الميثاق ، ولسياسة فرنسا في الجزائر  
كما اعلنها الرئيس ديغول .

وهكذا كان مشروع القرار ، بسيطاً ، وصرحاً وبريئاً . ولم ينطو  
على اي استنكار لموقف فرنسا ، كما لم يحتو على اية اشارة مهنية لها .  
وكان من الواجب ، اقرار مثل هذا المشروع في الأمم المتحدة ، لو كانت  
المنظمة تستمد وحيها وإلهامها من الميثاق ليس الا ، وان يكون اقراره  
مشفوعاً بالتصفيق والحماس . أجل كان من الواجب اقراره لا بالاقتراع  
فقط ، بل وبالتهنات ايضاً . ولكنه هزم مع ذلك . ليسجل في هزيمته ،

هزيمة للأمم المتحدة نفسها ، وللمبادئ السامية التي ينطوي عليها ميثاقها .  
وستقيم الاحداث الدليل على كل حال ، على ان هذه الهزيمة عارضة ،  
لأن النصر النهائي سيكون الى جانب الحرية مهما غلت التضحيات ،  
ومهما طال أمد الصراع .

ولكن الطريقة التي هزم فيها مشروع القرار ، اكثر بعثاً للأسى  
والألم ، فعند الاقتراع عليه ، فقرة فقرة ، اقرت الجمعية العامة ، باغلبية  
تفوق اغلبية الثلثين المطلوبة ، الفقرات كلها . ولم يقرع الا صوت واحد  
ضد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره . ونالت الفقرة التي تدعو  
الى عقد محادثات للوصول الى حل سلمي على اساس تقرير المصير ،  
على ثمانية أصوات تزيد على اغلبية الثلثين المطلوبة . ولكن عندما جرى  
الاقتراع على مشروع القرار بكامله ، وقعت المشكلة المحيرة ، فقد هزم  
القرار الذي قبل فقرة فقرة .

ومثل هذه الهزيمة يا سيدي الرئيس ، لا تدعو الى الاسف فحسب ،  
بل تثير الاشمزاز والاستنكار . وقد زعم الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة ،  
في بيان رسمي ، اصدره بعيد الاقتراع ، بأن هزيمة مشروع القرار ،  
كانت نتيجة ، « الخطط والتعاون بين فرنسا ومجموعة من اصدقائها » .

ومن المعقول في المشاكل ذات الطبيعة العادية ، سواء اكانت سياسية  
او غيرها ، ان تلجأ دولة عضو الى قتل مشروع قرار بخطتها واساليبها .  
فأساليب الاقتراع مقبولة ، ومناورات الاجراءات قد يتساهل بها ، أما  
في القضايا ذات الاهمية الدولية الخطيرة ، فلا يمكن التسامح بمثل هذه  
المناورات . هذا هو قانون الاجراءات البرلمانية ، وحسن السلوك . واستخدام  
الاساليب والمناورات لهزيمة قرار يستند الى فقرة في الميثاق ، ليس بالمحاولة  
الصالحة او المناسبة ، ولا ريب في ان قيام فرنسا بهزم قرار يستند الى سياسة  
فرنسا ، والى بيانات رئيسها العظيم الجنرال ديغول ، خطة تتناقض مع  
شرف فرنسا ومع كرامة الأمم المتحدة .



ومن حقنا ان نوجه سوألاً ، عن الاساس الذي أدى الى هزيمة مثل هذه المحاولة لاحلال السلام ، وعن كيفية فشل نداء للتفاوض . وفي وسعي ان اقول ، دون ان اكون مجافياً للدماثة في قولي يا سيدي الرئيس ، وبدون اي اطراء أو مديح ، بل بمتهى الصراحة والاخلاص ، ان الدول الغربية . هي التي تولت في الدورة السابقة قيادة الأمم المتحدة الى هاوية ذلك الموقف الباعث على الاسى والاسف . وبدلاً من ان تثبت ادعاءها ، بالتعلق بالحرية ، وجهت اليها ضربة قاصمة ، وبدلاً من الذب عن حياض الديمقراطية ، اختارت تأييد سياسة تقوم على النفاق .

فلقد اتبعت الدول الغربية ، طيلة المناقشة ، مع استثناء بعض الدول الكريمة منها ، خطأ واضحاً ومحدوداً من الدفاع . وكانت هناك خطة واضحة لتبويب الحجج ، لم تكن وليدة صدفة عارضة مطلقاً ، بل حسرت النقب عن دلائل استراتيجية واحدة ، فضحها الوفد الفرنسي بعد ان حققت الخطة اهدافها . تماماً طبقاً لما هو مقرر . اذن حسناً ، فعلينا الآن ان نستعرض ولو لحظة واحدة ، اين نقف في الوقت الحاضر .

وكما سبق لي ان اوضحت في هذه اللجنة في العام الماضي ، ان قضيتنا في الجزائر ، بسيطة ، وواضحة اجلى ووضوح . فقد فهمنا البيان الذي اصدره الرئيس ديغول في السادس عشر من ايلول عام ١٩٥٩ ، والذي اعترف فيه بحق شعب الجزائر ، بتقرير مصيره . وعلى الرغم من بعض المنافذ في هذا البيان ، من هنا وهناك ، المصحوبة ببعض الجيوب الخطرة ، التي اخفيت بصورة ماكرة بين الاسطر ، الا ان حكومة الجزائر المؤقتة ، وجدت فيه خطوة ، في الاتجاه السليم ، بعد ان اعترف بحق تقرير المصير كحق فطري للشعب الجزائري . واعربت الحكومة الجزائرية ايضاً عن استعدادها للتفاوض مع فرنسا على الشروط والضمانات ، وبينها وقف اطلاق النار ، التي تمكن الشعب الجزائري ، من ان يقرر بجمرية مصيره المقبل . ولاريب في ان هذا الموقف من جانب الحكومة الجزائرية في

منتهى الاعتدال . ولم تصر حكومة الجزائر على الاستقلال الفوري ، مع ان هذا حق من حقوقها . ولم تصر ايضاً على الاعتراف بها اعتباراً واقعياً او قانونياً كاملاً . ولم تطالب بأية امتيازات سياسية ، كما لم تقترح اي نظام او شكل حكم او دستور معين ، ولكنها اعلنت على النقيض من ذلك بمنتهى الصراحة ، ان مستقبل الجزائر يجب ان يترك الى الشعب الجزائري نفسه ليقرره . وقد اعلنت حكومة الجزائر يوم خلقها بالفعل ان المصير السياسي للجزائر ، سيضعه شعب الجزائر نفسها . ولهذا فقد اطلقت على نفسها اسم حكومة الجزائر المؤقتة ، وهذا يفسر ايضاً قبولها بسياسة الرئيس ديغول ، الرامية الى اعطاء شعب الجزائر ، حرية الاختيار . ولما كانت الحكومة الجزائرية واثقة من رغبة الشعب الجزائري ، فقد وافقت على الاختيار . واذا ما أثر الشعب الجزائري الاستقلال ، فإن اختيارها سيكون الاستقلال ، أما اذا أثر الاندماج مع فرنسا ، فستختار الاندماج ، واذا أثر الاتحاد الائتلافي (الفيدراسيون) مع فرنسا فستؤثر الاتحاد ايضاً . وقد اعلنت حكومة الجزائر ارتباطها بما يختاره الشعب . وكل ما تطلبه ، ان يكون الاختيار حراً ، وان يتم في ظروف تضمن حريته . وقد اعلنت الحكومة الجزائرية رغبة منها في خلق هذا الجو من الحرية ، استعدادها ، للتفاوض مع فرنسا على الخطوات الضرورية الواجب اتخاذها في هذا السبيل ، وبينها وقف اطلاق النار .

هذه هي القضية الجزائرية بحدافيرها ، كما اعلنتها حكومة الجزائر ، وكما نقلتها الوفود الافريقية الآسيوية الى هذه اللجنة الموقرة في العام الماضي . فما هي قضية فرنسا يا ترى ؟ لقد قدمت فرنسا قضيتها اولاً وراء الستار . فقد آثرت فرنسا التغييب عن تلك الجلسة ، كما تتغيّب اليوم عن جلستنا هذه . ولقد كانت فرنسا طيلة دورات ست ، تتأرجح بين الحضور والغياب ، وبين الاشتراك والانفصال . وبين الاعتراف بصلاحيبة الأمم المتحدة ، وانكار هذه الصلاحية . ولقد اشار الرئيس ديغول ،

حتى بعد افتتاح هذه الدورة الى هذه المنظمة بأنها « ما تسمى بالأمم المتحدة » ،  
ويبدو ان فرنسا في حاجة الى من يذكرها بأنها عضو في هذه المنظمة « المسماة  
بالأمم المتحدة » . وانها عضو دائم في مجلس أمنها . ونحن نوافق الرئيس  
ديغول ، في ان الامم المتحدة قد فشلت في اكثر من ناحية ، وفي اكثر  
من وقت . ولكننا اذا أردنا تعداد الاسباب التي ادت الى هذا الفشل ،  
تحتم علينا ان نضع تحدي فرنسا في مقدمتها . واذا اردنا ان نضرب مثلاً  
واحداً على ذلك قلنا ان فرنسا قد تحدت في قضية الجزائر ، ميثاق الأمم  
المتحدة والتزاماتها تجاه هذا الميثاق . وليست مشكلة الجزائر ، بالحديثة  
العهد ، فهي كقضية استعمارية . مشكلة قائمة منذ اكثر من مائة وثلاثين  
عاماً وقد طال امد الحرب فيها اكثر من خمسين عاماً ، وبكفي اننا اشتبكتنا  
مع فرنسا في هذه اللجنة طيلة السنوات الست الماضية في ثلاث قضايا وهي  
التهديئة والانتخاب والتفاوض ، وايها يجب ان يكون الأول ، وايها يجب  
ان يكون الثاني او الثالث .

ومهما يكن فلقد كانت خطة فرنسا الاستراتيجية في الدورة الماضية  
كما نفذها اصدقاء فرنسا ومؤيدوها ، مدمرة ، بالاضافة الى ما فيها  
من غرابة وقيام . ولقد اصرت الدول الغربية على وجوب اعطاء فرنسا  
الوقت لتنفيذ سياستها المرتكزة على تقرير المصير . وقد وجهت هذه الدول ،  
في عبارات متشابهة ، النداء تلو النداء ، بأن لا نغضب فرنسا ، وان لا  
نستثير مشاعرها ، وان لا نزعجها لأنها ام الديمقراطية ، وقد حثتنا هذه  
الدول ايضاً على تصديق فرنسا ، وعدم ارباك الوضع الدقيق الحساس .  
كانت هذه النغمة هي المسيطرة طيلة الدورة . ونحن نذكر ان مندوب  
المملكة المتحدة ، قد اعلن بأن اية كلمة متسرعة ، قد تؤثر على الوضع ،  
وان السبيل الوحيد الذي يجب اتباعه ، هو عدم اتخاذ اي قرار . وحث  
الولايات المتحدة بدورها على ضبط النفس ، واكدت وجوب اتخاذ  
سبيل في العمل ، ينطوي على عدم العمل والتخاذل . واعلنت استراليا





في تأييدها لسياسة عدم اتخاذ اي قرار ، ان ثمة اخطاراً في استباق الاحداث وان اي قرار قد نتخذه ولا ترضى به فرنسا ، لن يكون مجدداً . وايدت ايطاليا بدورها وجوب تجنب الأمم المتحدة ، اتخاذ اي اجراء ، قد يعرقل فرص الوصول الى وقف اطلاق النار والى حل مبكر للمشكلة .

كان هذا هو الاطار الذي وضعت فيه الخطة الاستراتيجية لدول حلف الاطلنطي ، في منع الأمم المتحدة من اتخاذ عمل كريم ولزامها بتخاذل مخضب بالدماء . وقد وصفت هذا التخاذل ، بالتخضب بالدماء لان سفك الدماء ، ما زال هو الأمر اليومي في الجزائر ، فالحل لم يوضع ، ووقف لإطلاق النار لم يحدث ، والحاصد العبوس للحرب ، ما زال يحصد الارواح دون تمييز بين رجل وامرأة وطفل ، وبين فرنسي وجزائري ، وبين عسكري ومدني ، في هذا الحصاد المولم .

وإذا ما استعرضنا سير مناقشاتنا في العام الماضي ، ولكن بضمير حي ، وعقل متفتح ، فعلينا جميعاً ، ان نأسف لسياسة التخاذل ، التي سبقت الأمم المتحدة اليها ، أو ضللت لاتخاذها ، اذا شئنا الصراحة في التعبير ، وانا لا اطلب الندامة ، اذ ان الندامة لن تبعث الألوف من الارواح التي فقدت سواء أكان اصحابها من الفرنسيين ام من الجزائريين . ونحن نحزن لموت الفرنسيين ايضاً ، فهم اخوان لنا في الانسانية ، ومما يؤسفنا اشد الاسف انهم يموتون في سبيل قضية غير كريمة .

وهكذا يا سيدي الرئيس ، لولا هذا العناد الصلب الذي بدا من دول حلف الاطلنطي تأييداً لسياسة التخاذل أو عدم العمل ، لكان في الامكان حل مشكلة الجزائر ، ولكان عام ١٩٦٠ سنة سلام بدلاً من ان يكون كما نشهده ، سنة حرب ، بكل ما تنطوي عليه الحرب من شقاء وثلكل ودمار . ولقد دخلت الحرب الجزائرية في الأول من تشرين الثاني المنصرم ، أي قبل خمسة اسابيع فقط ، سنتها السابعة ، وقد تحدث فرحات عباس ، رئيس وزراء حكومة الجزائر (الرئيس السابق) ، بهذه المناسبة الى الشعب

الجزائري مخاطباً اياه بالكلمات التاريخية التالية :

« استدخل حرب الجزائر غداً ، في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ ستتها السابعة . وستستمر الحرب في سبيل التحرر والاستقلال ، مع كل ما تجره في ذيلها من آلام وتضحيات .. وكان في امكان اعلان السادس عشر من ايلول عام ١٩٥٩ ، ان يكون اساساً لحل سلمي للصراع ، وان يكون عام ١٩٦٠ ، سنة سلام » . وقد اقتبست هذه العبارة من خطاب رئيس وزراء الجزائر ، لا لأضع المسؤولية حيث يجب ان تكون ، بل لادخل في سجلاتنا انه بالنسبة الى الجزائر ، لم يكن عام ١٩٦٠ سنة سلام ، بل سنة حرب . والسبب الوحيد في هذا هو ان الأمم المتحدة ، تراجعت الى سياسة التخاذل ، وتنكرت لواجبها ، وتخلت عن مسؤوليتها . ولكن ما يهمني في الوقت الحاضر ، هو ان نستخلص عبرة من الماضي ، بالنسبة الى المستقبل ، وان نجعل من عام ١٩٦١ ، سنة سلام ، لا سنة اخرى في تقويم الحرب .

وعندما أحدثت متدفقاً بالحماس والعاطفة في هذه القضية ، لا اشعر بأن من واجبي الاعتذار عن حماسي . فالقضية ليست مجرد موضوع سياسي عادي . فالحرب في الجزائر ، هي الحرب الوحيدة في العالم التي تدور في عصر الأمم المتحدة . وهي دائرة على أشدها ، وخطورها يهدد السلام العالمي بكامله . وقد بلغت الآلام الانسانية في الجزائر طيلة سنوات عدة ، حداً يفوق التصور . وفي عام ١٩٤٥ . وكان العالم يحتفل بيوم النصر ، قامت جماعة من الجزائريين بمظاهرة سلمية تطالب بتطبيق مبادئ شرعة الاطلنطي على الجزائر ، فشن الفرنسيون حملة من القمع والارهاب اسفرت عن مصرع خمسة واربعين الف جزائري . ولم تنف فرنسا نبأ المذبحة ، ولكنها زعمت ان رقم الضحايا لم يكن صحيحاً . وهناك اليوم اكثر من مليون ونصف المليون من الجزائريين ، اسكنهم الجيش الفرنسي بالقوة في المعسكرات ، وهم يواجهون الآن خطر الموت جوعاً . أما



بالنسبة الى ما فرضته الحرب من جزية ، فيقدر الخبراء العسكريون ، ان مجموع خسائر الفرنسيين قد بلغ زهاء المائة الف ، وان ضحايا الجزائريين يفوقون هذا العدد كثيراً . وتقدر خسائر فرنسا المادية من الناحية المالية ، بأكثر من ثلاثة ملايين دولار في كل يوم . واذا ما تطلعنا الى الحرب الجزائرية من ناحية تأثيرها على الاستقرار السياسي في فرنسا ، وجدنا انها قد وجهت الى هذا الاستقرار ضربة قاصمة . فمنذ بداية الحرب شهدت فرنسا سبع حكومات وجمهوريتين ودستورين . وقد ادت الحرب من الناحية الاقتصادية الى عدد من اعمال تخفيض النقد التي لم يعلن عنها ، والى كثير من الافلاس التي لم يذع امرها . وانني اعرض جميع هذه الحقائق ، لكي يتمكن كل فرد منا من التفكير . وعلى اصدقاء فرنسا بصورة خاصة ، ان يبذلوا كل جهد ، لاجراج فرنسا من هذه الحرب المدمرة ، اذا كانوا حقاً يسهرون على مستقبل فرنسا .

ولكن اصدقاء فرنسا ، من دول حلف الاطلنطي ، قد شاءوا لسوء الحظ ، ان يقحموا انفسهم في تناقض غريب . فهم في الأمم المتحدة ، يتبعون سياسة تقوم على عدم اتخاذ اي قرار ، اي سياسة عدم العمل والتخاذل . أما في خارج الأمم المتحدة ، فيتبعون سياسة من التقرير والعمل . فلقد قدم ضمن نطاق حلف الاطلنطي ، كل نوع من أنواع المساعدة لفرنسا ، لمواصلة حربها الاستعمارية ، الحرب التي تشنها لاعادة احتلال البلاد ، وهزم قضية الحرية ، التي يبذل شعب الجزائر في سبيلها زهرة شبينته . واذا أردنا الحديث عن دور حلف الاطلنطي في حرب الجزائر ، فعلينا ان لا نقصر حديثنا على الأمور العامة ، ومن الواجب اطلاق الأمم المتحدة على حقائق هذه المساعدة ، لسبب واحد واضح ، وهو وجوب عدم السماح لحلف الاطلنطي بتحطيم المثل الرفيعة للامم المتحدة . ولاريب في ان الحقائق اكثر بساطة من ان تذكر وتعد .

فلقد تمكنت فرنسا بفضل الفرق الثلاث التي وضعتها تحت تصرف



حلف الاطلنطي في اوربا . من تجهيز جيشها بمعدات حلف الاطلنطي ، قبل ارساله الى مسارح العمليات العسكرية في الجزائر ، بموافقة دول الاطلنطي . وهكذا وجد الشعب الجزائري نفسه يحارب فرقتين فرنسيتين في شرق بلاده وفرقة اخرى في الغرب ، وهي فرقة المشاة المدرعة والفرقة الآلية السريعة السابعة وفرقة المشاة المدرعة الرابعة .

وجميع معدات الحرب في الجزائر ، حتى معدات الوحدات الصغيرة ، والمستشفيات ، كلها من معدات حلف الاطلنطي . ويقوم المدربون العسكريون الامريكانيون في الجزائر ، أما قطع الغيار ، فهي امريكية الصنع . وبدور شطر من تدريب الطيارين الفرنسيين الذين يعملون في الجزائر تحت اشراف الحلف .

وقرر الحلف في الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٥٥ ، اعطاء الاولوية لفرنسا في تجهيز طائرات الهليكوبتر من طراز سيكورسكي ، وذلك للعمل في الجزائر .

وطلبت الحكومة الفرنسية في آذار عام ١٩٥٦ ، خمسين طائرة من طائرات الهليكوبتر من الولايات المتحدة وقد ذكرت صحيفة ليونارد الفرنسية « ان القصد من هذه الطائرات العمل في الجزائر » . وهذه الطائرات من ذوات المحركين وتسمى « بالمولز الطائر » او « حصان الشغل » ، وقد خصصت للعمل في جيش امريكا واسطولها ، واطلق عليها اسم (H21) . وقد سلمت الشحنة الأولى منها لفرنسا في حزيران عام ١٩٥٦ .

وقدرت مشتريات فرنسا من الاسلحة من الولايات المتحدة في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، ولاسيما للعمليات الجوية بما يعادل خمسمائة مليون دولار تقريباً .

ووافقت الولايات المتحدة في حزيران عام ١٩٥٩ ، على ان تباع للجيش الفرنسي في الجزائر ، خمساً وعشرين طائرة ثقيلة من طائرات الهليكوبتر ، وعدداً غير محدود من الطائرات المحاربة من طراز (تي).

(٢٨) ، التي تحتاجها فرنسا للعمل في الجزائر .  
وسلمت الولايات المتحدة الى فرنسا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ سبعم  
طائرة اخرى من طراز ( تي ٢٨ ) ، كما طلبت فرنسا مؤخراً ستاً وتسعين  
طائرة اخرى .

واوقفت فرنسا اثناء الحرب الجزائرية ، وخلافاً للقانون البحري  
الدولي في عام ١٩٥٩ ، نحواً من ٤١٣٠٠ باخرة ، وفتشت ٢٥٦٥ وارغمت  
٨٣ منها على تحويل اتجاهها ، والفضل في ذلك كله ، يعود الى حلف  
الاطلنطي . ويقوم الاسطول الامريكى ، الذي يعمل باستمرار في البحر  
الايض المتوسط ، بتقديم خدمات الرادار اللازمة لفرنسا في هذه العمليات .  
وتقوم طائرات امريكا البحرية في البحر الابيض المتوسط بتقديم  
عونها ، بالاضافة الى كل هذا ، الى فرنسا ، وقد وضعت امريكا اثنتين  
من حاملات طائراتها التي تزن ( ١١ ) الف طن ، تحت تصرف فرنسا ،  
وهما تشبكان في حرب الجزائر . وقد تبين ان غارات الفرنسيين على  
ساقية سيدي يوسف التي جرت يوم الجمعة في اثنامن من شباط عام ١٩٥٨ ،  
والتي حقق فيها مجلس الأمن الدولي ، قد تمت بطائرات امريكية الصنع  
من طراز ( بي ٢٦ ) .

ولقد اعلن المستر دوغلاس ديبلون ، سفير الولايات المتحدة السابق  
في باريس « ان استخدام المعدات الامريكية ضد ساقية بن يوسف لا  
يمكن التسامح به او غفرانه » .

واعترف المستر ديبلون بصدد الاسلحة الاخرى التي استخدمت في  
هذه المذبحة ، بأن بعض هذه الاسلحة . كان من التجهيزات العسكرية  
التي قدمتها الولايات المتحدة الى فرنسا ضمن نطاق حلف الاطلنطي . أما  
البعض الآخر فكان ملكاً خاصاً لفرنسا .

وقد رفعت دائرة الحسابات العامة في تقرير لها الى لجنة الشؤون الخارجية  
في مجلس الشيوخ الامريكى ، ارقاماً تتناول مساهمة امريكا وحلف الاطلنطي

في الاعمال العدوانية الفرنسية ضد الشعب الجزائري . وقد ذكرت بعض اجزاء هذا التقديرات «كميات هامة» من الاسلحة الامريكية قد ارسلت من فرنسا الى الجزائر .

وقد دارت جميع هذه الوقائع با سيدي الرئيس ، باطلاع حلف الاطلنطي الكامل ، واود ان اقول ، باشتراكه ايضاً . ولقد اصدر مجلس الحلف بلاغاً رسمياً في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٥٦ جاء فيه : « لقد استمر مجلس حلف الاطلنطي في الاطلاع على ما اجرته فرنسا من تخفيضات في القوات التي وضعتها تحت تصرف الحلف . ودرس المجلس الوضع الناجم في اوروبا عن هذه التحركات العسكرية . وقد اخذ المجلس بعين الملاحظة ان فرنسا تعتبر من الضروري حرصاً على امنها الخاص ، زيادة القوات الفرنسية في الجزائر ، وهي جزء من المنطقة التي يشملها الحلف باختصاصه ، ويعترف المجلس بأهمية الأمن في هذه المنطقة لحلف شمال الاطلنطي » .

أما بالنسبة الى العون المادي الذي قدمه حلف الاطلنطي الى فرنسا ، والذي قدمته "ولايات المتحدة بصورة خاصة ، فيكفي ان نلاحظ بأن نفقات الحرب في الجزائر تحسب جزءاً من اسهام فرنسا في «الدفاع المشترك» . وهذه حقيقة ذات اهمية رئيسية اذ تقيم الدليل على مسؤولية حلف الاطلنطي الخطيرة في الحرب الجزائرية ، فالنفقات الحربية التي تصرفها فرنسا على اعمالها في الجزائر ، هي جزء على كل حال من نفقات حلف الاطلنطي ، ومن المهم ان نلاحظ انه في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٥٨ ، منحت للولايات المتحدة (٦٦٥) مليوناً من الدولارات لفرنسا وبعض بلاد حلف الاطلنطي . وقد اكد الوفد الفرنسي الذي جاء الى واشنطن للحصول على هذا العون ، في مذكرته ، النتائج المالية الخطيرة للحرب في الجزائر .

وهكذا في وسعنا ان نقول با سيدي الرئيس ، بكل اطمئنان ان الحرب





في الجزائر، كانت الشيء الوحيد الذي حققه حلف الاطلنطي منذ انشائه..  
 ولقد ذكر ان الخطط العسكرية التي وضعها الحلف للدفاع عن مجموعة  
 دول شمال الاطلنطي، كانت فاشلة، فما زال النقاش يدور حول المواقع  
 التي يجب ان تكسد فيها القنابل النووية، وحول من يمكنه اطلاقها،  
 ومتى يمكن اطلاقها. ولم يحقق الحلف في ميدان التعاون الاقتصادي أي  
 تقدم بسبب الاضطراب في المصالح، والتنافس على الأسواق والمواد  
 الأولية. وهكذا فان النجاح الوحيد الذي حققه الحلف هو مواصلة الحرب  
 الاستعمارية في الجزائر. والسبب في هذا، على حد تعبير اندريه فونتين،  
 المعلق المعروف في صحيفة ليموند. « ان حلف الاطلنطي، قد اصبح  
 اتحاداً لاولئك الذين يحنون الى الاستعمار، ولاولئك الذين لا يحلمون،  
 على الرغم من مزاعمهم الانسانية، الا بالدفاع عن امتيازاتهم، وتوسيعها ».  
 ولا تفقه فرنسا على أي حال، اشتراكها في حلف الاطلنطي، الا  
 عن طريق الجزائر، والجزائر وحدها. فالنظرية الفرنسية تقول بأن على  
 جميع الدول الاعضاء في الحلف، تأييد موقف فرنسا في قضية الجزائر،  
 دون شرط او تحفظ او سؤال. ولقد ذكر رئيس الوزراء الفرنسي السابق  
 فيليكس غايار، ان من الحياة من جانب الدول الاعضاء في الحلف،  
 ان يتخلوا عن تأييد فرنسا في قضية الجزائر. ولقد قال: « ان من غير  
 الممكن ان يكون الانسان حليفاً في مكان ما، وان لا يكون هذا الحليف  
 في نفس الوقت وفي كل مكان آخر ». وتذكرني هذه الأقوال بأ سيدي  
 الرئيس بالفلسفة النازية، على الرغم من ان فرنسا كانت من اول ضحاياها.  
 فعلى البوابة الرئيسية لأحد معسكرات الاعتقال النازية في الحرب الكونية  
 الثانية، كانت هناك جملة منقوشة تقول « اني مع بلادي، سواء اكانت  
 على حق أو على غير حق ». وهذه هي الحالة مع فرنسا بالنسبة الى حلف  
 الاطلنطي، فهي تريد منه ان يؤيدها، سواء اكانت على حق او على  
 باطل.

والحقيقة المجردة تبعاً لذلك ، ان الولاء لحلف الاطلنطي ، اصبح هو المفضل على كل شيء ، ان خطأً وان صواباً . وقد غدا الولاء للحلف يحتل مكان الصدارة ، حتى بالنسبة الى الأمم المتحدة ، التي بات الولاء لها في المؤخرة . وعندما اقترعت اليونان وايسلنده ببسالة في عام ١٩٥٥ الى جانب ادراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الأمم المتحدة ، تولى السيد هنري سباك ، الأمين العام للحلف ، توبيخ البلدين على سلوكهما في الأمم المتحدة ، فقد اعلن في حديث صحفي لجريدة « الشعب » الفرنسية ما نصه « ان مفهومي عن الحلف هو ان من واجب دوله الاعضاء على الاقل ، ان تحاول تنسيق سياساتها الخارجية . وانا لا استطيع ان اصدق كيف يمكن لدول ان تعقد حلفاً بينها لتشارك في القتال ، في الحرب ، اذا كانت لا تستطيع ان تحيا مع بعضها بانسجام في اوقات السلام » . ولاريب في ان هذا الموقف في منتهى الخطورة ، اذ انه يعني اننا اذا كنا لا نستطيع الاقتراع معاً ، فاننا لا نستطيع ان نحارب معاً .

وهكذا يا سيدي الرئيس فان مشكلة الجزائر ، تعري حلف الاطلنطي تمام العراء ، بميثاقه ونشاطه ، وسلوك اعضائه . وارى لزاماً علي ان اقول ان بعض اعضائه ، قد عزلوا انفسهم عن بعض هذه الاتهام . ولا ريب في ان هؤلاء يستحقون بالغ ثنائنا وجزيل اعجابنا . ولقد اثبتت الحرب الجزائرية ، ان حلف الاطلنطي مناوئء للأمم المتحدة . فالولاء للحلف ، يقاس بسلوك اعضائه في الأمم المتحدة . وعلى الدولة العضو ان تقترع في الأمم المتحدة الى جانب سياسة دول الحلف الاخرى ، والا فإنها تلقى اللوم والتوبيخ ، وقد تتعرض للحرمان ايضاً . والحرمان في حاضرننا لا يعني الطرد من الكنيسة وانما يعني وقف المساعدات العسكرية والاقتصادية . ومثل هذا الوضع يؤلف خطراً مباشراً على الامم المتحدة ، وتهديداً لسلامة اجراءاتها ، واحباطاً خطيراً لرسالتها النبيلة في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين .

واود ان اقول اكثر من هذا ، وان اذكر ان حلف الاطلنطي باتباعه هذه السياسة في الجزائر . يتنكر لاهدافه التي سبق له الاعلان عنها . فالمفروض في الحلف كما زعم مؤسسه ، ان يتوخى الدفاع عن الحرية والديموقراطية . وقد اثبتت حرب الجزائر ، ان الحلف يشن حرباً عدوانية ضد الحرية والديموقراطية . وقد قيل اكثر من مرة ايضاً ان الغاية من الحلف الدفاع عن العالم الحر ، ولكن الاعمال الفعلية لا مجرد الأقوال الطنانة الرنانة ، قد اثبتت ان الحلف منظمة عدوانية ، وان العالم الحر ، متحرر حقاً ولكن من الحرية . وعندما وضع مشروع حلف شمال الاطلنطي للمرة الأولى ، أراد الرئيس ترومان ، اقناع الكونغرس الامريكي بوجاهة الفكرة ، فقال : « اننا نلقى العون من جميع اولئك الذين يحكمون انفسهم بأنفسهم ، والذين يريدون ان يكون لهم صوت في ادارة شؤونهم .. وان حلفاءنا سيكونون اولئك الملايين من الناس ، الذين يتضورون جوعاً ويظماؤنا عطشاً للعدالة » . فهذه هي الفكرة التي انشئ حلف الاطلنطي من اجلها . وهي ان يكون حصناً للعدالة ، وان يلتف حوله جميع اولئك الذين يتضورون جوعاً ويظماؤنا عطشاً للعدالة . وقد اثبت تاريخ الأمم المتحدة في هذه الحقبة ، حقيقة ما في هذه الاهداف المعلن عنها للحلف من اخلاص وصدق واصالة . وفي جميع القضايا الاستعمارية التي تولينا درسها ، وفي طليعتها قضية الجزائر ، ظهر حلف الاطلنطي بمظهر الصديق الأول للاستعمار ، والعدو الأكبر للحرية ، ولقد كان الرئيس ترومان صادقاً عندما تحدث عن الجوع والظما في حلف الاطلنطي ، ولكنه جوع الى الاستعمار ، وتعطش الى التوسع . ولا ريب في ان قضية الجزائر تقف خير دليل على ما أقول ، اذا كان من المطلوب ان نقدم دليلاً .

ولهذه الاسباب ، با سيدي الرئيس ، التي تختص بسيادة الجزائر القومية وبالسلام والأمن الدوليين ، قررت حكومة الجزائر الموقته في الرابع عشر من آب عام ١٩٦٠ رفض ادخال الجزائر في حلف الاطلنطي ،



واعلان بطلان جميع الارتباطات التي التزمت بها فرنسا باسم الجزائر .  
وقد اعلنت حكومة الجزائر المؤقتة ، ان الجزائر ليست منقطة يشملها  
ميثاق الاطلنطي ، وقد حدد الرئيس الجزائري ، سياسة حكومته التي  
تقوم على عدم الانحياز ، ووجه ما يعتبر تحذيراً الى دول حلف الاطلنطي ،  
اذ قال : « ومنذ اليوم تعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، أي  
اسهام من جانب منظمة حلف الاطلنطي ، أو الدول الاعضاء فيها في  
حرب الفتح والابادة الاستعمارية ، التي تشنها فرنسا في الجزائر ، عملاً  
من اعمال العدوان ضد الشعب الجزائري » . وان من سياستها ان نسجل  
في وثائق الأمم المتحدة هذا الاعلان الصادر عن حكومة الجمهورية  
الجزائرية .

وقد اسهبت يا سيدي الرئيس ، في الحديث عن هذه الناحية من القضية  
الجزائرية ، وذلك لانها لباب المشكلة كلها . فهذه الحرب الاستعمارية ،  
حرب يشنها حلف الاطلنطي بقواته ومعداته وعونه الاقتصادي والسياسي :  
وطالما ان هذه السياسة ستستمر ، فإن الحرب ستستمر ايضاً ، أما في اللحظة  
التي يتوقف فيها هذا العون ، فان حدة الحرب تضعف ، وتقوي الآمال  
في الوصول الى حل سلمي . ولا ينطوي ادخالنا حلف الاطلنطي في موضوع  
الجزائر ، على اي غرض او تحيز ، فالخلف غارق في صميم المشكلة الجزائرية  
الى اذنيه . وان كل ما ارجوه باخلاص وتواضع ، هو القول ، بأن الوقت  
قد حان لانفصال الحلف عن الجزائر وقصبتها . فلقد احتُملت آلام أكثر  
من اللزوم ، ووقع دمار هائل ، وسفك الكثير من الدماء ، واقترف  
الكبير من الاحجاف والظلم . واننا نوجه الدعوة الى دول حلف الاطلنطي  
لوقف عونها عن فرنسا في حرب تصفها فرنسا نفسها بمنتهى البلاغة بأنها  
« حرب قدرة » . واقترح ان تندم دول حلف الاطلنطي على سلوكها  
وان يتمثل ندمها ، بتحويل مساعداتها الى حكومة الجزائر في حربها المقدسة  
من أجل التحرر . واذا كانت هذه الدول ، لا تكترث ببناء الميثاق ،

فان عليها ان تكترث ببناء الدم في الجزائر ، وبما جرت حربه من آلام وشقاء واحزان . وكل ما يطلب الى دول حلف الاطلنطي هو ان تقلب سياستها في الجزائر وهنا في الأمم المتحدة رأساً على عقب . فبدلاً من مناصرة فرنسا وتأييدها في حرب استعمارية ، وفي حرب قدرة ، من الاكرم لها ان تنصر وتؤيد حرباً من اجل التحرر ، لا تقل في مجادها عن ثورة امريكا ، او ثورة فرنسا او ثورة انكلترا ، وان تسهم كلها اسهاماً سخياً وكرامياً في ماثرة عظيمة ، هي ماثرة الحرية الانسانية .

وعندما اتحدث على هذا النحو ، آمل ان لا يحكم علي ، بأني افلاطوني النزعة او مغرق في المثالية . فهذا هو الاتجاه الراهن للواقعية الفرنسية ، وليس في وسعكم ان تكونوا اكثر ميلاً لفرنسا من الفرنسيين انفسهم . فهناك موجة عارمة من الليبرالية ، تطغي على فرنسا في الوقت الحاضر ، ولفرنسا فصل مجيد في الليبرالية . وهاهم قادة فرنسا ، وصفوة مثقفها ، يضعون خطة ثورية لمعالجة مشكلة الجزائر ، ولاريب في ان هذه الخطة مدرسة جديدة في الفكر السياسي ، فلقد حكموا بعد تفكير عميق ، على ان الحرب الدائرة في الجزائر حرب عدوانية ضد شعب الجزائر . ويقول المثقفون ، انه على ضوء هذه الحقيقة ، فإن الجنود الفرنسيين غير مرغمين بحكم الواجب على الاشتراك في حرب الجزائر . واذا ما لجأ الجنود الى الهرب من الخدمة ، فان هروبهم لا يعتبر جريمة ضد الدولة . هذه هي المأساة التي تبثير فرنسا كلها في الوقت الحاضر ، وتعصف بفوادها ، وعندما يتحرك فؤاد فرنسا ، فان التاريخ سيعلم افتتاح فصل جديد من النهضة والاشراق الفكري .

لكن القضية لم تقتصر على كل حال ، على النظريات . فقد شرع الجنود الفرنسيون ، وقد تأثروا بما في حرب فرنسا الاستعمارية في الجزائر من ظلم واجحاف ، يهربون من الخدمة العسكرية . وهو فرار من صفوف الاستعمار الى صفوف الحرية . ويقف بعضهم اليوم امام المحاكم العسكرية



في فرنسا . فمن هذه القاعة ، نبعث اليهم بجزيل اطرائنا لهم كأبطال يحاولون انهاء ما لم ينته من واجبات الثورة الفرنسية . ولكنهم لا يقفون في قصص الاتهام وحدهم . فالى جانبهم يحاكم شركاؤهم الجزائريون . انهم في الحقيقة ليسوا بالشركاء ، بل هم اخوة يجمعهم كفاح مشترك من اجل الحرية والسيادة .

وأود ان احذر اللجنة الموقرة ، بأن هذا الموقف الذي يقفه الجنود الفرنسيون ، ليس منبثقاً عن العاطفة والحماس ، انه موقف اتخذ على اساس الدراسة الثابتة الصحيحة ، التي قسام بها فلاسفة فرنسا واساتذتها وساستها ، وصحفيوها ، ومختلف رجالاتها ، ولقد اعلن نحو من مائة وثمانين شخصاً يمثلون صفوة الفكر السياسي والثقافي في فرنسا ، في بيان اصدره ، ان فرار الجنود الفرنسيين من الحرب في الجزائر ، لا يعتبر خيانة لوطنهم ، وان مثل هذا الفرار يجب ان يقابل على التقيض بالاحترام الزائد . واعلن هؤلاء المثقفون العظام في نهاية بيانهم ما يلي :

« اننا نحترم كل من يرفض حمل السلاح ضد شعب الجزائر ، ونرى له مبرراً في رفضه .

« ونحترم سلوك اولئك الفرنسيين الذين يشعرون بالنيابة عن الشعب الفرنسي . بأن من واجبه اصدقاء العون والحماية ، على شعب الجزائر المضطهد ، ونرى لهم مبرراً في ذلك .

« وان قضية شعب الجزائر ، التي تسهم اسهاماً حاسماً ، في تحطيم النظام الاستعماري تحطيماً كاملاً ، هي قضية جميع الاحرار في كل مكان » .

وقد تلوت هذه الاجزاء من البيان المعروف باسم « اعلان حق عدم الاشتراك في الحرب الجزائرية » ، يا سيدي الرئيس ، لأقول ان فرنسا نفسها ، قد بدأت تساعد شعب الجزائر في حرب تحرره ، وان فرنسا نفسها هي التي تطلب من جنودها ، ان لا يتابعوا الحرب الاستعمارية ،



وان فرنسا تضرب المثل والقذوة للأمم المتحدة لتحثذي حذوها . ولا ريب في ان هذا الاعلان ، سيصبح خالداً في التاريخ « كالعهد الاعظم »<sup>١</sup> ، وسيذكره الناس تماماً كما يذكرون الاعلان العالمي لحقوق الانسان . واذا كان مثقفو فرنسا يقفون هذا الموقف ، واذا كان الجنود الفرنسيون يهجرون قطعاتهم ، واذا كان الموظفون الفرنسيون يستقيلون من مناصبهم ، تأييداً لقضية الحرية ، فماذا يتحتم على دول حلف الاطلنطي ان يفعلوا للوصول بهذه الحرب في الجزائر الى نهاية .

واني لا اترح بمنتهى الجد ، ان تقوم دول حلف الاطلنطي ، بما قام به الفرنسيون ، وأنا اناشدها . ان تقترف شرف الفرار من ميدان الجزائر ، حتى تقف بريئة امام محكمة التاريخ ، واذا ما استجابت الى نداء الحرية ، فانها تكون في استجابتها ، قد اسدت خدمة عظيمة لقضية السلام . وستكون هذه الخدمة اعظم ، بالطبع ، لو انها حوّلت مساعداتها الى شعب الجزائر وقضيته . فهي قضية جديرة بالمساعدة ، كما يقوم على ذلك عدد كبير من الناس في افريقيا وآسيا واوروبا وغيرها . ومثل هذه المساعدة ، التي احثكم على التقدم بها يمكن ان تكون في كل صورة ، وان تكون في كل شيء . فنحن نناشدكم العون العسكري ، والمساعدة الاقتصادية ، والتبرع للاجئين ، وتقديم الكساء للاطفال ، والدواء للمرضى . أما اولئك الذين لا يستطيعون تقديم شيء ، فاني اناشدهم ، اضعف الايمان ، وهو ان يخصصوا يوماً للصلاة والابتهاج لنصر الجزائر .

وأنا اوجه هذا النداء يا سيدي الرئيس ، لا لأننا من المغرمين بالحرب ، اولاً لأن الشعب الجزائري من دعائها . فلقد فرضت هذه الحرب على شعب

---

١ - العهد الاعظم Magna Carta هو الوثيقة المشهورة التي منحها الملك يوحنا الانكليزي في رونيميد على نهر التيمس ، للوردات البلاد في عام ١٢١٥ ، والتي اعتبرت فيما بعد اساس الحريات في انكلترا . ولعل اهم ما في هذا العهد ، ان الملك قد - عد للمرة الاولى بالتزام حدود القانون والتقيده به . وكانت مظالم الملك يوحنا قد اثارت الوردات عليه فحملوا السلاح ضده . (المغرب)

الجزائر فرضاً بعد مائة وثلاثين عاماً من الاستعمار الفرنسي . ولقد بدأ هذا الشعب اليها ، بعد ان فشلت جميع الوسائل السلمية التي حاولها . ومع اعلان الحرب من جانب الجزائر ، صدر اعلان مماثل ، بالاستعداد للتفاوض للوصول الى تسوية سلمية على اساس مبدأ تقرير المصير . ومع الاعلان الذي صدر عن اقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة ، صدر اعلان آخر ، بالاستعداد للوصول الى حل ديموقراطي عادل ، عن طريق المفاوضات المباشرة ، وعلى اساس تقرير المصير . ومبدأ تقرير المصير الذي اعلنه الرئيس ديغول في بيانه في ايلول عام ١٩٥٩ ، هو عين المبدأ الذي يناضل الشعب الجزائري في سبيل تحقيقه ، والذي تجهد الحكومة الجزائرية للوصول اليه . ومع ذلك فقد رفضت فرنسا عرض الحكومة الجزائرية للتفاوض ، على اكثر من اساس واه . وجرت اتصالات في اشهر آذار ونيسان وآب وتشرين الاول من عام ١٩٥٦ بين الجزائريين وممثلي الحكومة الفرنسية لاعداد العدة لاجراء مفاوضات رسمية . وقامت فرنسا في تشرين الأول من ذلك العام نفسه بعملية قرصنة جوية ، فاختطفت الزعماء الجزائريين وهم في بعثة لاحلال السلام . وجبغت مساعي الوساطة التي قدمها ملك المغرب ورئيس تونس في اكثر من مناسبة . وتقدم عدد من الزعماء العالميين ، الذين لا ارى ضرورة للكشف عن اسمائهم ، عارضين الاستعداد للقيام بالتوفيق بصورة رسمية او غير رسمية . واقترحت حكومة الجزائر المؤقتة في تشرين الأول في عام ١٩٥٨ ، في ردها على خطاب « سلام الشجاع » الذي القاه ديغول ، الوصول الى حل سلمي عن طريق التفاوض ، واعلنت استعدادها لايفاد ممثلها للشروع في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية . وعاد رئيس الوزراء (السابق) فرحات عباس ، فاقترح في حزيران عام ١٩٥٩ . الاعداد لاجتماع يعتقد مع فرنسا سعياً للوصول حل سلمي للمشكلة . وردت حكومة الجزائر في ايلول عام ١٩٥٩ على خطاب الجنرال ديغول عن تقرير المصير ، فأعلنت استعدادها ، لايفاد

مبعوثيها للاتصال بالحكومة الفرنسية وبحث شروط تطبيق تقرير المصير معها. وحاولت الحكومة المؤقتة في تشرين الأول عام ١٩٥٩ ، عن طريق وساطة ملك المغرب ، البدء بالمفاوضات ، واعلنت في تشرين الثاني من العام نفسه اسما خمسة من وزرائها ، للشروع في الاتصالات التمهيديّة وذلك رداً على البيان الذي اصدره ديغول .

ووجهت حكومة الجزائر المؤقتة في شباط عام ١٩٦٠ ، رسالة شخصية الى الجنرال ديغول ، طلبت منه فيها ان يقرر ما اذا كان ميالاً الى استقبال ، موفد يحمل رسالة شخصية من رئيس الوزراء ( السابق ) فرحات عباس . وبعثت في حزيران من العام نفسه كمحاولة اخيرة ، وبعد خطاب الجنرال ديغول في الرابع عشر من حزيران ، مبعوثين الى ميلون ، تمهيداً لوصول وفد جزائري رسمي برئاسة فرحات عباس الى فرنسا .

وقد برهنت هذه المحاولة الاخيرة يا سيدي الرئيس اكثر من أي شيء آخر ، على ان فرنسا لا تنشُد السلام ، وانما تنشُد اعادة احتلال الجزائر .

وها نحن نجد بيننا هنا في هذه القاعة ، المبعوثين الجزائريين بومنجل وبن يحيى ، وهما على استعداد ، للتحدث اليكم بصورة رسمية او غير رسمية ، عن مهزلة ميلون ، لقد عوملا كما يعامل اسرى الحرب . ولم تكن محادثات ميلون ، محادثات بمعناها الصحيح ، وانما كانت بكلمات واضحة بسيطة انداراً ، وكان الجزائري تسعى للحصول على شروط الاستسلام . وقد اوضح البلاغ الفرنسي الرسمي الذي نشر في التاسع والعشرين من تموز بصراحة ان : « ممثلي الحكومة الفرنسية قد اوضحوا الظروف التي يمكن فيها اجراء المحادثات وتنظيمها » . وقد ابلغ المبعوثان الجزائريان بالسلوك الذي يجب ان يتبعه الرئيس فرحات عباس عند وصوله الى فرنسا ، فعليه ان يقيم حيث تطلب اليه الاقامة ، وان يعمل ما يوثر به ، وان لا يقابل احداً ، وان لا يتحدث الى أي انسان . وافهم المبعوثان انه لن يقابل



الرئيس ديغول الا بعد توقيع وقف اطلاق النار .

ومن الطبيعي يا سيدي الرئيس ، انه لشرف عظيم ان يقابل انسان الرئيس ديغول ، بوصفه بطلا عظيماً من ابطال التحرر في الحرب ، ولكن فرحات عباس تواق لرؤية التحرر اولاً ، ثم بطله ثانياً . فليس فرحات عباس ، ولا غيره من الجزائريين من عبدة الأبطال . ان شعب الجزائر يعبد الحرية ، في عبادته لله . وهو لن يتوقف عن اطلاق النار ، لانه واثق من حصوله على حريته . ولكن اذا قدر لمصادفات ميلون ان تفشل ، فإن على مشاوراتنا في نيويورك ان تكمل بالنجاح .

ومع ذلك فان النجاح الحقيقي لقضية الجزائر ، وحلها للصحيح ، يقومان في استقلالها . فالسيادة الكاملة ، الاستقلال التام ، والوحدة الاقليمية ، هي العناصر التي تؤلف الحل الوحيد لقضية الجزائر . ومن حقنا ان ندهش تمام الدهشة ، اذا ما رأينا الاستقلال محرماً على الجزائر . فلقد غدت القطر الوحيد في شمال افريقيا الذي لم يستقل بعد . وليست هناك اية دولة في شمال افريقيا ، اكثر جدارة بالاستقلال من الجزائر . ولقد كانت مراكش وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة ، تعيش كلها في ظل السيطرة الاجنبية ، ولكنها حصلت على استقلالها . ترى ما هي خطيئة الجزائر حتى ترغم على خوض الحرب للحصول على استقلالها ، وقد وقع في هذه الدورة حادث فرض نفسه فلم يترك مجالاً لأي تردد . واني اقول بأن حق شعب الجزائر ، قد غدا ثابتاً وغير قابل للنقاش . ففي هذه الدورة ، وهي دورة تاريخية ، لنا دورة افريقيا ، اعلن استقلال اكثر من اربع عشرة دولة افريقية ، وقبلت في عضوية الأمم المتحدة . وقد حبنا بها كلها . ولم يناقش احد منا حقها في السيادة . فما هو السبب يا ترى في معاملة الجزائر معاملة مختلفة ؟ فلماذا لا تستقل الجزائر وتقبل في عضوية الأمم المتحدة . اننا نرغب رغبة اكيدة ومخلصه في معرفة السر ، اذا وجدت العبقريه الكافية لدى أي انسان يُطلعنا على هذا السر . ولقد



عرضت النيويورك تايمس في مقال افتتاحي اخير لها الوضع بالكلمات التالية «أما وقد غدت في هذا العام ، خمس عشرة مستعمرة فرنسية سابقة دولاً مستقلة ، فقد بات واضحاً ان من غير المنطق او المعقول ، ان تظل الجزائر ، وهي اكثر تقدماً منها ، محرومة من حق تقرير المصير الذي وعد به الجنرال ديغول . وليس من المعقول ايضاً بالنسبة الى ديغول ، وهو الانسان العملي الاكبر ، ان يسلك في هذه القضية سلوك من يعتبرها ، غير ذات شأن دولي ، وان يرفض حتى مجرد البحث فيها في الأمم المتحدة .

وأنا لا اقول ما قالته النيويورك تايمس ، بأن الجزائر اكثر تقدماً من عدد من الدول الافريقية التي قبلت في عضوية الأمم المتحدة . فليس ثمة من ابتهج بهذا التطور اكثر من الجزائر ، التي اعتبر شعبها ، استقلال هذه الدول الافريقية عيداً له . ولكنني اتفق مع النيويورك تايمس في ما قالته ، من ان من غير المعقول ان ننكر على شعب الجزائر ، ما اعترفنا به لآخوانه من الشعوب الاخرى في نفس القارة . فما هو السبب وما هي العلة يا ترى ؟

ولقد قيل ان في الجزائر مصالح فرنسية ضخمة ، واقلية فرنسية كبيرة . فدعوني اعالج هذه الأقوال ، واحداً واحداً .

ان لفرنسا في الجزائر ، يا سيدي الرئيس ، من المصالح ، ما يشبه تلك التي عكفت جميع الدول الاستعمارية على اقامتها في مستعمراتها . ولا اود الخوض في اصل هذه المصالح ، وهل هي مشروعة او غير مشروعة . ولكنني اريد ان اقول ، ان ليست هناك دولة استعمارية واحدة ، وهذا يشمل فرنسا طبعاً ، لم تكن لها مصالحها في البلاد غير المستقلة . ولكن هذه المصالح لم تكن في يوم ما عائقاً في طريق الاستقلال . فلقد كانت الهند الدرة الكبيرة في التاج البريطاني ، ومع ذلك فقد اعترفت بريطانيا باستقلالها ، محتفظة بالمصالح المشروعة التي تملكها فيها . ولا يمكن الحفاظ على المصالح الاستعمارية ، ولا سيما المشروعة منها ، الا عن طريق الاعتراف

بالاستقلال . أما عندما ينكر على الشعب حقه في الاستقلال ، فإنه يثور ، ويحمل السلاح ، وتعرض هذه المصالح لخطر الدمار الشامل . ولا ارى حاجة الى نصيح فرنسا في هذه القضية ، فقد تلتقت درساً نافعاً ومرأى في الهند الصينية ، هذا اذا كانت تأبه بدروس التاريخ وعبره .

وكانت الحكومة الجزائرية مع ذلك ، حريصة على القضية . فلقد اعلنت مرات ومرات ، استعدادها لاحترام مصالح فرنسا المشروعة . والاستقلال لا يعني للحكومة الجزائرية ، العزلة ، وانما يعني مقدمة التعاون الحر مع جميع دول العالم ، وبينها فرنسا ، ولقد اوضحت الحكومة الجزائرية في بيان رسمي لها ان « الشعب الجزائري لا يحمل عداً لفرنسا ، وانما يعتبر الاستعمار عدوه الوحيد . ونحن نتطلع الى تعاون ودود مع فرنسا . ونحن نضع هذا ضمن المحتوى التالي : فرنسا من ناحية ، و « المغرب » الحر المتحد من الناحية الاخرى . وفي وسع فرنسا ان تجد في المغرب « مكان الافضلية » في الحقل الاقتصادي ، اذا قبلت فرنسا بحل عن طريق التفاوض للمشكلة الجزائرية . »

وعلينا ان لا ننسى على أي حال ، ان السبيل الوحيد لاحترام هذه المصالح وحمايتها هو التفاوض ، أما اذا استمرت الحرب ، فإنني اخشى ان يتطور الوضع الى هند صينية اخرى ، حيث ترغم فرنسا على الخروج من البلاد ، بعد ان تتحطم كافة مصالحها .

أما في درس قضية الاقلية الاوروبية ، فمن الضروري استبعاد بعض الصور المشوهة ، والمفاهيم الخاطئة . واذا ما فعلنا ذلك . اصبحت المشكلة سهلة على العلاج والفهم .

أما التشويه الرئيسي في التصوير ، فيقوم في عدد هؤلاء المستوطنين الاوروبيين وطبيعتهم . ولقد ضخمت فرنسا دائماً من عددهم وقوتهم . لاختراع قضية ضد استقلال الجزائر . وكثيراً ما سمعنا فرنسا ، تصل بعددهم الى المليون ونصف المليون . والحقيقة ان هذا الرقم هو ضعف



الرقم الحقيقي ، فقد قدر « الاحصاء السنوي للجزائر » عدد الأوروبيين بثمانمائة وخمسين ألفاً ، من مجموع عشرة ملايين هم سكان البلاد . والطريف في الموضوع ، ان فرنسا تضم الى عدد المستوطنين الفرنسيين المائة والخمسين ألفاً من يهود الجزائر . فهؤلاء اليهود ليسوا من المستوطنين وانما هم من الجزائريين . ولقد مضى على القسم الغالب منهم في الجزائر ، اكثر من الف عام . ويناضل اليهود الجزائريون مع مواطنيهم الجزائريين في سبيل حرية الجزائر . ولقد تعرضوا هم ايضاً في الماضي لطغيان التمييز العنصري الفرنسي في اكثر من مناسبة . ويشترك يهود الجزائر ، في ميادين القتال ، وفي السجون وفي المحاكم العسكرية ، مع مواطنيهم الجزائريين في المصير المشترك لشعب واحد ، يناضل في سبيل الحرية في اكثر من ميدان .

وهناك ناحية اخرى تجب ملاحظتها وهي ان جميع الثمانمائة والخمسين ألفاً من الاوروبيين ليسوا من الفرنسيين . انهم يمتون الى جنسيات مختلفة . وعندما تكون الواجبات موضع الحديث ، تعتبرهم فرنسا فرنسيين ، أما عند الحقوق ، فهم ليسوا كذلك . هذا هو وضعهم بالنسبة الى فرنسا . وقد ايدت نشرة فرنسية رسمية اسمها « التعايش في الجزائر » ان هؤلاء الاوروبيين هم خليط من شعوب البحر الابيض المتوسط . جاءوا الى الجزائر في مختلف العهود . وكان الاسبان اول من وصل منهم ، فأقاموا في وهران ، ثم تبعهم الايطاليون حيث تركزوا في قسنطينة فالماطيون الذين اقاموا في الشرق . وكتب الحجّة الفرنسي المشهور ، ريمون اينارد ، يقول في « نشرة المعلومات التي يصدرها الحاكم العام للجزائر » ، ان التقديرات تشير الى ان واحداً وعشرين في المائة فقط من مجموع الاوروبيين في الجزائر هم من اصل فرنسي . وذكر كاتب سويدي ان « الناس في منطقة وهران ، يتحدثون بالاسبانية اكثر من حديثهم بالفرنسية » . وهكذا تنهاى هذه الاسطورة عن المستوطنين الفرنسيين الى الحضيض . ولا

يمثل هؤلاء المستوطنون لفرنسا أكثر من مخل قط ، لفرض سيطرتها  
الدائمة على الجزائر .

وسواء اكان هؤلاء المستوطنون ، فرنسيين او اسباناً او ايطاليين او  
مالطيين . فليس من حقهم ان يؤلفوا مشكلة . وليست هناك اهمية ،  
حتى لو كانوا جميعاً من الفرنسيين في الصميم . فوضعهم لا يثير ايه صعوبة .  
فالمجال فسيح امامهم لاختيار احد سبيلين . ففني استطاعتهم اولاً ، ان  
يكونوا جزائريين ، وهذا حق طبيعي لهم ، فهم جزائريون ولدوا في  
الجزائر ، ولهم الحق في كل ما في الرعوية الجزائرية من حقوق ، دون  
أي تمييز على أي اساس من الاسس . وفي استطاعتهم ثانياً ، ان يؤثروا  
البقاء كمواطنين فرنسيين وان يمنحوا حق الإقامة في الجزائر ، وان يمارسوا  
بحرية كل نشاط مشروع في أي سبيل من سبل الحياة في الجزائر ، ضمن  
نطاق القانون .

ومهما كان اختيار هؤلاء الاروبيين ، فهناك حقيقة مهمة ، يجب  
ان لا تغيب عن اذهاننا . فلن يكون هناك تمييز في الجزائر على أي اساس  
من الاسس . وليس ثمة من سبب يدعو الاوروبيين الى البقاء كأقلية .  
ففي وسعهم ان يكونوا جزائريين من كل ناحية ، وان يتمتعوا باستقلال  
الجزائر في قرارة قلوبهم تماماً كما يتمتع الامريكيون باستقلال بلادهم ،  
على الرغم من جذورهم الفرنسية او الايطالية او الاسبانية . وبالطبع لن  
يكون من حقهم المطالبة بامتيازات خاصة في الجزائر المستقلة ، كما ليس  
من حق الامريكيين من ذوي الجذور الفرنسية او الايطالية او الاسبانية ،  
المطالبة بمثل هذه الامتيازات . وسيقوم مقياس الحياة في الجزائر المستقلة  
على المساواة امام القانون وتكافؤ الفرص .

وليست هذه التأكيدات صادرة عني يا سيدي الرئيس ، بل انها تمثل  
الموقف الذي اعلته حكومة الجزائر في كل مناسبة .  
فقد اعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائري في السادس عشر من

نيسان عام ١٩٥٦ ما يلي :

« ستتمتع الاقلية الاوروبية في الدولة الجزائرية الحرة ، بالمساواة الكاملة في الحقوق والالتزامات ، دون أي تمييز من أي نوع » .  
واعلنت جبهة التحرير في قرار آخر اتخذته في العشرين من آب عام ١٩٥٦ ما يلي :

« والثورة الجزائرية ليست حرباً اهلية او دينية . انها تريد ان تقيم جمهورية اشتراكية وديموقراطية تؤمن المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين في بلاد واحدة دون أي تمييز »  
واعلن فرحات عباس في اول بيان وزاري اصدرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما نصه :

« من المؤكد ، انه بعد تحرر الجزائر من المستعمرين ، لن يكون ثمة مواطنون من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية . ولن تقوم الجمهورية الجزائرية بأي تمييز بسبب العنصر او الدين بالنسبة الى اولئك الراغبين في البقاء كجزائريين . ان جميع المصالح المشروعة ستصان وتحفظ » .  
وهكذا لم تأل الحكومة الجزائرية جهداً ، ولم تضع فرصة ، في تأكيد سياستها في قضية الاوروبيين في الجزائر ، او الفرنسيين في الجزائر ، اذا شتم هذه التسمية . ولقد وجه الرئيس ( السابق ) فرحات عباس مؤخراً ، أي في السابع عشر من شباط عام ١٩٦٠ ، نداء مؤثراً الى الاوروبيين ضمنه العبارات التالية :

« ان الجزائر ملك للجميع . ولقد مضت اجيال عدة ، وانتم تطلقون على انفسكم اسم الجزائريين . فمن ينكر عليكم هذا اللقب ؟  
« ان الجزائر ، للجزائريين جميعاً ، مهما كان اصلهم . وهذه القاعدة ليست اسطورة انها حقيقة حية ، تركز الى حياة مشتركة ..  
« وستوافر في الجمهورية الجزائرية التي سنقوم ببنائها معاً ، المجال



للجميع ، والعمل للجميع .. ونحن نريد منكم الاشتراك في هذا البناء . .

فهل ينتظر يا سيدي الرئيس ، من الشعب الجزائري ، أي شيء آخر ، يعرضه بعد هذه البيانات الصادقة ، وبعد هذا الموقف الديمقراطي الذي تفقه حكومته . انه اكثر المواقف التي يمكن لحكومة مسؤولة ان تفقهها سخاء وشهامة . وقد اسميته بالسخاء والشهامة ، لانني لا اريد ان افتح الفصل المؤلم من انتزاع املاك الشعب الجزائري الذي تعرض له هذا الشعب في الماضي . واذا ما تحقق الاستقلال ، فسيظل هذا الفصل مغلقاً الى الابد .

وعلينا ان لا نبدي اي اكرات ، في هذا الصدد ، بما يقوم به من يوصفون بالمطرفين الفرنسيين في الجزائر من اضطراب ومعارضة . انهم لا يمثلون الا اقلية لا يؤبه بها . اما بقية الاوروبيين فيؤثرون العيش بسلام وطمأنينة في الجزائر ، وسينعمون بالسلام حتماً . أما هؤلاء المطرفون فقد افسدهم تدليل بعض الدوائر العسكرية في فرنسا . وعندما يعطى الاستقلال للجزائر ، فإن سلوك هؤلاء المتطرفين سيصلح . فلن يعود لهم أمل في امتيازات او استثناءات ، ولن يطمعوا في حماية هذه الامتيازات والاستثناءات . ولن يتحكم في دولة الجزائر المستقلة ، وذات السيادة الكاملة ، الا شعار فرنسا العظيم : « الحرية والاخاء والمساواة » .

ولاغلاق هذا الفصل المؤلم الى الابد ، يتحتم على الأمم المتحدة ، ان تلعب دورها في فتح فصل جديد ، دائم الاشراق والاشعاع . وليس في وسع الأمم المتحدة ان تشهد حرباً ، وان تكتفي بالجلوس ، وقد مدت ساقيها ، وطوت ذراعيها . وليس في مكنة الأمم المتحدة ان ترى مصيبة تحل بشعب كامل . وان تقع في برج عاجي من التجاهل وعدم الاكرات . فمصر عشرة ملايين من اخوانكم وكرامتهم ، ووجودهم في الحاضر والمستقبل ، تتعرض كلها للخطر . ويتعرض للخطر ايضاً ، سلام المنطقة

وطمأنيتها. وعلينا ان نرى الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ ،  
والذي سيقدر له ان يبعد مشكلة الجزائر من جدول اعمالنا لعام ١٩٦١ .  
واني لأقول يا سيدي الرئيس ، اننا تعلمنا الكثير اثناء مناقشاتنا هذا  
الموضوع طيلة السنوات الست الماضية ، واني لاأبتهل الى الله ، ان يكون  
مرشدنا ما تعلمناه ، وان يكون حافظنا ما نصبو اليه ، وان يكون نافعا  
ما حصلنا عليه . واني ادعي ، ولي الحق في ذلك ، اننا كسبنا الكثير من  
الخبرة في موقف فرنسا السياسي والنفساني تجاه مشكلة الجزائر . وليس  
في مكتتنا ان ننكر ان الجنرال ديغول ، قد عبر نهر الروبيكون كما  
لم يعبره غيره من قبل . ولكن الجسر الذي اقامه ، يتأرجح في جميع  
الاتجاهات . ومن واجب الأمم المتحدة ان تقيم جسراً ثابتاً ، تستطيع  
الحرية والديموقراطية ، الانتقال عليه بأمان الى الجزائر ، حيث يقوم  
دور الأمم المتحدة . وقد نعود نذاكرتنا الى القول بأن الرئيس ديغول  
عازم على طرح القضية كلها امام فرنسا ، لتقريرها . فهناك استفتاء سيجري .  
وفي وسعنا هنا في الأمم المتحدة ، ان نأخذ علماً بهذه الحقيقة . فالاستفتاء  
الفرنسي ، قضية داخلية ، لا علاقة لها بمشاوراتنا ، ويجب ان لا تؤثر  
على سير عملنا . فلقد احس ديغول ، ان سلطته في بلاده ، قد غدت  
موضع التحدي ، فأراد ان يضمن ثقة فرنسا به ، أو ليتأكد من رغبات  
فرنسا في قضية الجزائر بعبارة اخرى . وجماهير الشعب في فرنسا ، كغيرها  
من الجماهير في اعتقادنا ، اذا تركت الى غرائزها ، تؤيد الحرية . ولكن  
مهما كانت نتيجة هذا الاستفتاء ، فان حق الجزائر في تقرير المصير ،  
يظل قائماً لا يقبل التحدي . وحق شعب الجزائر في الاستقلال ، لا ينبثق

١- الروبيكون، نهر صغير في ايطاليا يصب في الادرياتيک الى الشمال من ريميني وكان يؤلف الحد  
الفاصل بين رومه ومقاطعاتها في العهد الروماني . وقد اشتهر امر هذا النهر عندما عبره يوليوس  
قيصر في عام ٤٩ قبل الميلاد على رأس جيشه ، مما رمز الى اعلانه الحرب ضد مجلس الشيوخ الروماني .  
وهدت لعبور النهر شهرة تاريخية

- المغرب -



من رغبات فرنسا ، ولا يمكن ان يتأثر بأية صورة من الصور باستفتاء  
الرئيس ديغول . وسنفرح بالطبع اذا ايدت فرنسا استقلال الجزائر ،  
ولكننا لن نحيد عن اهدافنا او نتوقف عن العمل هنا في الأمم المتحدة ،  
اذا آثرت فرنسا الاقتراع بصورة مغايرة . فرغبة الجزائر ، في جو من  
الحرية ، هي الشيء المهم . انها القاعدة ، بل القاعدة الوحيدة . ولذا  
فإن على الأمم المتحدة ان تجري استفتاء في الجزائر لتتأكد من رغبات  
شعبها في اجواء من الحرية والهدوء والنظام .

وقد اقترحت استفتاء تقوم به الأمم المتحدة ، لاننا نريد ان نكون  
منصفين مع الجميع . وعلينا ان نعدل مع الكل . وان نمد يد المساواة للجميع ،  
وفرنسا طرف في القضية ، بل انها طرف في الصراع ، وليس من المعقول  
ان نكل بمصير الجزائر الى أيدي فرنسا . والجزائر في حالة حرب بسبب  
فرنسا ، ومن الغبن الصارخ للعدالة ان ندع استفتاء الجزائر تحت رحمة  
فرنسا .

والادارة كلها في الجزائر من الناحية الثانية معادية تمام العداء لشعب  
الجزائر ولآماله القومية . انها ادارة استعمارية ، وهل سبق لأية ادارة  
استعمارية ان كانت عادلة ومنصفة مع شعب مستعمر .

ومن الناحية الثالثة ، فإن الجيش الفرنسي وقوات الأمن في الجزائر ،  
قد اشعا بعقيدة الكراهية لمبدأ حق تقرير المصير . ولقد بعث وزير حربية  
فرنسا برسالة الى القائد الفرنسي العام في الجزائر يقول : « وعندما يتم  
تنظيم مستقبل الجزائر السياسي ، سيظل الجيش في الجزائر ، لاداء رسالته  
الخالدة وهي الدفاع المشترك عن فرنسا والجزائر » . واذا ما تفهمنا هذه  
الرسالة الموجهة الى الجيش الفرنسي في الجزائر ، فكيف يمكن لنا ان  
نثق بأن الاستفتاء الذي ستجريه فرنسا سيكون حراً .

وهناك حقيقة اخرى ، وهي ان كل جندي فرنسي يذهب الى الحربه  
في الجزائر ، يسلم كتيباً ، يحمل في صدره بياناً يقول ان الجزائر لا تستحق



القومية المستقلة ، وان الجزائريين هم من المواطنين الفرنسيين . وفي ظل مثل هذه التعليمات ، كيف يمكن لنا يا سيدي الرئيس ان نتق بأن استفتاء في ظل فرنسا يمكن ان يكون حراً .

وقد اقسمت الحكومة الفرنسية من الناحية الثالثة . على محاربة مبدأ تقرير المصير محاربة قلبية .. ولقد ذكر الميسر دو بريه رئيس وزراء فرنسا في تعليماته التي وجهها الى المقيم الفرنسي العام في الجزائر ، التوجهات التالية : « ان النقطة الرئيسية ، هي ان نتبع كل سبيل ممكن لضمان الاقتراع ضد الانفصال ، وانتصار الوحدة الوثيقة مع فرنسا » . ومع مثل هذه التوجهات التي تصدر عن رئيس وزراء فرنسا ، كيف يمكن لنا يا سيدي الرئيس أن نتق بأن اي استفتاء تجريه فرنسا يمكن ان يكون حراً .

وللرئيس ديغول من الناحية الرابعة ، وهذا شيء مهم للغاية ، مفهوم خاص ، وتعريف معين ، وتطبيق نموذجي لمبدأ تقرير المصير ، وهي عوامل تنزع من مبدأ تقرير المصير كل ما فيه من لحم وعظم واعصاب . وقد تحدث الرئيس ديغول في بيانه في شهر ايلول عام ١٩٥٩ الى الجزائريين « كأفراد » ، وانكر الحقيقة التاريخية بوجود وحدة وسيادة جزائريتين . وقد هدد الجزائريين بأنهم اذا آثروا الاستقلال ، فسيعانون الفاقة والفوضى والمذابح والديكتاتورية الشيوعية . اما اذا آثروا الاتحاد مع فرنسا فقد سناهم بالجوائز . ووعد الفرنسيين بالتقسيم عن طريق اعادة التوزيع . كما تصور شطر الصحراء عن الجزائر بسبب ما فيها من زيت :

وقد حسر الرئيس ديغول في بيانات متوالية النقاب عن تعريفات اخرى لمبدأ تقرير المصير كما يراه . وقد اعلن في رسالة وجهها الى القوات المسلحة في الجزائر « ان من الضروري في الوقت الراهن .. اعطاء الجزائريين كل سبب ادبي ومادي ، يحملهم على الرغبة في الاتحاد مع فرنسا » . وواعلن الرئيس ديغول ايضاً في احدى جولاته : « اننا نريد السلام في الجزائر لاننا نريد اولاً الاحتفاظ بفرنسا فيها ولكن بظروف مغايرة

تماماً». ومع مثل هذه البيانات الصادرة عن الرئيس ديغول كيف يمكن لنا ان نشق بأن الاستفتاء في ظل فرنسا يمكن ان يكون حراً.

وحتى في غضون هذه الدورة ، يا سيدي الرئيس ، فان الرئيس ديغول قد اقام الدليل الشامل جداً ، على ان أي استفتاء في ظل فرنسا ، سيكون بطبيعة الأمر خالياً من الحرية ، ومترعاً باللاشريعة . وقبل شهر واحد ، أي في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ ، ألقى ديغول خطاباً قال فيه : « ستقوم بالاجراءات اللازمة ، لحماية اولئك الجزائريين الذين يؤثرون البقاء كفرنسيين من ناحية ، ولضمان مصالحنا من الناحية الثانية ». اولا يكشف هذا القول يا سيدي الرئيس عن الرغبة في تقسيم الجزائر؟

يضاف الى هذا ان الرئيس ديغول ، اشار الى رجال الحكومة الجزائرية بأنهم « اولئك الزعماء الثوريون الذين عاشوا خارج الجزائر ، مدة ستة اعوام » ، وانهم يتخذون مواقفهم « وكأنهم قد عينوا ، مسبقاً مني ، كحكام للجزائر . » ان هذا البيان غير منصف يا سيدي الرئيس ، لا لحكومة الجزائر ، ولا لسجل الجنرال ديغول المجيد بوصفه زعيم حركة التحرر في فرنسا . فلقد كان الجنرال ديغول نفسه بعيداً عن فرنسا عدة سنوات يقود حركة التحرر من لندن وافريقيا . وكان عمله هذا مصدر فخار له لا مصدر عيب وعار . وارى لزاماً علي ان اقول من الناحية الاخرى ان حكومة الجزائر . لم تحاول ، ولن تحاول قط ان تعين لتحكم الجزائر . ففرحات عباس ورفاقه ، يريدون ان يختارهم شعبهم لا ان يعينهم الرئيس ديغول . وهدفهم هو استقلال بلادهم ، سواء اختارهم شعبهم او لم يختارهم ، تماماً كما فعل ديغول عندما ناضل لتحرير فرنسا ، قبل ان يختاره فرنسا حاكماً لها . ولو كان هم فرحات عباس ورفاقه منصرفاً الى ان يعينوا كحكام للجزائر ، لما قادوا الحرب الجزائرية . فهناك طريق اسهل بثمن ابخس ، وهو ان يكونوا كوزيريين او فيشيين<sup>٥</sup>

١- نسبة الى كوزلنغ النروج وحكومة فيشي الفرنسية ، اللذين تعاونوا مع الالمان في -



ولكنهم آثروا ان يكونوا مواطنين جزائريين ، أو طبقاً للتعبير الفرنسي ، ديغوليين ، يكافحون لتحرير بلادهم من آخر مظاهر الاستعمار الفرنسي . ويتحدث الرئيس ديغول ايضاً في خطابه عن الجزائر الجزائرية . ولكن من الواضح ، من اشاراته ، ان ما يقبع في مؤخرة عقل فرنسا وقلبها ، جزائر جزائرية خاصة ، انها ستكون طرازاً آخر من حكومة فيشي على الارض الجزائرية ، مستعدة للاقتراع ، بصوتها كما قال الجنرال ديغول « لتحويل الوضع الواقع الى وضع قانوني . وهذا الوضع ، هو الجزائر ، اعتقد بجماع فؤادي وعصارة فكري ، انها ستؤثر الاتحاد مع فرنسا » . هذه هي كلمات الرئيس ديغول نفسه ، لا كما ترجمتها من انفرنسية او كما ترجمتها اننيويورك تايمس . انه النص الذي جاءنا بالبريد من سفارة فرنسا ، مكتب الصحافة والمعلومات ، ٩٧٢ الشارع الخامس - نيويورك . وازاء مثل هذا البيان الصادر عن الرئيس ديغول ، كيف يسعنا يا سيدي الرئيس ، ان نثق بأن الاستفتاء الذي ستجريه فرنسا سيكون حراً .

وبالنظر الى جميع هذ الاعتبارات ، يا سيدي الرئيس ، يجب ان يكون استفتاء الجزائر ، تحت اشراف الأمم المتحدة مباشرة . واذا كانت فرنسا مخلصه ، ونحن نأمل في انها ستكون مخلصه ، فلن يكون ثمة اعتراض على قيام الأمم المتحدة باجراء الاستفتاء . أما اذا كانت فرنسا ، تبيّت تحطت معينة ، كما يعتقد بعضنا ، فإن هذا سبب كاف ليحمل الأمم المتحدة على التدخل ، لأن هذه هي الضمانة الوحيدة لحرية الاختيار .

وانا نحول من حكومة الجزائر المؤقتة في هذا الصدد ، ان اقول بالنيابة عنها ، انها تقبل نتيجة أي استفتاء حر في الجزائر ، تنظمه الأمم المتحدة ، شريطة ان يتحرر هذا الاستفتاء من كل ضغط ، ووعده ووعيد ، من أي نوع ، يصدر عن الفرنسيين في الجزائر . واذا كانت النتيجة الدمج

---

= الحرب واصبح رمزاً للخيانة

- المغرب -



او الاتحاد ، فاننا سنقبل الاختيار . أما اذا كانت النتيجة الاستقلال ، وهو ما نحن واثقون منه ، فعلى فرنسا ان تقبل بها ، وان تترك شعب الجزائر حراً يقرر مصيره

واود ان اوكد ايضاً ، ان ليس ثمة ما يدعو فرنسا الى معارضة استفتاء الأمم المتحدة . فتعبير الاستفتاء نفسه ، مستمد من الفرنسية . وقد طبق الاستفتاء في عهد نابوليون الثالث في امارتي سافوي ونيس وفي دوفيان شمال ايطاليا . واقترح مؤتمر الصلح في عام ١٩١٩ . اجراء سبعة عشر استفتاء . واسفر استفتاء السار في عام ١٩٣٥ عن عودته الى المانيا . واقترح السار في استفتاء عام ١٩٤٧ على العودة الى فرنسا . وكانت هذه الاستفتاءات تجري دائماً بصورة دولية لا قومية ، وتحت اشراف دولي .

وهناك سبب آخر يدعو الى اجراء استفتاء للأمم المتحدة في الجزائر ، اذ ان الجزائر لم تكن في يوم ما فرنسية ، ولن تكون فرنسية . وقد فشلت مائة وثلاثون عاماً من «الفرنسة» من ايجاد الجزائر الفرنسية ، وقد حان الوقت للاعتراف بالحقيقة التاريخية وهي ان الجزائر كانت وستظل بلداً عربية ، وجزءاً لا يتجزأ من القارة الافريقية .

واود عند التأكيد على ضرورة اجراء استفتاء للأمم المتحدة في الجزائر ان اذكركم بأن الرئيس ديغول في بيانه في ايلول عام ١٩٥٩ . الذي اكده بيانه في تشرين الثاني عام ١٩٦٠ ، قد اعلن بأنه سيدعو ممثلين من اوساط الصحفيين ودوائر المعلومات من كافة انحاء العالم للمجيء كمراقبين ، ليشهدوا صحة الاستفتاء . ولاريب في ان هذا العرض ، يتيح اساساً اصدق ، لكي يتم الاستفتاء على ايدي الأمم المتحدة . فاذا كانت فرنسا تقبل الصحفيين كمراقبين ، فلماذا لا تقبل ان يتولى المستر همرشولد العملية بنفسه . فالمستر همرشولد ، يتمتع بثقة فرنسا وحكومة الجزائر ، ودول افريقيا والأمم المتحدة .

واود ان اختم كلامي في النهاية ، يا سيدي الرئيس ، باقوال مستقاة

من احد كبار القادة الاحياء . انه زعيم عظيم ، على وشك ان يصنع التاريخ ،  
واذا ما فشلتم في معرفة اسمه ، فسأذكر هذا الاسم في النهاية .

فقد تحدث هذا الزعيم العظيم عن الجزائر فقال : « ان القوة المفردة  
العظيمة في العالم اليوم ، ليست هي الشيوعية او الرأسمالية ، لا ولا القبلة  
الهيدروجينية او الصاروخ الموجه ، وانما هي رغبة الانسان الخالدة في  
ان يعيش حراً مستقلاً » .

وقال هذا الزعيم العظيم ، حائثاً شعبه على كفاح الاستعمار « وفي هذا  
الاختبار ، ستعرض بلادنا للحكم الناقد من ملايين المحايدون وغير الملتمزين  
في آسيا وافريقيا .. واذا فشلنا في مواجهة هذا التحدي .. من الاستعمار  
الغربي ، فلن يكون في مكنة اي عون خارجي أو أي تضخم في الاسلحة ..  
ان يحول دون نكسات اخرى تمنى بها سلامتنا » .

وتحدث هذا الزعيم العظيم ، بصورة خاصة عن الجزائر فقال : « هناك  
حالات عدة من التصادم بين الاستقلال والاستعمار في العالم الغربي .  
ولعل من ابرز هذه الاصطدامات واكثرها حراجة اليوم ، قضية الجزائر » ،  
وتحدث عن حلف الاطلنطي فقال : « ان حرب الجزائر التي يشترك  
فيها اكثر من اربعمائة الف جندي فرنسي ، قد نزعت من قوات حلف  
الاطلنطي كل امكاناتها » .

واشار الرجل العظيم الى شروخ حرب الجزائر فقال « لقد اثرت على  
موقفا في عيون العالم الحر ، كما اثرت على قيادتنا للنضال لابقاء هذا  
العالم حراً وعلى سمعتنا وسلامتنا .. »

واشار الى اثر الحرب على فرنسا ، فقال : « لقد استنزفت حرب  
الجزائر باستمرار من فرنسا رجالها ومواردها ، وافقدت احدي حليفاتنا  
القديمت والمهمات روحها وحيويتها .. »

واتقد الزعيم العظيم غضباً عندما اكد الطبيعة الدولية لمشكلة الجزائر  
فقال : « لا ، ان الجزائر ، لم تعد مشكلة لهم فرنسا وحدها ، ولن تكون

كذلك مرة ثانية .

وقال في معرض تصحيح الخطأ الشائع عن رقم الاوروبيين في الجزائر ما نصه « يقال ان السكان الفرنسيين يبلغون المليون عدداً ، ولكنهم اذا عدوا عدداً دقيقاً وصحيحاً ، لم يتجاوز تعدادهم السبعائة الف .

واشار الرجل العظيم الى قضية المفاوضات فقال : « اني ارى ان من واجب فرنسا ان تسير في المفاوضات مع الوطنيين على اساس الاستقلال . واستشاط الزعيم العظيم غيظاً عندما تحدث عن مساعدات امريكا العسكرية لفرنسا فقال : « وبدلاً من ان نسهم بجهودنا للوصول الى وقف اطلاق النار وتحقيق تسوية ، نرى المعدات العسكرية الامريكية ، ولاسيما طائرات الهيلوكبتر التي تتباع في هذه البلاد .. لتستخدم ضد الثائرين .. » .

واستنكر الزعيم الكبير ، سجل الولايات المتحدة في موضوع الجزائر فقال : « انه ليس بالسجل الذي ننظر اليه بعين الزهو ، عندما يقرب يوم الاستقلال .. فسجل الولايات المتحدة في قضية الجزائر ، سجل تراجع عن مبادئ الاستقلال ومناهضة الاستعمار .

وتذكر الرجل الكبير تسامح الجزائر فقال : « وأنا لا أعتقد انه عندما يتم وضع تسوية ، فان أي فرنسي هناك سيطرده من البلاد أو تنتزع منه ممتلكاته .

وتوجه بكلمة نصح الى فرنسا والدول الغربية فقال : « سواء أحببت فرنسا ذلك او لم تحبه ، وسواء أقبلت به ام لم تقبل ، وسواء تلتقت تأييدنا او لم تتلقه ، فإن ممتلكاتها عبر البحار ، ستحطم اغلالها ، وتنتظر بعين الشك الى الدول الغربية ، التي عرقلت خطواتها نحو الاستقلال .

ودافع الزعيم العظيم عن استقلال الجزائر فقال : « ويجب ان لا نحول الكياسة مهما توافرت ، بين فرنسا وبين الولايات المتحدة ، وبين رؤية الحقيقة وهي انه اذا أرادت فرنسا ان يكون لها نفوذ في شمال افريقيا .. فإن الخطوة الاساسية الاولى التي يجب ان نخطوها ، هي ان تعطي للجزائر



استقلالها كما سبق لها ان فعلت مع تونس ومراكش .

ان هذا الزعيم العظيم ، يا سيدي الرئيس ، هو الرئيس المنتخب ،  
المستر كنيدي . وهذه الاقتباسات التي تلوّتها ، مستقاة من خطاب القاه  
في مجلس الشيوخ في الثاني من ايار عام ١٩٥٧ ، وهو خطاب لا يقل  
في طوله واسهامه عن خطابي اليوم . وانني اغتم هذه الفرصة ، لاقدم  
اوفر الاحترام لهذا الزعيم الكبير ، على العون العظيم الذي قدمه لقضية  
الجزائر .

ولكنني لم استخدم هذه الاقتباسات ، رغبة مني في مجرد تلاوتها .  
لقد قرأتها لأطلب الى زملائنا من وفود الدول الغربية ، ان يؤيدوا استقلال  
الجزائر . واقول « اطلب » ، لانني بعد ان سمعت هذا البيان القوي  
من المستر كنيدي ، اصبح من حقنا ان نطلب اليكم ، مساندة حرية الجزائر .

وانني اوجه الكلام الآن الى الدول الغربية ، لأن هذه الدول ، على  
حد تعبير المستر كنيدي ، هي التي تعرقل استقلال الجزائر . وعندما نوكد  
المطالبة باستقلال الجزائر ، قد يقول البعض منكم اننا من المتطرفين ،  
واننا غلاظ القلوب ، ومتوحشون . ولكن ها هو بيان المستر كنيدي  
امامكم ، وهو يتحدث بنفس اللغة ونفس الاسلوب ، وقد حان الوقت  
ليترجم هذا البيان الى عمل :

وأنا لم اوجه كلامي الى الكتلة السوفياتية . لان هذه الكتلة ايدت قضية  
الجزائر منذ عرضت على الأمم المتحدة لأول مرة ، واستمرت في تأييدها  
دون تحفظ . ومثل هذا التأييد ، سواء اكانت له دوافعه او لم تكن ، جدير  
بالاعجاب والثناء . والاسوأ بالنسبة اليكم ، ان تقفوا الى جانب الاستعمار .  
في الوقت الذي تزعمون فيه انكم تمثلون انعام الحر .

وانني اتحداكم مثل هذا التحدي 'لفظ ، لأن الآلام التي يعانيها شعب  
الجزائر ، مغرقة في الوحشية .

وفي هذا التحدي ، الذي اضعه امام الغرب ، وجهاً الى وجه ، وبصراحة ،  
أود من هذه الدول الغربية ، ان تذكر ، ان زعيمها العظيم ، زعيم الدول  
الغربية ، قد نلّص القضية بوضوح امامها ، وحتم عليها الاختيار بين  
الاستقلال او الاستعمار .

واني لأنصرع الى الله يا سيدي الرئيس ، ان يختار الغرب بزعامه  
الولايات المتحدة الامريكية ، الوقوف الى جانب الاستقلال .

ان مثل هذا الاتجاه ، يا سيدي الرئيس ، جدير بالأمم المتحدة ،  
وبقضية السلام ، وقضية الكرامة الانسانية .

هذا هو املنا ، وهذا محط ثقتنا ، وموضع ابتهالنا .

# الفهرس

صفحة	
٥	تقدمة العرب
٩	فلسطين - مشكلة شعب ووطن
→ ٢٧	اسرائيل والاستعمار فرعان من اصل واحد
٤٣	على الأمم المتحدة ان تصحو من سباتها
٧٩	<del>حل واحد</del> .....
١١٧	ارقام وحقائق .....
١٣٥	ستحصد امريكا ما زرعت
١٤٧	هجوم على الاستعمار
١٦٩	قضية الجزائر ...
٢١٠	الفهرس

مكتبة جامعة بيروت





طبع في  
مطبعة دار الكتب

٦٢ - ٢ - ٤٠٧





## المؤلف ... والكتاب

احمد الشقيري.. هو الاسم العربي الداوي في الامم المتحدة..  
انه الخطيب المفقوة، واللسان الذرب... الذي دانت له منابر  
الخطابة... ففي خطبه بلاغة في القول، وفصاحة في الكلم،  
وجزالة في البيان... وفيها الحجّة الدامغة، والمنطق السليم،  
والإستشهاد القويم... والحقائق والارقام...  
وهو.. لسان العرب في الندوة الدولية، والمدافع عن حقوقهم  
وقضاياهم..

وفي هذا الكتاب...

قضية فلسطين بحقائقها ومعانيها وآلامها، وامانيها...  
وقضية اللاجئين في تعاستها، ونكباتها، ومآسيها...  
وموقف اميركا الواضح، في التنكر لحقوق اللاجئين...  
ومغالطات الدولة التي اغتصبت ارض العرب في فلسطين  
ومناورات مندوبيها لتضليل الرأي العالمي...  
وفيه ايضا...

قضية الاستعمار، في صوره البشعة الكريهة...  
وكشف حقيقته ونواياه، وتحطيم اسطورة رسالة الرجل  
الابيض.

وفيه فوق هذا وتلك..

قضية الجزائر المجاهدة..

التي تقدم القرابين البشرية على مذبح الحرية..  
الحرب اللاهبة التي ستنتصر..

كتاب قيم... يجمع بين العروبة الصافية.. والمنطق السليم.  
يجب ان يقرؤه كل عربي



